

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم اقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية  
تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان

## تتمية الصادرات غير النفطية كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر

تحت إشراف الأستاذ:  
- بن الشيخ التوفيق

من إعداد الطالبتين:  
- حمايدي مروة  
- علال رندة

رئيسا	جامعة 8 ماي 1945	بوعزيز ناصر
مناقشا	جامعة 8 ماي 1945	براهمية نبيل
مؤظرا	جامعة 8 ماي 1945	بن الشيخ التوفيق

السنة الجامعية 2020-2021

# شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين ، والسلام على أشرف الخلق  
والمرسلين

فالشكر أولاً لله الذي بنعمته تتم الصالحات

يسعدنا أن نتقدم بأسمى معاني الشكر والامتنان الى  
الاستاذ المشرف الدكتور " بن شيخ التوفيق " على تفضله  
بالإشراف على عملنا ، وإرشادنا طيلة البحث .

كما نتقدم بالشكر إلى : كل من وافقنا في هذا العمل .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## إهداء

إلى تلك الإنسانية العظيمة التي لطالما تمنّت أن تقر عينها برؤيتي  
في يوم كهذا و أن تتحقق أمنيتها في أن ترى ثمار مناضلتي  
واجتهادي إلى أمي الشمعة التي احترقت لكي تنير لي مشواري  
الدراسي حفظها الله.

إلى صاحب السيرة العطرة الذي بفضلله استبصرت طريقي فمشيت: أبي  
الغالي حفظه الله و أطال في عمره.

إلى إخوتي الأعزاء وزوجي الغالي

إلى جميع دكاترة قسم المالية وتجارة دولية والدكتور المشرف  
بن الشيخ التوفيق كل الشكر والعرفان

وكل من ساندني في مشواري الدراسي وأختي رندة

حمايدي مروة

## إهداء

أهدي نجاحي وتخرجي إلى قدوتي إلى من حصد الأشواك على  
دربي إلى من أعطاني ولا يزال يعطيني بلا حدود إلى من رفعت  
أرفع به رأسي عاليا افتخارا أبي،  
كذلك أهديه إلى أمي التي رأيتني بقلبها قبل عينها إلى شجرتي  
التي لا تبذل إلى الظل الذي آوي إليه في كل حين أمي  
الغالية،

كما لا أنسى إخوتي فرحتي سندي في الحياة في  
حلوها ومرها.

كما لا أنسى أساتذتي الكرام وعلى رأسهم مشرف المذكرة  
بن الشيخ التوفيق جزاه الله

وكل من ساندني في مشواري الدراسي وأختي مروة

علا رندة

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	بسم الله الرحمان الرحيم
-	الشكر
-	الإهداء
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
أ - د	مقدمة
1 - 29	الفصل الأول : التنويع الاقتصادي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه
3	المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي
7	المطلب الثاني: مستويات و مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي
14	المطلب الثالث : آليات التنويع الاقتصادي ومعوقاته
21	المبحث الثاني : تجارب وأفكار دولية للتنويع الاقتصادي
22	المطلب الأول : تجربة تركيا
25	المطلب الثاني : تجربة ماليزيا
27	المطلب الثالث : تجربة الإمارات العربية المتحدة
29	خلاصة
30 - 57	الفصل الثاني : التنويع الاقتصادي واستراتيجيات التنمية في الجزائر
31	تمهيد
32	المبحث الأول : استراتيجية التنمية بالجزائر
32	المطلب الأول : القطاع الفلاحي في الجزائر
34	المطلب الثاني : القطاع الصناعي في الجزائر
38	المطلب الثالث : القطاع السياحي في الجزائر

## فهرس المحتويات

40	المبحث الثاني : استراتيجية التنمية في ظل اقتصاد السوق
40	المطلب الأول: برامج الاصلاح الاقتصادي خلال التسعينيات
47	المطلب الثاني: برنامج الخوصصة
51	المطلب الثالث: الجهود الجزائرية في التنوع الاقتصادي
57	خلاصة
100 - 58	الفصل الثالث : تنمية الصادرات غير نفطية كآلية لتنوع الاقتصاد الجزائري
59	تمهيد
60	المبحث الأول: تحليل المركز التنافسي للصادرات الغير نفطية في الجزائر
60	المطلب الأول: تحليل مؤشرات التجارة الخارجية وتطور الميزان التجاري الجزائري (2010-2019)
70	المطلب الثاني :إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر
74	المطلب الثالث : تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الغير نفطية في الجزائر
81	المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية لترقية الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كورونا
81	المطلب الأول : التعريف بالجائحة
84	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر
93	المطلب الثالث: التوجه لمنح الأولوية للتغيير الاقتصادي في خضم جائحة كورونا
100	خلاصة
101	خاتمة
105	قائمة المراجع



## قائمة الجداول

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
63	أعمدة بيانية لإجمالي الصادرات خارج المحروقات من 2019-2010	01
69	الصادرات (F.O.B)	02
69	الواردات (C.A.F)	03
70	الميزان التجاري	04
85	تطور عدد الإصابات بفيروس كورونا في الجزائر خلال الفترة (فيفري 2020 - أوت 2020)	05
87	توقعات النمو المحلي الإجمالي و البطالة رصيد الميزانية خلال الفترة 2019-2021	06
92	تداعيات أزمة كوفيد 19 على قطاع الطيران في الدول العربية- الانخفاض المتوقع في إيرادات القطاع و الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	07
94	صادرات النفط والبضائع	08
95	مجموع الاحتياطي بالعملات الأجنبية ما عدا الذهب (بمليار الدولارات بالسعر الحالي)	09
96	معدل البطالة الإجمالي	10
97	معدل بطاقة الشباب (15-24 سنة)	11

## قائمة الأشكال

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
63	أعمدة بيانية لإجمالي الصادرات خارج المحروقات من 2019-2010	01
69	الصادرات (F.O.B)	02
69	الواردات (C.A.F)	03
70	الميزان التجاري	04
85	تطور عدد الإصابات بفيروس كورونا في الجزائر خلال الفترة (فيفري 2020 - أوت 2020)	05
87	توقعات النمو المحلي الإجمالي و البطالة رصيد الميزانية خلال الفترة 2019-2021	06
92	تداعيات أزمة كوفيد 19 على قطاع الطيران في الدول العربية- الانخفاض المتوقع في إيرادات القطاع و الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	07
94	صادرات النفط والبضائع	08
95	مجموع الاحتياطي بالعملات الأجنبية ما عدا الذهب (بمليار الدولارات بالسعر الحالي)	09
96	معدل البطالة الإجمالي	10
97	معدل بطاقة الشباب (15-24 سنة)	11

مقدمة

### مقدمة:

تواجه الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة من اعتماد اقتصادها على استغلال الموارد الطبيعية فالنفط يؤثر بشكل قوي على هذه الاقتصادات كونه المورد الأساسي لتمويل ميزان المدفوعات في ظل ما تتميز به أسعار النفط من تقلبات حادة ولهذا وجب التوجه نحو التنويع الاقتصادي الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد ويعزز من استقراره وتوازنه، ويضمن استدامته والأهم من ذلك الانتقال من اقتصاد معتمد كلياً على المحروقات إلى اقتصاد موجه نحو النمو و متنوع.

لهذا فقد سعت الجزائر إلى اعتماد استراتيجيات التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال انتهاجها العديد من السياسات بهدف تنويع اقتصادها.

وبهذا فإن تنويع الصادرات من بين الأولويات الأساسية ويتطلب تحقيق هذا الهدف الاعتماد بشكل مباشر على التجارة الخارجية كسلاح تستطيع به الجزائر تطوير إمكانياتها وتنويع اقتصادها فالتجارة الخارجية جسر لتبادل السلع الانتاجية وتوسيع وغزو الأسواق الدولية.

وتلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها الإيجابي في تنظيم واستغلال الموارد الاقتصادية، وزاد الاهتمام بهذا الدور خاصة بعد تسريع إزالة جميع أشكال القيود على حركة السلعي ظل تنامي سيطرة الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة على حركة التجارة العالمية لهذا تسعى الجزائر إلى تحقيق معدلات نمو عالية لتحقيق الرفاهية لأفراد شعبها.

لذلك أولت اهتماماً كبيراً نحو تبني استراتيجية لترقية الصادرات غير النفطية، كونها تهدف إلى زيادة تنويع مصادر الدخل وتدعم الميزان التجاري وتجلب العملات الأجنبية وتزيد من فرص تشغيل الأيدي العاملة وتزداد ضرورة مع كون الشركات الجزائرية تعتمد إلى حد

## مقدمة

كبير على استيراد المواد والمعدات من الخارج وهذا الاستيراد ينبغي أن يقابله تصدير للمنتجات لتعويض آثار التمويل بالعملات الأجنبية.

### \* إشكالية الدراسة :

تعمل الجزائر من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال أخذ الخبرات من تجارب دول أخرى مثل التجربة التركية والتي استطاعت تحقيق نمو اقتصادي تساهم فيه الصناعات التحويلية بشكل كبير وكذا ماليزيا والتي عملت على كسب الرهان في تنويع قاعدتها الانتاجية عن طريق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى التجربة الإماراتية والتي تعمل هذه الأخيرة على تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية وخاصة الواعدة والتي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وبهذا انتهجت الجزائر إجراءات مختلفة لترقية الصادرات غير النفطية في ظل واقع يحتاج إلى تدابير وإجراءات محفزة إذ أن تحقيق الزيادة في نمو الصادرات غير النفطية بزيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد الوطني وعلى ضوء ذلك :

الإشكالية : ما مدى نجاعة إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

ولتوضيح هذه الإشكالية نقوم بطرح عدد من الأسئلة الثانوية وهي :

- ماهي الاستراتيجيات الملائمة لترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر.
- ما مدى استفادة الجزائر من تجارب الدول الأخرى لتحقيق التنويع الاقتصادي.

### \* فرضيات الدراسة :

وعلى ضوء العرض السابق لمشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

## مقدمة

1. زيادة الصادرات غير النفطية تعد الوسيلة الأنسب لتحقيق التنمية الاقتصادية حيث يؤدي ارتفاع معدل نمو الصادرات غير النفطية إلى توفير فرص عمل جديدة وزيادة الانتاج والدخل الوطني.
2. إن الصادرات غير النفطية هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في الجزائر.
3. يترتب على انتهاج السياسات الاقتصادية بالحديثة والتجارب الناجحة إلى خلق بيئة مواتية لترقية الصادرات غير النفطية مما يؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي مستقبلا.

### \* أهمية الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر مع التركيز على القطاع غير النفطي، من خلال الحوافز المعتمدة في استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية على المستوى الوطني وتحديد مدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ومختلف المجالات الاقتصادية الأخرى.

### \* المنهج العلمي المتبع :

المنهج العلمي المتبع في دراستنا هو المنهج الوصفي من خلال وصف وتتبع استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر وتسلط الضوء على واقع الصادرات غير النفطية من خلال تطورها في التجارة الخارجية، أما المنهج التحليلي الاستنتاجي نستعمله في تحليل معطيات وبيانات صادرات الجزائر، كما نستعمل التحليل القياسي لمعرفة مؤشرات التجارة الخارجية وتطور الميزان التجاري الجزائري ومدى قدرتهم في المساعدة على ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.



### \* محتويات الدراسة :

- تأسيسا على ما سبق تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، فقد تناول الفصل الأول التنوع الاقتصادي بمختلف مكوناته من مفهوم وأهمية و أهداف ومستويات ومؤشرات وآليات ومعوقات التنوع الاقتصادي ... إلخ ومدى نجاعة فكرة الاستفادة من تجارب دول سابقة في الوصول.

- وخصص الفصل الثاني لتحديد التنوع الاقتصادي واستراتيجيات التنمية في الجزائر من خلال عرض أهم الميادين أو القطاعات الفعالة في التنمية الاقتصادية كالقطاع الفلاحي و الصناعي و السياحي في الجزائر وكذا تسليط الضوء على مختلف استراتيجيات التنمية في ظل اقتصاد السوق.

- ويتناول الفصل الثالث تحليل المركز التنافسي للصادرات الغير نفطية في الجزائر لدعم النمو الاقتصادي من تحديد مختلف الإجراءات المتبعة لترقية الصادرات خارج المحروقات لتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

- كما تطرقنا كذلك للآفاق المستقبلية لترقية الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كورونا نظرا لما خلفته الجائحة من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، الأمر الذي أدى إلى منح الأولويات لمختلف القطاعات الانتاجية للتغيير الاقتصادي في خضم الجائحة.

الفصل الأول

التنوع الاقتصادي

تمهيد :

أخذ موضوع التنوع الاقتصادي أهمية كبيرة خاصة بعد إدراك البلدان والريفية منها خاصة والتي تعاني من اختبارات وتشوهات في هياكل اقتصادياتها والناجم عن اعتمادها على المورد الوحيد للدخل والمتأتي من ثرواتها الطبيعية مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد وما تتجم عنه من أضرار.

وانطلاقاً من هذا الواقع، كان إلزاماً على الدول ذات الاقتصاديات الأحادية أو بالأخص الدول التي تعتمد بشكل رهيب على عائدات النفط إحداث تحولات وتغييرات جذرية وجوهرية في هيكل اقتصادياتها على كافة الأصعدة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية وعلى مختلف المستويات الوطنية والجهوية والإقليمية، من خلال تبني مستر متكامل ومتربط وتجارب وافكار دولية للعملية التنموية، تقوم على أساس التنوع الاقتصادي والهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي وتحسين كفاءات فاعلية هذه القطاعات وفي ظل هذه الأهمية سعت أغلب الدول جاهدة لتحقيق هذا الهدف وبعتمادها على خبرات وتجارب وكفاءات اقتصادياتها ومخططيها ويستهدف هذا الفصل الأول، الإحاطة بمختلف الجوانب المفاهيمية المتعلقة بالتنوع الاقتصادي وآليات العمل به وتجارب دولية، وبناء على ذلك قسمنا هذا الفصل الى مبحثين كما يلي :

\* المبحث الأول : ماهية التنوع الاقتصادي

\* المبحث الثاني : تجارب وافكار دولية في التنوع الاقتصادي

## المبحث الأول: التنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

يعد التنوع الاقتصادي هدفا أساسيا و شرطا ضروريا لبناء اقتصاد أكثر استدامة، من خلال تنوع السلع و الخدمات التي ينتجها، لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

### المطلب الأول: ماهية التنوع الاقتصادي

يلعب التنوع دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي، ويساهم في زيادة إنتاجية العوامل، وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، لاسيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن إنتاج التعدين أو النفط.

#### 1. مفهوم التنوع الاقتصادي:

يعرف "التنوع" بطرق مختلفة تبعا لمجال التطبيق، فعلى صعيد الاقتصاد السياسي عادة ما يشير "التنوع" إلى "الصادرات"، لاسيما بالنسبة لسياسات الحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار، الحجم أو انخفاض الطلب الظرفي عليه.<sup>1</sup>

و يعرف التنوع الاقتصادي: بأنه "توزيع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك للتقليل من مخاطر الإفراط في الاعتماد على قطاع واحد أو عدد قليل جدا من القطاعات."<sup>2</sup>

كذلك يعرف التنوع الاقتصادي بأنه: " العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويترجم في صورة تنوع

<sup>1</sup> – Martin . Hvidt , “Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends “ kowait Program on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States , The London School of Economic and political science “LSE” , London, 2013,p-04.

<sup>2</sup> –TheNine Work Areas of the Nairobi work program “ Economic Diversification “ , UNFCCC , 1999 , p -01

أسواق الصادرات أو تنوع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنوع مصادر الإيرادات العامة.

كما أن التنوع الاقتصادي وبشكل خاص يعد تحدي مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات فوائض رأس المال، ولقياسه يتم استخدام معيار تنوع الأنشطة الاقتصادية أو الأسواق.<sup>1</sup>

وكخلاصة لما سبق من تعاريف فإن التنوع الاقتصادي: "يمثل العملية التي لا تسمح للاقتصاد بأن يكون خاضع وبشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للبلد".

## 2. أهمية التنوع الاقتصادي:

و تكمن أهمية التنوع الاقتصادي في النقاط التالية :<sup>2</sup>

- يؤدي التنوع الاقتصادي إلى التقليل الاعتماد على مورد واحد في تمويل النفقات العامة للدولة، وبالتالي تقليل المخاطر التي تتعرض إليها الهيكل الإنتاجي.
- التنوع الاقتصادي يؤدي إلى تنوع مصادر الدخل فهذا يؤدي إلى التخلص من ظاهرة (المرض الهولندي) الذي تعاني منه أغلب الدول المصدرة للنفط، نتيجة زيادة

<sup>1</sup> The Nine work areas of the nairobi work prgram, op, cit , P10.

<sup>2</sup> جيعج نبيلة، (استراتيجية التنوع و أثرها على تنافسية المؤسسة الانتاجية). مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص استراتيجية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة لمسيلا، السنة الجامعية 2006.2007، ص 24.

صادراتها النفطية وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية قياسا بالعملة الأجنبية، ما يؤدي إلى انخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

- يساهم في التقليل من خطر الانكماش الاقتصادي الذي يحدث بسبب الاعتماد على سلعة واحدة في التصدير.

- التقليل من حجم المخاطر في انخفاض الصادرات بالنسبة للبلدان التي تعتمد على مورد واحد.

- خلق قطاعات تجارية خارجيا أكثر استقرارا فيما يتعلق بالواردات، حيث نلاحظ أن الدول النفطية تستورد كل شيء عدا النفط، الأمر الذي يؤدي تعرض هذه الدول إلى إلغاء بعض الواردات في حالة حصول خلافات سياسية مع تلك الدول المصدرة للسلع والخدمات.

- يساهم إلى حد كبير في استيعاب رأس المال البشري (العمالة) وزيادة الإنتاج على عكس من قطاع الاستخراج النفطي الذي يعتمد الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة ولا يعتمد إلا على حد محدود في العمالة، غالبا ما يأتي من الخارج.

- توليد الفرص الوظيفية : ذلك لأن التنوع الاقتصادي يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب في العمالة، وتوليد الفرص الوظيفية ويقلل من معدلات البطالة.

- زيادة إنتاجية رأس المال البشري: يساهم التنوع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، ويؤدي بالطبع إلى رفع معدلات التنوع الاقتصادي.

- يساهم بشكل كبير في تقديم حلول للاقتصاد وتطويره في آن واحد ويعتبر التنوع الاقتصادي المحصن الرئيسي للاقتصاد "ويعطيه المرونة لتكيف مع تغير الظروف، والأهم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة، ويقلص البطالة، فالتنوع الاقتصادي يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة المحلية، وزيادة الإنتاج المحلي الإجمالي من خلال إقامة مجموعة من البرامج الاقتصادية الجديدة.

- زيادة الدخل القومي من خلال تعزيز دور الأجنبي في النشاط الاقتصادي أي إلى إقامة مجموعة من العلاقات من الدول الأجنبية لحصر من تطوير الاقتصاد الوطني.
- زيادة النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز دور القطاع الخاص أي خصوصية الشركات من أجل تقديم فرص عمل لشباب.

### 3. أهداف التنوع الاقتصادي :

يلعب التنوع الاقتصادي دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد، لذلك له مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:<sup>1</sup>

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة (مثل الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية).
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليل دور الدولة والسلطات العمومية.

<sup>1</sup> بوجاهم سهيلة، غاوي عبيد، اليات دعم التنوع الاقتصادي في ظل تغيرات أسعار النفط في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مؤسسات مالية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة 2016-2017.

- زيادة إنتاجية رأس المال البشري.
- يهتم التنوع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- توطيد العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية.
- يهتم التنوع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.
- زيادة القيمة المضافة وتعزيز التنمية المستدامة.
- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية.
- زيادة أثر التعلم على مستوى القطاعات الأخرى.
- تطوير منتجات أخرى غير المحروقات كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها (مورد غير متجدد).
- تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي محددون القطاعات الأخرى، وخاصة القطاعات الأولية مثل الزراعة، أو الاعتماد على مورد واحد من الموارد الطبيعية مثل النفط لتمويل موازنة الدولة.

### المطلب الثاني: مستويات و مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

#### أولا: مستويات التنوع الاقتصادي

رغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلاف جوانبها وأشكالها وذلك حسب مجال كل منها، فهناك التنوع الخاص بالمستوى الجزئي وهو مرتبط بالعملية الإنتاجية في المؤسسة، والتنوع الخاص بالمستوى الكلي والمتعلق بهيكل التجارة الخارجية للدولة، بالإضافة إلى



مستويات أخرى للتنوع (تتمثل في: تنوع الأسواق، تنوع الأصول، تنوع القطاعات التنافسية، تنوع الصادرات).

1. تنوع الإنتاج: يكمن تنوع الإنتاج في اتجاهين<sup>1</sup>:

\* **جانب الطلب:** المتمثل في إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي والذي يهدف إلى تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي. ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية المستخدمة في إدارة الطلب الكلي، وهي السياسة المالية، السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف.

\* **جانب العرض:** الذي يتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات.

والذي يستلزم التوازي مع إصلاحات الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي مع تنوع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل بعيدا عن القطاع الهيدروكربوني والصناعات المصاحبة له. عموما تمثل هياكل الإنتاج تحديا بعيد المدى، يتطلب ما يلي: تنمية تراكم رأس المال البشري، إصلاح القطاعين العام والخاص، وبناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنوع تلك.

يتعلق تنوع الإنتاج أساسا بزيادة المكاسب الإنتاجية، بالنسبة للمؤسسات يتمثل في إنتاج نشاط جديد مع استمرارية إنتاج منتجاتها الأخرى وذلك لتقليل من الخطر وتوزعه، أو لوجود فوائض في معدات المؤسسة وطاقتها الإنتاجية بشكل عام، أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا.

<sup>1</sup> أحمد البكر، تحديات تنوع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015 . ص 6.

ويمكن أن يتحقق التنوع بالاندماج مع مؤسسة أخرى بحيث تكون في نفس المجال، مع وجود صلات وثيقة بين منتجاتها الحالية والمنتجات التي ترغب في إنتاجها، كالتشابه في الخصائص التكنولوجية المرتبطة بالإنتاج أو التشابه في الخبرة اللازمة لإجراء البحوث المرتبطة بالمنتجات.

وعلى مستوى الاقتصاد ككل، يحصل تنوع الإنتاج عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي والخدمات.<sup>1</sup>

2. تنوع التجارة الخارجية: هي عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير إلى ما ذلك. وبالتالي يرتبط تنوع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وذلك من خلال جانبين رئيسيين، صادرات وواردات. فدراسة الهيكل السلعي للواردات تمكننا من معرفة السلعة المعتمد عليها وبالتالي هذا يؤثر سلبا على مسار عملية التنمية ويكون الحل الأمثل لها تنوع الصادرات ويقصد بها توسيع أصنافها، وذلك بتزويد الأسواق الخارجية بالخدمات الأولية فحسب بل بمنتجات تم معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف جاهزة من الناتج المحلي. ومن جهة أخرى فإن شدة التنوع في التركيب السلعي للاستيراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية وينقدها استقلاليتها. ومن جانب الواردات يكون عكس الصادرات أي

<sup>1</sup> مرزوق أمال، أهمية التصنيع لتحقيق التنوع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار الأسعار، جامعة 8 ماي 1945، 26|25 أفريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، الجزائر، ص4.

يستغني عن منتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه أي ما يسمى بعملية إحلال الواردات.<sup>1</sup>

3. تنوع القطاعات التنافسية: الاقتصادات الأكثر تنوعا هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، وهذا ما يزيد ويحسن من فرص تحقيق مكاسب تنافسية.

4. تنوع الأصول: أشار تقرير البنك الدولي عام 2011 إلى طريقة جديدة في قياس التنوع، إذ تقترح هذه الطريقة تقسيم أصول أي دولة إلى ثلاثة أنواع، الطبيعة، المنتجة وغير الملموسة. وتتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية، من غابات وأراضي ومراع، وتشير الأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج، وهو يتضمن الاستثمارات المادية ورأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، وتشير الأصول غير الملموسة إلى المؤسسات الوطنية وحكم القانون.<sup>2</sup>

5. تنوع الأسواق: يحتل نفس القدر من الأهمية، فالاعتماد على سوق واحد يجعل الاقتصاد عرضة للمخاطر في حالة انخفاض الطلب على المنتجات وللتقليل من المساوئ يجب تنوع الأسواق، ففي حالة انخفاض الطلب في سوق يكون في الأسواق الأخرى أكثر استقرارا فالبلد الذي يصدر بكثرة يدل على قدرته على المنافسة الدولية.<sup>3</sup>

6. تنوع الصادرات: هناك مجموعتين من الصادرات: صادرات المحروقات والصادرات الأخرى:

<sup>1</sup> مرزوق أمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 4 . 5.

<sup>2</sup> مراد تهتان، إسماعيل صاري، " سياسة التنوع الاقتصادي كخيار أمثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية "، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول : متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، البويرة 30/29 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 3.

<sup>3</sup> لعفيفي دراجي، بن الشيخ توفيق، تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول : المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار ، جامعة 8 ماي 1945 ، 26/25 أبريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 4.

1. صادرات المحروقات: والتي تعتمد بشكل شبه كلي على صادرات النفط.

2. صادرات الغير النفطية: والتي تتمثل في: المواد الغذائية، مواد التجهيز الزراعية، مواد التجهيز الصناعية، السلع الاستهلاكية الغير غذائية. ويتم تصديرها من خلال مجموعة من التحفيزات وتتمثل في: التحفيزات المالية، التحفيزات الجبائية للتصدير، التحفيزات الجمركية.<sup>1</sup> لتحقيق أهداف التنوع الاقتصادي على الدول النفطية تفعيل جميع القطاعات والمستويات لإنجاح هذه العملية.

### ثانيا: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

من أهم المؤشرات الدالة على التنوع الاقتصادي نجد:<sup>2</sup>

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. كما يتم قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.

- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، حيث أن التنوع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار مع مرور الزمن.

- نسبة الصادرات من غير الموارد الأولية إلى مجموعة الصادرات والعناصر المكونة للصادرات من غير الموارد الأولية، وبديل الارتفاع المطرد للصادرات من غير الموارد الأولية

<sup>1</sup> قرود علي ، كيجل عبد الباقي، "الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر ( دراسة قياسية للفترة 1990. 2015 ) ، ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول : بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة ، جامعة حمادة لخضر ، 03 . 04 نوفمبر 2016 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، ص 6.

<sup>2</sup> ضيف أحمد ، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر ( 1989 . 2012 ) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2015 ، ص 196.

على زيادة التنوع الاقتصادي على أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة ، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار الموارد مثل النفط.

- تطور إجمالي العمالة بحسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي الناتج المحلي الإجمالي.

- تغير ما للقطاع العام والخاص من إسهام بين الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنوع الاقتصادي يعني زيادة إسهام القطاع الخاص في نشاط الاقتصادي الإجمالي.

- مقاييس أخرى، مثل نسبة إيرادات المورد الطبيعي إلى إجمالي الإيرادات ومقاييس تنوع وجهة الصادرات ... إلخ.

- مؤشرات قياس درجة التنوع الاقتصادي.

معظم المؤشرات السابقة تدل على مدى التنوع الاقتصادي، إلا أنها لا تعطينا درجة التنوع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنوع، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنوع الاقتصادي بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة هناك مقياسين رئيسيين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنوع الاقتصادي هما:

1. مقياس فلاديمير كوسوف حيث: يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية<sup>1</sup>: (Cos)

$$cos = \frac{\sum_{i=1}^n D_i^2 X B_i^2}{\sqrt{\sum_{i=1}^n D_i^2 X} \sqrt{\sum_{i=1}^n B_i^2}}$$

ai : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

<sup>1</sup> ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 197.

bi : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

يعني ذلك حصول  $\text{Cos} = \text{مؤشر فلاديمير كوسوف}$  حيث كلما أصبحت قيمة  $\text{Cos} : 0$

تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك المتغيرات الهيكلية.

2. مقياس هرفندل هيرشمان (Herfindal.hirshman) : يعد هذا المؤشر من أشهر المؤشرات التي تقيس التنوع الاقتصادي، يستخدم هذا المؤشر بكثرة في التجارة الخارجية لقياس تركيز الصناعات أو إحدى فروع قطاع معين، أو لقياس تركز أسواق التجارة الخارجية كما يستخدم في أنظمة ومؤشرات التنمية العالمية مثل نظام التحليلات والمعلومات التجارية والحل العالمي للتجارة المتكاملة. وبأخذ الصياغة التالية:<sup>1</sup>

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

H.H: مؤشر هرفندل . هيرشمان يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا، ( كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروس كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) وبأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع (0)، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

$X_i$  : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i.

X: الناتج المحلي الإجمالي.PIB.

<sup>1</sup> سي محمد كمال، التنوع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمة لخضر، وادي السوف، الجزائر، يومي 3-4 نوفمبر 2016، ص27.

N : عدد مكونات الناتج ( عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي ).

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنوع فهي عديدة منها: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل ... إلخ. كما وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا معيار لتنوع الاقتصاد يتكون من العناصر التالية:<sup>1</sup>

- مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة إسهام العمل في الصناعة.
- مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء.
- مقدار التركيز في الصادرات.

المطلب الثالث : آليات التنوع الاقتصادي ومعوقاته

أولا : آليات التنوع الاقتصادي :

يقصد بها الآليات التي يتوفر عليها نجاح التنوع الاقتصادي وتختلف هذه الآليات من اقتصاد إلى آخر، وبالتالي فإن تبني آليات معينة لتحقيق التنوع الاقتصادي لا بد أن يكون قد ثبت نجاحها وفعاليتها وكفاءتها في تحقيق التنمية والنهوض الاقتصادي، خاصة إذا توفرت لها الإمكانيات الضرورية المادية منها والبشرية والتقنية، ومن بين تلك الآليات ما يلي:

<sup>1</sup> ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، بحث مقدم ضمن المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 16-17 فيفري 2014، ص10.

## 1. إعادة الاعتبار لدولة التنمية :

لقد طرحت فكرة الدولة ذات التوجه التنموي في أدبيات التنمية الاقتصادية منذ زمن ليس ببعيد، باعتبارها الجهة التي تستطيع أن تقود عمليات التصنيع بشكل السريع، خاصة عندما تكون في مستويات متخلفة على مضمار التقدم الاقتصادي.

وتعتبر الدولة تنموية، إذا تمكنت من إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقاً من ذلك يتأكد الدور التداخلي الهام والمحفز للدولة في العملية التنموية، والذي يأخذ شكل التوجيه الاستراتيجي لعملية التنمية، الذي يهدف إلى إحداث تغييرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية للاقتصاد الوطني، تقود إلى تحقيق التنوع الاقتصادي من جهة، ورفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.<sup>1</sup>

## 2. إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص :

يعتبر العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط، قائم على أساس الشراكة الواسعة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، وتحديد أدوار كل منهما في عملية الاقتصادية، من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنوع الاقتصادي، وذلك بالنظر إلى أن حدوث تفاعل كبير بين القطاعين العام والخاص، وفي مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، يؤدي إلى ارتفاع العائد التنموي الديناميكي الناتج عن هذه التفاعلات، خاصة وأن علاقات الترابط والتشابك بين فروع النشاط الاقتصادي في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي، الأمر

<sup>1</sup> عبد الرزاق فوزي، كاتيا بوروية، التنمية المستدامة ورهانات النظام البيروالي بين الابقع و الأفاق المستقبلية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الاورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، 2009 ، ص 21.



الذي يقود إلى تعظيم الصلات بين المكونات الاقتصادية والتقنية والمؤسسية، التي تربط بين مختلف أجزاء الاقتصاد القومي.

إن القطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو ويزدهر إلا إذا كان إلى جانبه قطاع عام قوي، وهذا ما يقتضي<sup>1</sup>:

- إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره التنموي: من خلال الأخذ بالأسلوب العلمي في وضع الخطط والبرامج التنموية من جهة، خاصة ما تعلق منها بمشاريع وبرامج البنية التحتية، سواء كانت مادية ( كالطرق والمواصلات والمياه والكهرباء ...)، أو غير مادية ( كالتعليم والتدريب والصحة ...)، وفي إدارة مؤسسات الدولة والهيئات التابعة لها والتي تخطط لهذه المشاريع وتقوم بعملية تنفيذها أو متابعتها و إدارتها من جهة ثانية.

- دعم ومساندة القطاع الخاص: خاصة ما تعلق بأنواع المساندة التي تعزز توجه هذا القطاع نحو مختلف الأنشطة الاقتصادية، ما ارتبط منها بالإجراءات التحفيزية كتخفيض الضرائب أو الإعفاء منها، تسهيل إجراءات الحصول على القروض البنكية، أو ما تعلق منها بالجوانب التشريعية والإدارية المنظمة لعمل هذا القطاع الخاص.

### 3. تفعيل ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي :

ينصرف الإصلاح الاقتصادي إلى ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق، وتقليل التدخل الحكومي، بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع، خاصة إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات كبيرة مثل العجز المستمر في الموازنة، التضخم

<sup>1</sup> لظفي طنطاوي، أغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول، الكويت،

الجامح، المديونية المرتفعة ... ويمكننا تحديد أهم عناصر سياسات الإصلاح الاقتصادي أو التعديل الهيكلي فيما يلي<sup>1</sup>:

- إحداث تعديلات في هيكل وملكية وسائل الإنتاج، وتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.
- إصدار قوانين تنظم عمل السوق المالية وتداول رأس المال بهدف زيادة فعالية آلية السوق، وتعزيز اتجاه تحديث هيكل الملكية.
- إجراء تعديلات جوهرية في أسلوب إدارة المشروعات العامة، واعتماد مبدأ التمويل الذاتي لها.
- تحجيم وظيفة الموازنة العامة كأداة التوازن الاجتماعي، من خلال تخفيض النفقات العامة وتقليص الدعم، وإطلاق العوامل الاقتصادية وحدها لبلوغ التوازن من ناحية، ولمكافحة التضخم من ناحية أخرى.
- تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية خاصة ما كان موجها منها إلى تعزيز وتنويع الاقتصاد الوطني.

#### 4. تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر :

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من العناصر الديناميكية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية عبر العالم، وعاملا مهما في تنمية الطاقات الإنتاجية وتوسيعها وزيادة الدخل الوطني وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وهو ما جعله ذا أهمية استثنائية بالنسبة للدول التي تعاني اقتصادياتها من محدودية ونقص مصادر تمويل التنمية فيها،

<sup>1</sup> مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل ( التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 51.

على أن يظل ذلك مقرونا بجملة من الاجراءات التحفيزية والتنظيمية التي تسهل تدفق هذا النوع من الاستثمارات فيما بين الدول.

وتبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة من خلال العناصر التالية:<sup>1</sup>

- يعتبر مصدر مهم لتمويل التنمية في الدول التي تفقد المصادر الضرورية لذلك، بسبب ضعف معدلات الادخار المحلي.
- نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال.
- يساهم في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة من خلال التدريب والتكوين.
- يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة ( مالية، بشرية، طبيعية ... )، وقيام العديد من الصناعات التي تمد المشروعات الأجنبية باحتياجاتها، أو الصناعات المكملة لمنتجات المشروعات الأجنبية.
- يساهم في خلق مناصب عمل جديدة، وبالتالي الحد من البطالة في الدول المضيفة.
- يساهم في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات.

##### 5. الاهتمام بفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة :

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في تحقيق التطور والتصدي للمشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر من جهة، وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل الصناعي من جهة أخرى، كما أن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم فقط على وجود الشركات العملاقة والكبيرة، بل بوجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية وبتوفير شبكة واسعة وكفاءة من الموردين، والقادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة،

<sup>1</sup> نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص 469 470.

وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي القطاعات الاقتصادية، وهو ما تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يزيد من فرص التنمية وتنوع القاعدة الإنتاجية، وتظهر أهمية هذه المؤسسات كأحد أهم روافد العملية التنموية، ومدخل رئيسي للتنوع الاقتصادي من خلال ما يلي:<sup>1</sup>

- المساهمة في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية ومنتجة، بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بالصناعات الكبيرة.
- إن هذه المؤسسات تمثل الركيزة الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص، وبالتالي فإن مساندة هذه المؤسسات تعد تدعيما لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
- المساهمة في تحقيق استراتيجية التنمية الحضرية والمكانية، وبالنظر لصغر حجمها فإن بإمكانها التوغل في القرى والأرياف والحد من هجرة سكانها إلى المدن الكبيرة.
- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الاستيرادات، من خلال تصنيع السلع التي يمكن تصنيعها محليا، وبكفاءة مقاربة للسلع المستوردة، بالتالي معالجة اختلال ميزان المدفوعات.
- تسهم في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني، من خلال دعم المؤسسات الكبيرة، عبر توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج، أو من خلال التعاقد معها لتصنيع بعض المكونات، أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي.
- تعمل هذه المؤسسات على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية المدر للدخل.

<sup>1</sup> .مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، المركز الجامعي بغرداية، 2010/2011، ص157.

- تساهم في زيادة الناتج المحلي، وفي التنمية العائد المالي للدولة من خلال القطاعات الضرائب، كما تساهم في تعبئة رؤوس الأموال التي كان من الممكن أن تتوجه إلى الاستهلاك، وبالتالي ستؤدي إلى زيادة الاستثمارات.
- المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوطين التقنية الحديثة، وتعزيز وزيادة القدرة التصديرية للمنتجات المحلية.

### ثانيا معوقات التنوع الاقتصادي :

- إن العراقيل والمعوقات التي تحد من سرعة إنجاز ونجاح التنوع الاقتصادي في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية، كالدول النفطية تعتبر بشكل مباشر معوقات تقف في طريق تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، والتي يقع على عاتقها بذل المزيد من الجهود لتجاوزها، ولعل أهم هذه العراقيل تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>
- الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية من جهة، وصعوبة نقل وتوطين التكنولوجيا من جهة أخرى.
- ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية في بعض الدول النفطية، وهو ما حد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنوع الاقتصادي.
- بعض الدول النفطية تعاني من فقر عام في الموارد البشرية المحلية من جهة (كدول الخليج العربي مثلا)، والافراط في الاعتماد على العمالة الاجنبية من جهة أخرى، خاصة في ظل الارتفاع الكبير لتكاليفها.
- القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، والافتقار إلى المناخ الملائم، والضمانات القانونية لهذا الاستثمار.
- غياب الاستقرار السياسي في بعض الدول النفطية، ما جعل مسألة الحفاظ على الأمن في بعضها وتأمين الحدود في البعض الآخر، يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض

<sup>1</sup> اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية البشرية المستدامة ومنهج الاقتصاد الكلي، حلقات الارتباط الاستراتيجية ودلالاتها، الأمم المتحدة، نيويورك، 1997، ص 19، 20.

الأحيان، والتي كان يمكن استغلالها في تمويل مشاريع التنوع الاقتصادي والعملية التنموية.

- تعاني العديد من الدول أحادية الاقتصاد، عدم توافق كبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين، واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة.

### المبحث الثاني : تجارب وأفكار دولية للتنوع الاقتصادي

تعود بداية سياسات التنوع الاقتصادي في البلدان العربية إلى ستة عقود مضت عندما اتجهت بعض الدول العربية المصدرة للنفط مثل الكويت والبحرين في ستينيات القرن الماضي إلى إنشاء والتوسع في الصناعات المرتبطة بقطاع النفط والصناعات الثقيلة. أعقب ذلك اهتمام كبير من دول عربية أخرى مصدرة للنفط مثل المملكة العربية السعودية والإمارات بمشاريع تنوع الهياكل الاقتصادية وإنشاء المناطق الصناعية ومناطق التجارة الحرة خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، وخلال حقبة الثمانينات التسعينات انصب التركيز على سياسات التنوع الاقتصادي بهدف تجاوز تأثير التقلبات في الأسعار العالمية للنفط على خلفية التراجع الكبير لأسعار النفط خلال بعض السنوات المتضمنة في تلك الفترة . وقد شهدت سياسات التنوع الاقتصادي اهتماما كبيرا خلال الحقبة الأولى من الألفية الجديدة في إطار السياسات والبرامج الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط.

استطاعت كثير من الدول النامية والصاعدة، سواء كانت ذات موارد طبيعية وفيرة أو قليلة، تنوع اقتصاداتها، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل بالتوجه نحو الإنتاج الصناعي والمنتجات التكنولوجية. وبما أن تجارب التنوع كثيرة، فإننا سنتطرق في هذا المبحث لتجارب كل من الدول التالية : ماليزيا، تركيا، والمغرب، التي استطاعت تحقيق طفرة اقتصادية مهمة في وقت وجيز، وذلك بتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة

نحو تطوير الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية وبالخصوص صناعة السيارات، والطيران ، والصناعات الالكترونية.

يتجلى العامل المشترك بين هذه التجارب التنموية في كونها اعتمدت على الاستثمار الأجنبي المباشر لتنويع اقتصادها ولبناء قدراتها الصناعية في وقت معقول، مع نهج إصلاحات جذرية في تشريعاتها ومؤسساتها لمواكبة سياسة التنوع والتنمية.

### المطلب الأول : تجربة تركيا

تعتبر تركيا من الدول الصاعدة التي استطاعت تحقيق النمو الاقتصادي تساهم فيه الصناعات التحويلية بشكل كبير. لأنها تشكل أهم قطاع في النشاط الصناعي التركي، حيث ساهمت بنسبة 27% من الناتج الإجمالي المحلي، وشغلت حوالي 28% من اليد العاملة الوطنية سنة 2016. ومن القطاعات الرائدة نذكر قطاع السيارات، وتصنيع الآلات، وصناعة المواد الكيميائية، والصناعة الغذائية، والنسيج.

على الرغم من أن صناعة السيارات في تركيا تعود إلى فترة الستينات من القرن العشرين، إلا أن الدولة قامت إبان حقبة التحول الصناعي، بتطوير نشاط هذا القطاع الرئيسي من مجرد عقد شراكات قائمة على تجميع أجزاء السيارات، إلى إرساء صناعة تتمتع بإمكانية التصميم والقدرة العالية على الإنتاج. وفي هذا الإطار، قدمت الشركات المصنعة للمعدات الأصلية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2014 على استثمار ما يفوق 04 مليار دولار أمريكي في عمليات الإنتاج الخاصة بها في تركيا، مما ساهم بشكل جلي في تطوير قدرات التصنيع لديها، ومكنها من أن تصبح جزءا هاما من سلسلة القيمة العالمية للشركات الدولية المصنعة للمعدات الأصلية.

عرف معدل النمو السنوي للمركبات المنتجة حوالي 10% خلال الفترة (2014-2000) وقد ساعدت وفرة يد عاملة تتميز بالتنافسية والمهارة العالية، إلى جانب وجود سوق محلية حيوية وموقع جغرافي ملائم، على نجاح السياسة الاستثمارية التركية في صناعة السيارات. وبفضل هذه الإنجازات، أصبحت تحتل المرتبة الخامسة عشر لأكبر الدول المصنعة للسيارات في العالم، والمركز الخامس كأكبر الدول في أوروبا في نهاية عام 2015.<sup>1</sup>

وبعد أن استطاعت تركيا تبوء هذه المراكز، فهي تهدف الآن إلى تنمية خدمات البحث والتطوير، والتصميم، وقدرات التمييز التجاري. وقد تم تشغيل 75 مركزا للبحث والتطوير تابعا لشركات تصنيع السيارات في تركيا في نهاية 2015. كما توفر تركيا بيئة داعمة من جانب سلسلة الإمدادات، حيث يوجد عدد مهم من موردي المكونات الذين يدعمون إنتاج الشركات المصنعة للمعدات الأصلية. ويتراوح معدل توطين الشركات المصنعة للمعدات الأصلية ما بين 70% و 75%، نظرا لانتقال القطع مباشرة إلى خطوط الإنتاج الخاصة بالشركات المصنعة للمركبات. كما تصل نسبة الصادرات من السيارات المصنعة بتركيا إلى ما يقارب 75% من الإنتاج. وبهذا تحتل المركز السابع عشر من بين أكبر مصدري السيارات في العالم بالنسبة لتصنيع الآلات، استقطب هذا القطاع حوالي 20% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصنيع في تركيا خلال الفترة ما بين 2005 و 2015. ويرجع هذا إلى توفر بيئة تنافسية وداعمة من موارد بشرية ذات تكاليف منخفضة ومهارة عالية، بالإضافة إلى المزايا اللوجيستكية، والحوافز الاستثمارية، وبنية تحتية تعتمد على الابتكار، وقاعدة تزويد قوية، وتجمعات صناعية محلية. ويستفيد تصنيع

<sup>1</sup> . محمد أزروال ، الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق التنوع الاقتصادي و التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي قطاع الصناعة التحويلية نموذجا، مجلة معالم و افاق اقتصادية، العدد 02، جامعة الحسن الأول، المغرب، 2017، ص 11.



الآلات بنفقات مهمة في مجال البحث والتطوير، والتي قدرت بما يقارب 10% عام 2014 من إجمالي نفقات البحث والتطوير في تركيا.

كما تحظى صناعة المواد الكيميائية، بمكانة مهمة في قطاع الصناعات التحويلية حيث تنتج منتجات نهائية مثل البلاستيك، ومستحضرات التجميل، ومستحضرات صيدلانية، وتقدم أيضا منتجات وسيطة لعدد من الصناعات الأخرى. ويفضل النمو القوي للسوق الذي تزوده الصناعات التحويلية، تعتبر تركيا موقعا استثماريا جذابا للشركات الكيميائية. وهكذا يحتل قطاع الصناعات البلاستيكية المركز الثاني من بين أكبر المنتجين في أوروبا والسابع من بين أكبر المنتجين في العالم، كما تحتل تركيا المركز الرابع من بين أكبر مصنعي الدهانات في أوروبا.

وترجع إنجازات تركيا في مجال تطوير الصناعات التحويلية إلى الدور الفعال للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث انتقل عدد الشركات ذات الرأس المال الدولي بهذا البلد من 11700 إلى 39200 شركة، خلال الفترة (2005.2014) أي بزيادة نسبتها 235 خلال عشرة أعوام.

وقد ساهمت عدة عوامل في جذب هذه الاستثمارات، من بينها وجود بنية تحتية متقدمة ومناطق استثمارية خاصة، تتكون من مناطق التطوير التكنولوجي، تعمل على دعم أنشطة البحث والتطوير وجذب الاستثمارات في مجالات ذات التقنية العالية، ومناطق صناعية منظمة تتيح للشركات العمل في بيئة ملائمة للاستثمار. هذا بالإضافة إلى مناطق حرة تساعد على تشجيع الاستثمارات الموجهة للتصدير. ويضاف إلى هذه المحفزات رفع مستوى دعم وتشجيع الأنشطة التجميعية الاستثمارات التي تساعد على نقل التكنولوجيا. وتسعى تركيا من خلال رؤية الحكومة لعام 2023، إلى تصنيع منتجات ذات قيمة مضافة

عالية، وهيكله مجالات البحث والتطوير، وتكوين اليد العاملة، والرفع من الطلب على المنتجات المصنعة محليا.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني : تجربة ماليزيا

كسبت ماليزيا الرهان في تنوع القاعدة الإنتاجية، وذلك منذ اعتمادها على اقتصاد الموارد الريفية في الفترة (1950.1960)، حيث كانت حصة التصنيع أقل من 10% من الصادرات . وشكلت السلع الأولية ما نسبته 80% من إجمالي الصادرات. وفي عام 1970 بدأ الاهتمام بدور القطاع الخاص عن طريق دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيعه على تطوير السلع التجارية المصنعة عبر تجميعها أو معالجتها، ومن ثم دعم السلع المصدرة.

وحققت ماليزيا تنوع اقتصادها عن طريق<sup>2</sup>:

- الاستفادة من استراتيجية كوريا الجنوبية ونمطها في السياسة الصناعية العمودية التي اعتمدت في عام 1980.
- تطوير إنتاج الصناعات المتعلقة بالآلات والسيارات والصلب والاسمنت والبتروكيمياويات (تقليد النموذج الكوري).
- إلغاء الحواجز الجمركية، ووضع ضوابط لاستيراد الآلات والمعدات لدعم الصناعات المحلية من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة.
- وضع خطط صناعية (الخطة الصناعية (1996.2005) لزيادة تعميق التكنولوجيا.
- خلق الوسائط المتعددة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في محيط الأنشطة ذات التقنية العالية، وتوفير التمويل اللازم.

<sup>1</sup> محمد أزروال، مرجع سبق ذكره، ص 12.

<sup>2</sup> أحمد البكر، مرجع سبق ذكره، ص 15.14.

- دعم الحكومة للبرامج المؤدية إلى اكتساب القوى العاملة مهارات عالية، والإنفاق على البحث والتطوير، والتشجيع على دخول صناعات جديدة إلى البلد، ورفع مستوى الإنتاجية.

لقد ركزت ماليزيا في سياستها التنموية على التصنيع للالتحاق بمصاف الدول الصاعدة، فمرت بمراحل مختلفة، انتهت بأن تكون دولة مصدرة لصناعات ذات قيمة مضافة ومحتوى تكنولوجي عالين، بعد أن كانت تقتصر على تصدير بعض المنتجات الزراعية، والمواد الأولية البسيطة مثل المطاط. وتمثل الصناعات التحويلية في ماليزيا أهم نشاط اقتصادي، حيث تساهم بنسبة 42% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016، وتشغل حوالي 27% من مجموع السكان.

فعلى سبيل المثال<sup>1</sup> " أنشأ المجلس الماليزي لزيت النخيل جائزة سنوية للمنتجات المبتكرة في الصناعة، ومن بينها الآليات الجديدة التي تستهدف زيادة الإنتاجية في إطار الظروف المحلية. وقد أدى ذلك إلى إنجازات كثيرة منها إدخال آلات مختلفة من قبل قاطعات نخيل آلية. وابتكرت أيضا آلات زراعية أخرى مكيفة تحديدا مع الظروف المحلية، مما أدى إلى زيادة الإنتاجية في قطاع زيت النخيل الماليزي وتعزيز الصلات الخلفية مع قطاع تصنيع المعدات، وهو شكل من أشكال التنوع ".

ويرجع الفضل في هذه الإنجازات إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أعطى دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا، وتجدر الإشارة إلى أن الصناعات التحويلية تستقطب ما يقارب نصف هذه الاستثمارات، (وكالة التجارة الخارجية الماليزية، 2014) وفي هذا الإطار انتهجت الدولة سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز في ضوء متطلبات

<sup>1</sup> مذكرة من أمانة الأونكتاد، التنوع وتحقيق القيمة المضافة، إجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية (الدورة العاشرة ) جنيف، 25.26 أبريل 2018، ص19

وأهداف التنمية الوطنية، كما استطاعت الاستفادة من استراتيجيات الشركات الأجنبية في تحسين القدرات التنافسية في مجال الصناعة.

وقد عملت الدولة الماليزية على تطوير طبيعة الحوافز والانتقال التدريجي من التشجيع العام للاستثمار الأجنبي المباشر إلى التركيز المحدد في توجيهه لقطاعات عالية التقنية. وهكذا شملت الحوافز في المرحلة الأولى تحرير كافة القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات، فضلا عن الإعفاءات الضريبية لتشجيع الشركات على التوطن في ماليزيا. كما ربطت الحوافز المالية للمستثمرين بالقيام بعمليات البحث والتطوير، وكذا تدريب اليد العاملة المحلية. وفي المرحلة الثانية قامت الدولة بتعديل هيكل الحوافز بالتركيز على نوعية وجدوى الاستثمار من حيث المكون التكنولوجي، والقيمة المضافة، واستهداف الصناعات ذات القدرات التنافسية، والمشاريع القائمة على البحث والتطوير، والتكوين. وقد كان للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية على استخدام الموارد والصناعات المحلية، عبر تزويد الشركات الوطنية لنظيرتها الأجنبية بقطع الغيار المطلوبة والمواد الخام.

### المطلب الثالث : تجربة الإمارات العربية المتحدة

تهتم دولة الإمارات بتنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية وخاصة الواعدة والتي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ويعول عليها في تفعيل سياسة تنوع مصادر الدخل مثل الصناعة، السياحة، التجارة والخدمات وخاصة اللوجستية، الطاقة الجديدة والمتجددة، الاتصالات والقطاع المالي والتي تطورت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى 68.9% سنة 2016 مما يدل على تراجع دور القطاع النفطي في حجم الناتج المحلي الإجمالي ونجاح سياسة الدولة في تنوع مصادر الدخل، ومن بين العوامل التي ساعدتها على النجاح نذكر ما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> قطاع شؤون السياسات الاقتصادية إدارة التخطيط ودعم القرار (2012)، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (2005-2015)، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، ص5-34.

- إقامة المشاريع الإنتاجية والتنموية الزراعية والصناعية والعقارية والخدمية، بالإضافة إلى تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية.
- الاعتماد على التجارة ودعم المناطق الحرة مما أدى إلى زيادة التصدير وإعادة التصدير وبالتالي الإيرادات، فقد أقامت الدولة 26 منطقة حرة، بالإضافة إلى 10 مناطق صناعية متخصصة.
- امتلاك الدولة لعدة مزايا والمتمثلة في نظام سياسي مستقر، بنى تحتية قوية، عوائد مرتفعة من صادرات النفط، موقع جغرافي متميز، علاقات اقتصادية متطورة مع دول العالم، نظام مصرفي متطور وسرعة تكيف مع المتغيرات بسبب القدرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وبالسرعة المناسبة.
- العمل المستمر على تحفيز وتوجيه وتعزيز القطاع الخاص، فقد شهدت أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات قفزة كبيرة في دخول القطاع الخاص في مجال الاستثمار الصناعي والتي اتسعت في الثمانينات، لتأتي الخصخصة التي دفعت مسيرة القطاع الخاص ليتولى إدارة الأنشطة الاقتصادية بعد اكتسابه الخبرة وتعميق علاقاته بالعالم الخارجي.
- استراتيجية الاستثمار في تأهيل وتدريب القوى العاملة.
- إعداد برنامج المبادلة الاقتصادية والذي نجح في إنشاء العديد من المشروعات التنموية المشتركة الناجحة والتي أهمها تأسيس شركة أبو ظبي الوطنية لصناعة السفن.

## خلاصة :

تعرضنا في الفصل الأول إلى مفهوم التنوع الاقتصادي الذي يهدف إلى تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمة الأساسية من أجل خلق ناتج محلي إجمالي متنوع ومتوازن من شأنه أن يكفل إشباع حاجات الأسواق المحلية من المنتجات المختلفة ويسهم بتقليل فاتورة الواردات لقد بات التنوع الاقتصادي ضرورة حتمية يتوجب على الدول سواء منها المتقدمة أو ألمانة الأخذ به وتطبيقه في اقتصادياتها لمواجهة حوادث الأزمات الاقتصادية أو التقليل من حدتها على اقتصاديات دولهم، وبالتالي يعد التنوع طريقا آمنا لحل كل هذه المعضلات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، داخلية كانت من خلال تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني في تلبية احتياجات أفراد المجتمع، أو خارجية من خلال تعزيز الاستقلال الاقتصادي الوطني، والحد من أزماته الناتج عن التقلبات في الأسواق العالمية لهذه المادة (السلعة)، وهناك العديد من البلدان التي سارعت في تبني السياسات الاقتصادية والعمل على تطبيق مختلف آلياتها لتحسين مستوى نشاطها الاقتصادي وتطويره بما يتماشى مع الوقت الحالي.

## الفصل الثاني

التنوع الاقتصادي واستراتيجيات

التمية في الجزائر

تمهيد :

تعتبر الجزائر من بين الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير على النفط سواء في صادراتها أو في تمويل ميزانيتها وعليه فأى تذبذب في أسعار المحروقات سيؤثر على الاقتصاد الجزائري، ولقد تبنت الحكومة الجزائرية منذ الأزمة النفطية 1986 مجموعة من السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية قصد الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وجعل الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا، حيث يصمد أمام انخفاض أسعار البترول العالمية، وذلك من خلال تشجيع القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي من خلال التسهيلات والتحفيزات الضريبية لها وكذا تقديم الدعم للشباب الراغب في إنشاء مؤسسات صغيرة حيث عرفت الجزائر موجة من الإصلاحات الاقتصادية ومسار من التحول نحو الاقتصاد الحر، وأسفرت على التحول إلى اقتصاد السوق في بداية التسعينات لتجري الجزائر خلال هذه الفترة إصلاحات أخرى بالاعتماد على المؤسسات المالية الدولية ويستهدف هذا الفصل، إبراز أهم معالم استراتيجية التنمية في الجزائر من خلال التعرض إلى مرجعية التصنيع وما تبعها من استراتيجيات أخرى ومخططات التنمية، وبناء على ذلك قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي :

\* المبحث الأول : استراتيجية التنمية بالجزائر .

\* المبحث الثاني : استراتيجية التنمية في ظل اقتصاد السوق .



المبحث الأول : استراتيجية التنمية بالجزائر

المطلب الأول : القطاع الفلاحي في الجزائر

تتوفر الجزائر على فرص كثيرة في القطاع الفلاحي، وذلك كونها تعتبر بوابة القارة الإفريقية ومحور الدول المغاربية وكذا قربها من السوق الأوروبية، فضلا عن امتلاكها لأراضي خصبة شاسعة وموارد مالية هائلة وكذا إمكانات بشرية ومالية تمكنها من تطوير هذا القطاع وقد يكون من بين المصادر الرئيسية لتحقيق التنوع الاقتصادي.

عملت الجزائر على إقامة مجموعة من البرامج الفلاحية ومن بين البرامج التي الأخير كانت (PNDA) قامت بها يوجد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

أهم برامجه مرتبطة ب : <sup>1</sup>

- مكافحة ومعالجة ديون الفلاحين وقدرات تكلفة البرنامج بـ 65 مليار دج.
- تأهيل المستثمرات الفلاحية.
- تحسين شروط تثمين المنتجات الفلاحية وتسويقها عن طريق التكامل الفلاحي الغذائي، وتنظيم الأسواق، وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.
- برنامج التجديد الفلاحي والريفي : 2010.2014 وضع هذا البرنامج لتجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، يضم أسس ترسيخ بعض النشاطات الفلاحية، ومن بين الأهداف التي تسعى لها هذه السياسة هي تعزيز الاستشارة والتشاور مع كل الفاعلين في المجال الفلاحي والزراعي، مما يؤدي إلى تثمين الموارد الطبيعية وتتمحور سياسة التجديد الفلاحي حول ثلاثة ركائز متكاملة وهي :

<sup>1</sup> ساعد محمد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016. 2017.

أ. التجديد الريفي :

ب. التجديد الفلاحي :

ت. برنامج دعم القدرات البشرية والدعم التقني وإطار تحفيزي.

ومن خلال هذه الركائز تكون هناك :<sup>1</sup>

- ترقية الفلاحة القائمة على المؤسسات الناجحة اقتصاديا في المستثمرات ذات قابلية اقتصادية.

- تنمية ريفية مندمجة بتنظيم تظافر الجهود الاقتصادية والاجتماعية على مستوى مختلف الأقاليم، من أجل تحفيز التشغيل بتنوع الأنشطة الاقتصادية.

وقد طبقت سياسة التجديد الفلاحي الريفي عدة برامج تنموية حسب كل قسم وهي :

- برنامج تكثيف الإنتاج : الذي يهدف خلال الفترة 2010 . 2014 إلى تحقيق إنتاج الحبوب يصل إلى 50.2 مليون قنطار، منها 34.4 مليون قنطار من منتج القمح.

- برنامج السقي عن طريق نظام اقتصاد المياه : ويعتبر هذا البرنامج على تنمية نظام اقتصاد المياه في الحقول المنتشرة على مساحة 461000 هكتار، تكون من 278000 هكتار تحويل النظم التقليدية و 183000 هكتار مخططات جديدة.

- برنامج إنتاج الحليب، وبرنامج تنمية وتطوير إنتاج البطاطا، برنامج تنمية وتطوير الزيتون وزراعة النخيل.

<sup>1</sup> بوزيان فتيحة، تقييم سياسات الفلاحة و التنمية الريفية في الجزائر، جامعة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد1، جوان 2018، ص123،124.

### المطلب الثاني : القطاع الصناعي في الجزائر

يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع في مختلف المنتجات ووفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر. منها الصناعات المصنعة. لقد رأت الجزائر في نظرية الصناعات المصنعة التي تستمد مبادئها الأساسية من فلسفة نظرية أقطاب النمو، النموذج التنموي الأمثل لقيام تنمية صناعية متكاملة، نتيجة ثلاثة عوامل رئيسية تتمثل في مخالفة النهج الاستعماري، وتوفر الموارد الطبيعية، ونقص الكوادر المؤهلة التي تحتاجها الصناعة.<sup>1</sup>

#### 1. تعريف استراتيجية الصناعات المصنعة :

بتعريف الصناعات المصنعة كما يلي :<sup>2</sup> DeBernis لقد قام الفرنسي دوبييرنيس وهي مجموعة من الصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في خلق تكامل بين مختلف الأنشطة الصناعية، أي المساهمة في تكثيف مصفوفة المدخلات والمخرجات الصناعية وتغيير الوظائف الإنتاجية عن طريق وضع كل الوسائل الضرورية تحت تصرف الاقتصاد. وتركز الصناعات المصنعة على الصناعات التي تتميز بروابط أمامية وخلفية مرتفعة، نتيجة قدرة هذه الصناعات على تحقيق التكامل بين القطاع الصناعي والفلاحي.

#### 2. خصائص استراتيجية الصناعات المصنعة :

وتقوم الصناعات المصنعة أساسا على اختيار التركيز على الصناعات الثقيلة والتي تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي :<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Benissad Hocine, **Economie de développement de l'Algérie**, Alger, OPU, 1982, p 142 .

<sup>2</sup> benissad hocine , **economie de développement de l'algérie** , alger,opu,1982,p142

<sup>3</sup> Abdelouahab Rezig , **Algérie- Brésil- Corée du sud**, Trois expériences de développement, OPU , 2006, p 87 .

❖ تتميز بضخامة القاعدة الصناعية وهذا ما يتطلب سوق داخلية واسعة أو حتمية التعاون الإقليمي.

❖ تحتاج الصناعات المصنعة إلى رؤوس أموال ضخمة.

❖ تركز على قطاع السلع الرأسمالية.

❖ تعتمد على التكنولوجيا الحديث.

3. التركيز على التصنيع الثقيل :

وقد قام دوبرنيس بترتيب الصناعات حسب درجة تأثيرها ، وقوة ترابطها الأمامية والخلفية، بحيث تكون بين مختلف القطاعات علاقات تبادلية ومتكاملة، وقد وضع صناعة الحديد والصلب في المقدمة ثم الصناعات الميكانيكية ثم صناعة الطاقة ثم الصناعات الالكترونية.<sup>1</sup>

في حين سياسة التصنيع الجزائرية تركزت في بداية مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية على صناعة الطاقة، ثم صناعة الحديد والصلب، ثم الصناعة الاستخراجية (المناجم المحاجر، آلات التنقيب)، ثم الصناعة الالكترونية، لأن هذه الصناعات تسمح بتوفير مستلزمات الإنتاج لمختلف القطاعات مما يدعم تدرجيا التوصل إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي للجزائر.

وهذا التركيز يعود فيما يتعلق بالطاقة طبقا للتعبير الذي استخدمه أحد الخبراء آنذاك، "زرع البترول لتحصد الصناعة"، أي إن النفط عنصر أساسي إما كمادة مثل صناعة تكرير الغاز والصناعات البترولية والصناعات البتروكيمياوية، أو كمصدر للطاقة كما هو الحال في صناعة الحديد والصلب التي هي من العوامل الأساسية في التنمية من جهة، ومن جهة أخرى أهمية هذه المادة الحيوية في زيادة مقدرة الدولة على تمويل المشروعات التنموية بالعملة الصعبة.

<sup>1</sup>- Debernis, les ,les industries industrailisantes et les optionsalgériennes,Tiers-monde N° 47, Tome 12,1971, p556 .

وفيما يتعلق بمجموعة الصناعات المصنعة الأخرى نأخذ كنموذج تنموي صناعة الحديد والصلب الذي اعتبرته الخطة الرباعية قاعدة ضرورية لعملية التنمية الصناعية.

### 4. صناعة الحديد والصلب :

سعت السلطات الجزائرية لكسر حلقة التبعية للخارج للقضاء على أي شكل من أشكال الاستعمار بالاهتمام بالتصنيع السريع من خلال إقامة صناعة ثقيلة، أحد أهم فروعها صناعة الحديد والصلب لتحقيق ثلاثة أهداف وهي<sup>1</sup>:

- ربط صناعة الصلب بالطلب على المنتجات التي تحتاج إلى استخدامها مختلف الاستثمارات الصناعية والزراعية.

- تزويد القطاع الزراعي والصناعي بالسلع التجهيزية التي يحتاج إليها.

- إنتاج سلع الاستهلاك المعمرة التي يزداد الطلب عليها في الجزائر.

ولتحقيق هذه الأهداف أنشئت الشركة الوطنية للحديد والصلب في سبتمبر 1964 أوكلت إليها مهمة بناء مركب الحجار للحديد والصلب، وقد اختير الحجار لهذا المركب لأنه لا يبعد عن مناجم الونزة التي يمون منها بخامات الحديد إلا بـ 150 كلم ولا يفضل بينه وبين ميناء عنابة الذي يتلقى عن طريقه ما يحتاج إليه من الفحم الحجري سوى 11 كلم، ففي المرحلة الأولى كانت الطاقة الإنتاجية من الصلب لمركب الحجار تقدر بـ 400 ألف طن لترتفع الطاقة الإنتاجية لتبلغ 1.2 مليون طن سنويا في المرحلة الثانية هذا مع نهاية المخطط الرباعي الأول.

ويهدف الاهتمام بالتصنيع إلى زيادة الدخل الصناعي الذي يسهم في نمو الدخل القومي وتنويع الهيكل الإنتاجي وامتصاص فائض العمالة في القطاع الزراعي، ولتحقيق تنويع الهيكل الصناعي في الجزائر لصالح الصناعات الثقيلة، كان لابد من زيادة

<sup>1</sup> خيري عزيز، قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي، ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983، ص 171.

حجم الاستثمارات الموجه للصناعة في مختلف مخططات التنمية التي تنفيذهاموضحة كالآتي:<sup>1</sup>

**أولا : المخطط الرباعي الأول للتنمية ( 1970 . 1973 )**

بلغت حصة القطاع الصناعي 12.4 مليار دج من إجمالي الاستثمارات الكلية البالغة 27.74 مليار دج بنسبة 45%، في حين بلغت الاستثمارات المنجزة حوالي 20.8 مليار دج نتيجة ارتفاع حصة الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي بنسبة 75% وتعود هذه الزيادة لارتفاع الاستثمارات الفعلية للمخطط لتبلغ حوالي 37.35 مليار دج.

**ثانيا : المخطط الرباعي الثاني للتنمية ( 1974 . 1977 )**

بلغت حصة القطاع الصناعي 48 مليار دج من حجم الاستثمارات الإجمالية البالغة 110.22 مليار دج بنسبة 43.54%، وبلغت الاستثمارات المنجزة 74.15 مليار دج أي بزيادة قدرها 26.15 مليار دج.

وما تجدر الإشارة إليه أن استراتيجية الصناعات المصنعة خلال تلك الفترة مكنت البلاد من بناء قاعدة صناعية نتيجة الاعتماد بصفة خاصة على سياسة تنمية صناعات الإنتاج ووسائل الإنتاج، فقد حضي القطاع الصناعي في توزيع البرامج الاستثمارية للمخطط الرباعي الأول والثاني على أكبر النسب، حيث بلغت نسبته في المتوسط ما يقارب 44%.<sup>2</sup>

وقد تطلب انجاز المجمعات الصناعية الكبرى استثمارات ضخمة بإمكانيات مالية لا تملكها الجزائر وتعين إكمال التمويل بالاقتراض من الخارج، فعلى سبيل المثال لا الحصر تم

<sup>1</sup> عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962. 1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982، ص 84.

<sup>2</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 144.

تمويل المخطط الرباعي الأول ب 6.7 مليار دج من الخارج، واستمر التمويل باللجوء أكثر فأكثر للقروض مما ساهم في ظاهرة التبعية المالية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث : القطاع السياحي في الجزائر

تعتبر السياحة من أكثر المجالات نموا في العالم، كما أن السياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يلعب دور مهما في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدر العملة الصعبة وفرصة التشغيل اليد العاملة وهدفا لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويعد الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعا واستخداما لقياس الأداء الاقتصادي.

ويعتبر الاستثمار السياحي الحل الوحيد الذي يستطيع أن يكون البديل الأهم لقطاع المحروقات في الجزائر اعتمادا على استراتيجية وتخطيط مستقبلي ينظم إدارة الموارد السياحية ويمنع هدر الإمكانيات السياحية.

ومن بين الهيئات المساهمة في القطاع السياحي نجد ما يلي:<sup>2</sup>

1. وزارة السياحة والصناعات التقليدية تأسست بموجب المرسوم رقم 474 . 63 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963 ومن مهامها: التعريف بالمنتج السياحي، تجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة وإنجازات المخططات التنموية السياحية.

2. الوكالة الوطنية للتنمية السياحية : أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98 . 70 المؤرخ في 21 فيفري 1998، ويهدف إلى صيانة وحماية مناطق الاستغلال السياحي واختيار الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية.

<sup>1</sup> خيرى عزيز، مرجع سبق ذكره، ص 176.

<sup>2</sup> عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، "متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري" المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية الدراسات الاقتصادية، عدد 4، الصادرة في جوان 2016، ص76.

3. المجلس الوطني للاستثمار: هو جهاز استراتيجي يعمل تحت سلطة (CNI)

رئيس الحكومة، وتكمن مهامه في اقتراح استراتيجية وطنية لتطوير الاستثمار وأولوياتها واقتراح تدابير تحفيزية مساندة لتطورات.

أدركت الجزائر بضرورة تعزيز قطاع السياحة وعصرته، إذ شرعت الوزارة الوطنية في إعداد خطة حول تطوير السياحة من خلال تسطير برنامج مستقبلي 2005 الذي أطلق سنة (SDAT) والذي يتمثل في المخطط التوجيهي لسياحة 2008 كإطار استراتيجي ومرجعي لسياسة السياحة على المدى القصير (2009)، المدى المتوسط (2015) والبعيد (2025) والذي تم تعديله إلى سنة 2030 ويعد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة.

ويمكن إبراز أهمية اقتصادية للسياحة فيما يلي<sup>1</sup>:

أ. خلق مناصب عمل دائمة : إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا ما يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل للقطاعات الأخرى التي تجهزه.

ب. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة.

ت. تحسين ميزان المدفوعات: السياحة تساهم كالصناعة التصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية.

لقد بلغت المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في الناتج الإجمالي الخام للجزائر 5291 مليار دج سنة 2011م ما يعادل أربعة بالمائة من مجمل الناتج المحلي الخام، ويحتمل أن

<sup>1</sup> عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 68.



ترتفع هذه المساهمة نسبة 6.4% لتصل إلى مبلغ 5631 مليار د ج في نهاية سنة 2012 م وأوضحت الإحصائيات المقدمة من قبل المنظمة العالمية للسياحة أنه من المتوقع ارتفاع هذا المؤشر نسبة 4.1% سنويا لتصل المساهمة إلى 8422 مليار دج، ما سيعادل 4% من الناتج المحلي الخام في آفاق سنة 2022.

وقد حققت الجزائر سنة 2011 مبلغا قدر بـ 1021.1 مليار دج من المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة وهو ما يعادل 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة ويتوقع لهذا المؤشر أن يرتفع بنسبة 6% ليصل مبلغ 1082.7 مليار دج أي ما يعادل 7.9% من الناتج المحلي الخام لسنة 2012، وتشير نفس المصادر أنه يحتمل أن تبلغ مبلغ 1700.4 مليار دج بحلول سنة 2022م لتساهم بـ 8.27% من إجمالي الخام بنسبة سنوية محتملة قدرت بـ 4%.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني : استراتيجية التنمية في ظل اقتصاد السوق

#### المطلب الأول: برامج الإصلاح الاقتصادي خلال التسعينيات

لقد تميزت التسعينيات بتريدي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أدت إلى ظهور بعض المؤشرات الاقتصادية السلبية التي عكست واقع الاقتصاد الوطني، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:<sup>2</sup>

\* العجز المتنامي للميزانية العمومية، حيث بلغت نسبة العجز 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993.

\* تراجع النمو الاقتصادي بحوالي 2%.

<sup>1</sup> بودية سعاد، " المؤشرات الاقتصادية لسياحة في الجزائر في ظل نفقات أسعار البترول "، جامعة مستغانم، ص10.  
<sup>2</sup> بلعزوز بن علي، انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 30، 2003، ص 20.

- \* ارتفاع حجم الديون الخارجية إلى 25.9 مليار دولار وارتفاع نسبة خدمة هذه الديون، إذ بلغت حوالي 80% من إجمالي الصادرات الجزائرية.
- \* انخفاض معدل الطاقة الانتاجية لمعظم وحدات الانتاج إلى أقل من 50%.
- \* تدهور الصادرات غير النفطية إلى أقل من 2%.
- \* ارتفاع التضخم على 20.8%.

وفي ظل هذه المؤشرات السلبية لجأت الجزائر إلى مصادر تمويل خارجية لإجراء إصلاحات اقتصادية تمس القطاع العام والقطاع الخاص لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمام، ثم تنفيذ هذه الإصلاحات بالاستناد بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

### 1- برنامج الاستقرار الاقتصادي

يركز برنامج الاستقرار الاقتصادي على إدارة جانب الطلب من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية تستهدف معالجة العجز في الموازنة العامة و ميزان المدفوعات في الدول المعنية ومدته الزمنية غالبا لا تتجاوز سنة<sup>1</sup> ويهدف برنامج الاستقرار الاقتصادي إلى تطبيق حزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير التي تعمل في مجموعها على استقرار الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية فيه.

وتم تنفيذ برامج الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995، و تم وضع مجموعة من الأهداف التي يجب على الجزائر تحقيقها أثناء تنفيذ هذا البرنامج وهي كالتالي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> امال عياري و رحيم نصيب، تقييم آثار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر- ما بعد الإصلاح الاقتصادي -، الملتقى الوطني حول " المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد" جامعة باجي مختار، عنابة، 23/22 افريل 2003، ص106.

<sup>2</sup> عبد الله بن دعيبة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، ندوة حول الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص362.

## الفصل الثاني : التنوع الاقتصادي واستراتيجيات التنمية في الجزائر

\* القضاء على التشوهات التي تعاني منها ميزانية الدولة بتخفيض العجز إلى 0.3% من الناتج المحلي الخام خلال فترة البرنامج.

\* تحرير المبادلات التجارية الخارجية.

\* استعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية.

\* تقليص الكتلة النقدية و تخفيض سعر صرف الدينار بنسبة 40.17%.

ولتحقيق هذه الأهداف لجأت السلطات الجزائرية إلى تخفيف حجم النفقات العمومية عن طريق تجميد الأجور و إلغاء الدعم تدريجيا على المنتجات المدعمة باستثناء المنتجات الأساسية و زيادة الضرائب لتحسين إيرادات الخزينة العمومية و هذا من شأنه التخفيف من عجز الموازنة العام للدولة، وتحرير التجارة الخارجية<sup>1</sup>، وإعادة جدول الديون الخارجية خلال سنتي 1994 و 1995، حيث تم توفير حوالي 16 مليار دولار مما سمح بإزالة بعض الضغوطات المالية الداخلية و الخارجية<sup>2</sup>، وإصلاح السياسة النقدية عن طريق مجموعة من الإجراءات منها تحرير الأسعار وعدم الإفراط في الإصدار النقدي ورفع أسعار الفائدة للحد من الاستهلاك و تشجيع الادخار.

بفضل احترام وتطبيق الجزائر الإجراءات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي تراجع عجز الميزانية العمومية إلى 4.4% وفقد الدينار الجزائري 60% من قيمته، ولم يتجاوز معدل التضخم 29% عوض معدل 40% المتوقع خلال فترة تطبيق البرنامج.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد الله بن دعيبة، المرجع السابق، ص 263.

<sup>2</sup> كمال عايشي، نظرية الأوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر والتحول إلى الهيكل التصديري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السادس، ديسمبر 2009، ص 115.

<sup>3</sup> عبدالله بن دعيبة، مرجع سابق، ص 363.

## 2- برنامج التعديل الهيكلي:

ويركز هذا البرنامج على تصحيح هيكل الانتاج وإدارة جانب العرض من خلال إصلاح السياسات السعرية وتحرير التجارة الدولية وتحرير الاستثمار وتحرير اسواق العمل ورأس المال وعلى نحو يضمن استخدام هذه العناصر بشكل أكثر كفاءة في العملية الإنتاجية، فضلا عن إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال ما يسمى بالخصخصة.<sup>1</sup>

تم تنفيذ هذا البرنامج خلال الفترة الممتدة بين 22 ماي 1945 إلى غاية 21 ماي 1998، وقد تضمن هذا البرنامج مجموعة من السياسات تهدف إلى تعميق إجراءات الاستقرار ودفع السار المرحلي للتنمية إلى مستويات أفضل، وقد رسمت الدولة لتحقيق هذا الهدف سياسة اقتصادية ظرفية وسياسة اقتصادية متوسطة المدى، ويقصد بالسياسة الاقتصادية الظرفية التدابير المالية والنقدية التي تساهم في تقليص عجز الميزانية العامة وتوسيع الرسم على القيمة المضافة، ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية باعتبار أن تحرير الأسعار أحد أهم أهداف برنامج التعديل الهيكلي، بالإضافة إلى إجراءات أخرى في السياسة النقدية منها التحكم في السيولة المصرفية، ورفع معدلات الفائدة لاستقطاب ادخارات القطاع الخاص، أما السياسة الاقتصادية متوسطة المدى فتتمثل في تحفيز الطاقة الإنتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، بدون دار نشر، الجزائر، 2008، ص 108.

<sup>2</sup> عبد الله بن دعيبة، مرجع سابق، ص 365 و366.

أ- تحرير التجارة الخارجية:

يوصي صندوق النقد الدولي بتحرير التجارة الخارجية التي بإمكانها أن تحقق عدة منافع للدول النامية من أهمها منافع التخصص الدولي الذي يضمن لهذه الدول التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بالميزة النسبية ومنافع المنافسة التي تؤدي على زيادة الانتاج و تخفيض الأسعار.<sup>1</sup>

فسعت السلطات الجزائرية إلى تحرير التجارة الخارجية من خلال القيام بعدة إجراءات منها إلغاء رخص التصدير، وتحرير واردات العتاد المهني والصناعي الغير جديد التي كانت ممنوعة من قبل ذلك، وتخفيض قيمة الدينار لتدعيم القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية، وتهدف هذه الإجراءات إلى جعل الاقتصاد الوطني أكثر انفتاحا على العالم الخارجي.<sup>2</sup>

ظهرت مؤشرات إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي كان من أهمها ما يلي:<sup>3</sup>

\* واصل معدل التضخم انخفاضه خلال سنتي 1996 و 1997 حيث بلغت نسبته على التوالي 18.7% و 5.7% بالمقارنة مع سنة 1995 حيث كانت تقدر نسبته بـ 29.8% ليسجل نسبة تقدر بـ 5.1% سنة 1998 ليحقق الهدف الذي كان متفقا عليه في نهاية البرنامج وهو 5%.

\* تراجع حجم الديون الخارجية 30.26 مليار سنة 1998 مقابل 33.65 مليار دولار و 32.65 مليار دولار خلال سنتي 1996 و 1997 على التوالي و تراجعت نسبة خدمة الديون إلى إجمالي الصادرات من 48.47% سنة 1994 إلى 31.48% سنة 1996.

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعية الجديدة، 2008، ص 280.

<sup>2</sup> مني بن شهرة، مرجع سابق، ص 130 و 131.

<sup>3</sup> كمال عابشي، مرجع سابق، ص 116 و 117.

\* سجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو موجب ابتداء من 1995 إذ بلغ 3.4% في المتوسط خلال الأربع سنوات التي استغرقها البرنامج و ذلك بالمقارنة مع الفترة الثماني السنوات السابقة (86-1993) حيث كان المتوسط سلبيا (-0.5%).

\* تناقص عجز الميزانية العمومية الذي بلغ 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1995 ليتحول إلى فائض في سنتي 1996 و 1997 قدره 3% و 1.3% على التوالي.

\* بدا احتياطي الصرف في التزايد منذ 1994 حيث وصل غلى 8.7 مليار دولار سنة 1998 و الذي كان أقل من 2 مليار دولار خلال الثمانية السنوات السابقة لبرنامج الاستقرار الاقتصادي.

### ب- آثار برنامج التعديل الهيكلي على تنمية الصادرات غير النفطية:

بذلت السلطات الجزائرية جهودا كبيرة في إنجاح برنامج التعديل الهيكلي ووصلت إلى تحقيق نتائج ملموسة في استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي كان له آثار سلبية على تنمية الصادرات غير النفطية وسنحاول معرفة هذه الآثار من خلال دراسة هيكل الصادرات السلعية الجزائرية قبل وبعد تطبيق البرنامج، كما يوضحها الجدول التالي:

## الفصل الثاني : التنوع الاقتصادي واستراتيجيات التنمية في الجزائر

جدول رقم 01 : تطور هيكل الصادرات حسب طبيعتها خلال الفترة (1990-1999)  
مليون دولار

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	البيان	
438	358	510	881	509	287	495	449	375	493	القيمة	الصادرات غير النفطية
3.3	3.51	3.68	6.59	4.97	3.45	4.91	4.15	3.1	3.89	النسبة	الصادرات غير النفطية
12084	9855	13278	12494	9731	8053	9596	10388	11732	10865	القيمة	الصادرات النفطية
96.5	96.49	96.32	93.41	95.03	95.6	95.5	95.85	96.90	96.11	النسبة	الصادرات النفطية
12522	10213	13889	13375	10240	8340	10091	10837	12101	11304	المجموع	

Source : CNIS, Résultat globaux des situations du commerce extérieur période (1990-2000)

بالرغم من الإصلاحات التي شملت التجارة الخارجية بصفة عامة والإجراءات التي مست قطاع التصدير الغير النفطي بصفة خاصة، يتضح من الوهلة الأولى أن هذه الإجراءات والتدابير لم تساهم على حد كبير في تغيير هيكل الصادرات الوطنية بالبيانات المدونة في الجدول توضح عدة حقائق مهمة منها على وجه الخصوص :

\* استمرار سيطرة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات السلعية خلال التسعينيات باعتبارها المركب الرئيسي بقيمة تبلغ 13278 مليون دولار كحد أقصى في سنة 1998 وبنسبة أكثر من 96% في المتوسط من إجمالي الصادرات السلعية خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وقبلها، مما يدل على عدم تنوع هيكل الصادرات الوطنية الذي مازالت تحتل فيه المواد الأولية الأهمية الكبرى في إجمالي الصادرات.

\* سجلت الصادرات غير النفطية نسب ضعيفة وقيما متذبذبة، حيث سجلت قيمة تبلغ 349 مليون دولار في سنة 1990، ثم انخفضت إلى 287 مليون دولار في سنة 1994، ثم ارتفعت إلى 881 مليون دولار خلال سنة 1996، لتتراجع 438 مليون دولار في سنة 1999، و بنسبة تقدر بـ 4.15 في المتوسط من إجمالي الصادرات الوطنية، مما يعطي

دلالة واضحة على نتيجة أكيدة تتمثل في هامشية هذه الصادرات في مجمل الصادرات غير النفطية، ويعود ذلك بصفة عامة إلى الأسباب التالية :

\* تحرير التجارة لم يكن سوى خرافة وحل ظرفي لمعالجة الاختلال الكامن في هيكل التجارة الخارجية على عكس ما كانت تنادي به الخطابات الرسمية الذي كانت تراه بأنه أحد الآليات لترقية الصادرات غير النفطية.<sup>1</sup>

\* وجود العديد من العراقيل التي تواجه المنتجات الزراعية المصدرة منها انخفاض مردودية الأراضي الفلاحية ومشكلة العتاد الفلاحي والبذور وتمويل القطاع الفلاحي وسوء توزيع المساحات المزروعة.<sup>2</sup>

\* تراجع المنتجات الصناعية المصدرة نتيجة انخفاض الإنتاج الصناعي في مختلف الصناعات التحويلية كالصناعات المعدنية والميكانيكية والالكترونية والبلاستيك والكيمياء والدواء والنسيج والجلود والأحذية.

### المطلب الثاني: برنامج الخصخصة

ظهرت الخصخصة في بداية الثمانينيات في الدول الصناعية ذات التوجه الليبرالي وسعت المؤسسات المالية الدولية للترويج لها من خلال سياسات<sup>3</sup> الإصلاح الهيكلي واعتبرتها شرطا من شروط تقديم القروض والمساعدات، وهذا ما أكد عليه أحد خبراء البنك الدولي في هذا الصدد (إن تصفية المشروعات العامة الغير قادرة على الاستمرار قد أصبح شرطا من شروط الاقتراض لأغراض التكيف الهيكلي).

<sup>1</sup> عجة الجيلاني، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، 2007، ص 260.

<sup>2</sup> سكيمة بن محمود، مرجع سابق، ص 219.

<sup>3</sup> ضياء مجيد الموسوي، الخصخصة و التصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 29.



## 1- تعريف الخوصصة في الجزائر

توجد عدة تعريفات متعلقة بمفهوم الخوصصة تركز على معيار الملكية باعتباره الوحيد الذي يحدد معنى الخوصصة، التي هي عبارة عن عملية تحويل كلي أو جزئي للقطاع العام إلى القطاع الخاص لإنتاج وتقديم سلع وخدمات.<sup>1</sup>

عرف المشرع الجزائري الخوصصة على أنها كل معاملة تؤدي إلى نقل تسيير المؤسسة العمومية إلى اشخاص طبيعيين وأشخاص معنويين تابعين للقانون الخاص وفق صيغ تعاقدية تحدد كيفية تحويل التسيير وشروطه.<sup>2</sup>

في نظر السياسيين الجزائريين فغن الخوصصة هي عملية وضع حد للتمييز السياسي بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتغيير المفاهيم لتعزيز علاقات اقتصاد السوق وتوسيع نشاط القطاع الخاص، وبالتالي تعتبر الخوصصة وسيلة للحد من الممارسات الاحتكارية والبيروقراطية في المجال الاقتصادي.<sup>3</sup>

و تعتبر الخوصصة الموضوع الرئيسي الذي راهنت عليه الجزائر بالانتقال من سياسة الاقتصاد الموجه على سياسة اقتصاد السوق، وذلك لعدة أسباب ومبررات نذكر منها:<sup>4</sup>

\* تنظيم القطاع الخاص من خلال اتباع سياسة الباب المفتوح أمام الرأسمال الخاص الدولي بغية تنمية وتطوير هذا القطاع وجلب الموارد المالية المحلية المعطلة للسوق الوطني من خلال إشراك القطاع الخاص الوطني في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

<sup>1</sup> ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص ص 73-83.

<sup>2</sup> حميدي حميد، خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري، ندوة حول الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 374

<sup>3</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 291.

<sup>4</sup> حميدي حميد، مرجع سابق، ص 373.

\* أزمة نظام الانتاج الصناعي الذي يعبر في الواقع عن أزمة إدارة وتسيير رؤوس الأموال من طرف الدولة.

لقد حرصت الجزائر على أن يكون برنامج الخوصصة في إطاره القانوني من خلال إصدار النصوص التشريعية المناسبة لذلك، لتصبح مؤسسات القطاع العام قابلة للخوصصة بعد إصدار الأمر رقم 25-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية وتحويل الملكية ونقل وتسيير هذه المؤسسات إلى أشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين، وطبقا لهذا الأمر تم تحديد المؤسسات العمومية المؤهلة للخوصصة حسب الأهمية والنشاط الاقتصادي الذي تمارسه كل مؤسسة، لتشمل عملية الخوصصة في المرحلة الأولى قطاع البناء والأشغال العمومية - الفنادق والسياحة- التجارة والتوزيع- النقل البري للمسافرين والبضائع- الصناعات التحويلية، أما المرحلة الثانية لتشمل الصناعة الغذائية- صناعة النسيج- الصناعة الكهربائية والالكترونية- الصناعة الكيماوية- التأمينات.<sup>1</sup>

و لقد اعتمدت السلطات الجزائرية طريقة التدرج في عملية الخوصصة بغية تجنب النتائج السلبية التي تعرضت لها بعض الدول النامية التي قامت بإعادة تأميم بعض المؤسسات العامة التي قامت بخوصصتها بالإضافة إلى المحافظة على اليد العاملة المؤهلة من خلال خوصصة بعض المؤسسات لفائدة عمالها وإيجاد حلول لمشكلة تسريح العمال.

#### (أ) أهداف الخوصصة

وللخوصصة عدة أهداف على المستوى الاقتصادي والمالي والسياسي، ويمكن توضيح هذه الأهداف في الآتي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> على مبروكي، تكييف عملية خوصصة المؤسسات العمومية مع متطلبات اقتصاد السوق و الاهداف السياسية للدولة، ندوة حول الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص395.

<sup>2</sup> زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 175.

## الفصل الثاني : التنوع الاقتصادي واستراتيجيات التنمية في الجزائر

- تطوير المؤسسات الاقتصادية بإدخال التكنولوجيا الحديثة ورفع طاقة الانتاج وتحسين نوعية وجودة المنتج الجزائري.

- تشجيع الاستثمار الخاص، وتوسيع نشاطه و جعله مهيمنا على الاقتصاد الوطني.  
المستوى المالي:

- تخفيف عجز الميزانية العمومية عن طريق توجيه إيرادات الخوصصة نحو تسديد الديون العمومية وتمويل إعادة هيكلة المؤسسات المعروضة للخوصصة، مما يسمح بتقليص النفقات العمومية اتجاه القطاع العام.  
المستوى السياسي:

- تقليص حجم ومجال النشاط الاقتصادي للقطاع العام وحصته في الاقتصاد الوطني.  
- تقليص الرشوة و المحسوبية.

- تطوير المساهمة الشعبية للأجراء عن طريق السماح للعمال المساهمة في الرأس مال الاجتماعي للمؤسسة.

ولقد عرفت الخوصصة تأخرا كبيرا في التطبيق لعدة صعوبات وعراقيل منها عدم استقرار الطاقم الحكومي، وتعدد الهيئات المشرفة عليها، وعدم اهتمام المتعاملين الخواص بهذه المؤسسات المحلية لعدم توافرها على ممتلكات مادية قابلة للتطوير، أو الاستثمار فيها مستقبلا، أضف ذلك المعارضة الشديدة التي أبدتها النقابات العمالية خصوصا الاتحاد العام للعمال الجزائريين لما ينتج عنها من تسريح للعمال.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عايشي كمال، مرجع سابق، ص 63.

المطلب الثالث: الجهود الجزائرية في التنوع الاقتصادي

أولاً: تدابير الجزائر في التنوع الاقتصادي :

1.1. تخفيف الأعباء الاجتماعية والأعباء الخاصة بالأجور :

يوظف صاحب العمل طالبي الشغل المستفيدين من تخفيض 20% من حصة إشراكهم في الضمان الاجتماعي لكل طالب عمل يوظف لمدة تساوي أو أقل من 12 شهراً.<sup>1</sup>

- تدابير لفائدة الهيئات المستخدمة والمعلمين الحرفيين الذين يضمنون أشخاصاً في إطار ترتيب المساعدة على الإدماج المهني، حيث تتكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الضمان الاجتماعي التي حددت بنسبة 7% من الراتب الخام.

- منح إعانة مالية شهرية للتشغيل لمدة 3 سنوات بقيمة 1000 دج، بالنسبة لعمليات التوظيف التي تقوم بها كل هيئة مستخدمة، عندما يبرم عقد العمل لمدة غير محددة.

- تكفل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بفارق الاشتراك الناتج عن التخفيضات وكذا الإعانة المالية للتشغيل.

- مساهمة الدولة في الأجور: في إطار عقد عمل مدعم لتوظيف شباب يخضعون لعقود الإدماج، لدى المؤسسات العمومية والخاصة، وتمنح المساهمة خلال ثلاث سنوات بالنسبة لعقود التكوين من أجل الإدماج.

- تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي: على كل عملية توظيف طالبي الشغل، بالنسبة للموظفين إلى يوم اشتراكهم في الضمان الاجتماعي، الذين يوظفون لمدة 12 شهراً، المسجلين بصفة منتظمة لدى وكالات التوظيف، هذه الإعفاءات

<sup>1</sup> بلال بوشول، و آخرون، ( واقع وتحديات التنوع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط)، مذكرة لنيل شهادة ماستار اكايمي، تخصص التجارة المالية الدولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، السنة الجامعية 2017. 2018، ص 53..54.

تقدم حسب المناطق الشمالية، الهضاب العليا والجنوب مثل الذين يوظفون طالبي العمل الذين يشتغلون في المنطقة الشمالية للبلاد.

**2.1. تخفيف الأعباء الجبائية والإجراءات المحفزة على الاستثمار:** وتتمثل هذه التخفيضات فيما يلي:<sup>1</sup>

- تخفيض على أرباح الشركات بنسبة 15% لفائدة المؤسسات والصناعات الضريبة الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الآليات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب.

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات، وإلغاء شرط التحديد المرخص به لحجم الأعمال.

- الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات، اعتبارا من بداية النشاط لفائدة شركات رأسمال الخطر وذلك من أجل تطوير هذه الأدوات المالية على مستوى المؤسسات.

- تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50% على الاستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، إليزي، تندوف، وتمنراست لمدة 5 سنوات.

- تعديل الاقتطاعات المرخص بها لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.

- إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم من نسبة الفائدة المطبقة على النشاط المهني لمدة 5 سنوات، ومنح تخفيض قدره

3% القروض البنكية للاستثمارات المتعلقة ببعض الفروع الصناعية، القطاعات الصناعية التي لها الحق في الاستفادة من الأحكام السابقة هي :

- صناعة الحديد والتعدين
- الدائن الهيدروليكية

<sup>1</sup> بلال بوشول، مرجع سابق، ص 55.

- الكهربائية والكهرومنزلية
- الكيمياء الصناعية، الصيدلانية
- الميكانيك وقطاع السيارات
- صناعة الطائرات
- بناء السفن وإصلاحها
- التكنولوجيا المتقدمة
- صناعة الأغذية
- النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة
- الخشب وصناعة الاثاث

- تستفيد الاستثمارات التي تتجزها مؤسسات القطاع الصناعي في مجال البحث والتطوير، عند إنشاء مصلحة للبحث والتطوير.

- بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث والتطوير التي تم اقتنائها من السوق المالية أو المستوردة، من إعفاء من كل الحقوق الجمركية وكل إخضاع ضريبي، وكذلك من الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

### 3.1 . تخفيف الأعباء الجبائية والتحفيزية للاستثمارات المصدرة: يتمثل هذه التخفيفات

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات الموجهة للتحويل والتصدير.

- يستفيد من نظام الشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات التي يقوم بها المصدرين، والموجهة سواءا للتصدير أو إلى إعادة تصديرها للدولة، سواءا كانت في التصنيع، التركيب، التعبئة أو التغليف للمنتجات الموجهة للتصدير، كذلك للخدمات المتصلة مباشرة بعملية التصدير.

- تكفل صندوق ترقية الصادرات بالنفقات المرتبطة بدراسات الأسواق الخارجية، على المشاركة في المعارض والصالونات، البحث عن الأسواق الخارجية، تكاليف النقل للتصدير للمنتجات القابلة للتلف.
- الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات، بالنسبة لعمليات الحالية للعملة الصعبة، وهي عمليات البيع الموجهة للتصدير.
- الإعفاء من الحقوق المركبة والشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات من السلع المراد إدراجها في تصنيع وتركيب وتغليف أو تعبئة المنتجات الموجهة للتصدير والخدمات ذات الصلة مباشرة بعملية التصدير، تقديم خدمات موجهة للتصدير، يتم منح هذا الإعفاء على أساس نسبة رقم الأعمال المحققة بالعملة وتخضع للتقديم، وثيقة تثبت دفع الإيرادات من بنك متواجد في الجزائر للمصالح الجبائية.

### 4.1. تحفيزات في مجال التمويل:

- منح قروض بدون فوائد تتباين وفق كلفة استثمار إنجاز المشروع، بحيث لا تتجاوز :
  - من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة تتجاوز مليوني (2) دينار وتقل 25% أو تساوي مليوني دينار.
  - من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة تتجاوز مليوني (2) دينار وتقل 20% أو 5 ملايين دينار.
- بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب والهضاب العليا منح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22%.
- منح قرض بنكي لا يتجاوز 70% من المبلغ الإجمالي للاستثمار.
- تخفيض نسبة الفائدة للقروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: تدابير الدعم حسب قطاعات النشاط:

### 5.1. قطاع الفلاحة:

وتتمثل فيما يلي <sup>1</sup>:

- ❖ استحداث قرض بدون فوائد "الرفيق" لفائدة المستثمرات الفلاحية والمربين.
- ❖ استحداث قرض استثماري "التحدي" والتي يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار انشاء مزارع جديدة فلاحية والثروة الحيوانية على الاراضي الزراعية الغير المستغلة التابعة للملكية الخاصة والعقار الخاص للدولة .
- ❖ إعادة إقرار الاجراء المتعلق تكيف الأسعار المحلية للجنوب التي تسلم لتعاونيات الحبوب والبقول الجافة مع الأسعار المعتمدة في الأسواق.
- ❖ دعم تنمية إنتاج وجمع الحليب.
- ❖ دعم إنتاج اللحوم ( لحوم الأغنام، الماعز، الدواجن، الخيل والإبل )
- ❖ تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار ( الزيتون، التمور، منتوجات الأشجار المثمرة).
- ❖ تعفى البذور الموجهة إنتاج المواد الزراعية الغذائية، من الرسوم الجمركية، ضد الاستيراد.
- ❖ إعفاء الانجازات المدفوعة في إطار عقود القروض الإنجازية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة.
- ❖ الحصادات المصنعة في الجزائر. (TVA) تعفى من الرسم على القيمة المضافة :
- إخضاع المنتجات الآتية، للنسبة المنخفضة للرسم على القيمة المضافة المقدرة بـ 7% مبيدات الحشرات والفطريات والديدان والأعشاب الضارة المستعملة في الفلاحة.
- ❖ الأغشية البلاستيكية المستعملة في الفلاحة.

<sup>1</sup> النمو الاقتصادي الجدي، الموقع الالكتروني نموذج <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar>، تم الاطلاع في 2021/08/10.



❖ الإعفاء من الرسم على صفقات السيارات الجديدة، والجرارات المستعملة للزراعة دون سواها، وكذا المركبات الأخرى غير خاضعة للتسجيل.

❖ من الرسم على القيمة المضافة على المواد الأولية المواد تطبيق معدل تخفيض قدره 7% التي تدخل في صناعة المواد الغذائية للتغذية الحيوانية للدواجن كذلك لحم الدجاج و البيض للاستهلاك.

### 6.1. قطاع السياحة :

يتكفل الصندوق المخصص للمساهمة في تشجيع الاستثمار بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب، باستثناء وكالات السياحة والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة.

- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات لشركات السياحة التي تم إنشاؤها من طرف المستثمرين الوطنيين باستثناء وكالات السياحة والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة.

- الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات السياحية، الفندقية والحموية.

- من الرسم على القيمة المضافة، إلى غاية 31 % مرجع تطبيق النسبة المنخفضة 7 ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية والحموية، وكذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة، والأسعار وتأخير سيارات النقل السياحي.

- منح تخفيض على نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية في إطار إنجاز المشاريع الاستثمارية وتحديث المؤسسات السياحية والفندقية.

خلاصة :

عشية حصول الجزائر على استقلالنا، شرعت السلطات الجزائرية في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاعتماد على القطاع الفلاحي والسياحي والصناعي حيث يعتبرون من القطاعات الهامة، إذ يمكن لهم أن يصبحوا موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق تنويع الاقتصاد الوطني من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للفلاحة، وتوفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل بالنسبة للسياحة وظهرت رؤى جديدة لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني تجسدت في الرؤى في كل من المخطط الرباعي الأول والثاني نتيجة عدة عوامل داخلية أهمها تهميش القطاع الفلاحي في مخططات التنمية ونقص الاهتمام بالبنى الاقتصادية والاجتماعية، فسعت السلطات إلى إصلاح مؤسسات القطاع العام من خلال إعادة الهيكلة العضوية والمالية ومنح هذه المؤسسات الاستقلالية، لكن هذه الإصلاحات كان أثرها محدودا في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، التي أكدت إلى إعادة النظر في الاعتماد على الصادرات النفطية كمصدر رئيسي لتمويل برامج التنمية ليصبح انتهاج استراتيجية التصنيع من أجل التصدير في الجزائر ضرورة ملحة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستمرت مسيرة الإصلاحات بتطبيق برامج الاستقرار والتعديل الهيكلي تحت دعم كل من الصندوق الدولي والبنك الدولي لمعالجة الاحتلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري التي حققت نتائج إيجابية على المستوى الكلي للاقتصاد الوطني.

## الفصل الثالث

آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد  
الجزائري خارج المحروقات

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

---

### تمهيد :

نهدف من خلال دراستنا إلى التطرق لمؤشرات التجارة الخارجية وتطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2010-2019) وإلى كيفية ترقية الصادرات خارج المحروقات، وإيجاد الحلول الممكنة لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات الغير نفطية في الجزائر وكذا وقفنا على الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا على الجزائر وإبراز مختلف الجهود والتوجهات للتحسين من الاقتصاد الوطني في خضم الجائحة.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

المبحث الأول: تحليل المركز التنافسي للصادرات الغير نفطية في الجزائر  
المطلب الأول: تحليل مؤشرات التجارة الخارجية وتطور الميزان التجاري الجزائري  
(2010-2019)

إن قيام التجارة الخارجية وفق العديد من المؤشرات الاقتصادية يعطي لنا مدى تطور حالة ووضعية المبادلات الخارجية، فمن خلال هذه المؤشرات يمكن معرفة ومتابعة عمليات التصدير والاستيراد من حيث كيفية توزيعها، سواء وفق تركيبها الجغرافية أو السلعية، وبصورة عامة تبرز لنا مدى اندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي.

### الفرع الأول : التوزيع السلعي للتجارة الخارجية

#### 1- التوزيع السلعي للتجارة الخارجية:

يقصد بالهيكل السلعية للمبادلات التجارية ماهيتها من حيث طبيعة السلع التي تكون موضوعا للتبادل ونسبة كل سلعة إلى باقي مجموعات السلع الأخرى، يعني مدى مساهمة المجموعات السلعية في إجمالي الصادرات والواردات.

أ) درجة التركيز السلعي للصادرات: وهو مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو مجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها، فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة ارتفاعا يتعدى النسبة التي يمكن اعتبارها مألوفة، تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة، وتزداد احتمالات ضعف قدرتها التنافسية، وتبعيتها للخارج ترتفع، ويكون الأمر أخطر لما يتعلق التركيز السلعي بالسلع الأولية.

ب) درجة التركيز السلعي للواردات : وهو مدى غلبة سلعة أو مجموعة من السلع المستوردة على مجموع وارداتها، ويمكن تفسير توجه الدولة إلى الاستيراد المرتفع للمواد الاستهلاكية مثلا تبعيتها في هذا المجال، وفي حالة التركيز على السلع الاستثمارية يفسر

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

بالسياسة التنموية الجادة التي قد تعمل على تقليل التبعية في المستقبل عند دخول هذه الاستثمارات حيز الإنتاجية الفعلية.<sup>1</sup>

### الجدول رقم 02 : هيكل الصادرات السلعية خارج المحروقات (2010-2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المجموعات										
مواد غذائية	315	355	315	404	323	238	326	350	373	407
مواد أولية	94	161	168	109	110	107	84	73	92	96
مواد نصف مصنعة	498	660	618	492	1173	1111	909	845	2335	1957
تجهيزات فلاحية	1	0	0	0	1	0	0	0	0.31	0.25
تجهيزات صناعية	30	35	32	29	16	18	53	78	90	83
سلع استهلاكية غير صناعية	30	16	19	16	11	11	18	20	33	36
أخرى	0	0	1	0	0	0	1	1	0	0
إجمالي الصادرات خارج المحروقات	967	1221	1152	1050	1634	1485	1391	1367	2923.31	2579.25

**المصدر:** التقرير السنوي لبنك الجزائر سنوات 2017 - 2015 - 2011 - سنتي 2018 و 2019 النشرة الإحصائية لسنة 2019 - ONS -

من خلال الجدول أعلاه نرى بأن صادرات المواد نصف المصنعة تأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في إجمالي الصادرات خارج المحروقات، بقيمة 2335 مليون دولار سنة 2018 ثم انخفضت إلى 1957 مليون دولار سنة 2019 والسبب في ذلك أن المواد نصف المصنعة هي في الأصل مشتقات البترول الناتجة عن عملية التقطير، والتي تتمثل في الزيوت ومشتقاتها، الهيليوم والأمونياك. ثم المواد الغذائية والتي سجلت ارتفاعا

<sup>1</sup> عبابسة نوال، التخصص الدولي بين النظرية والواقع حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009،

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

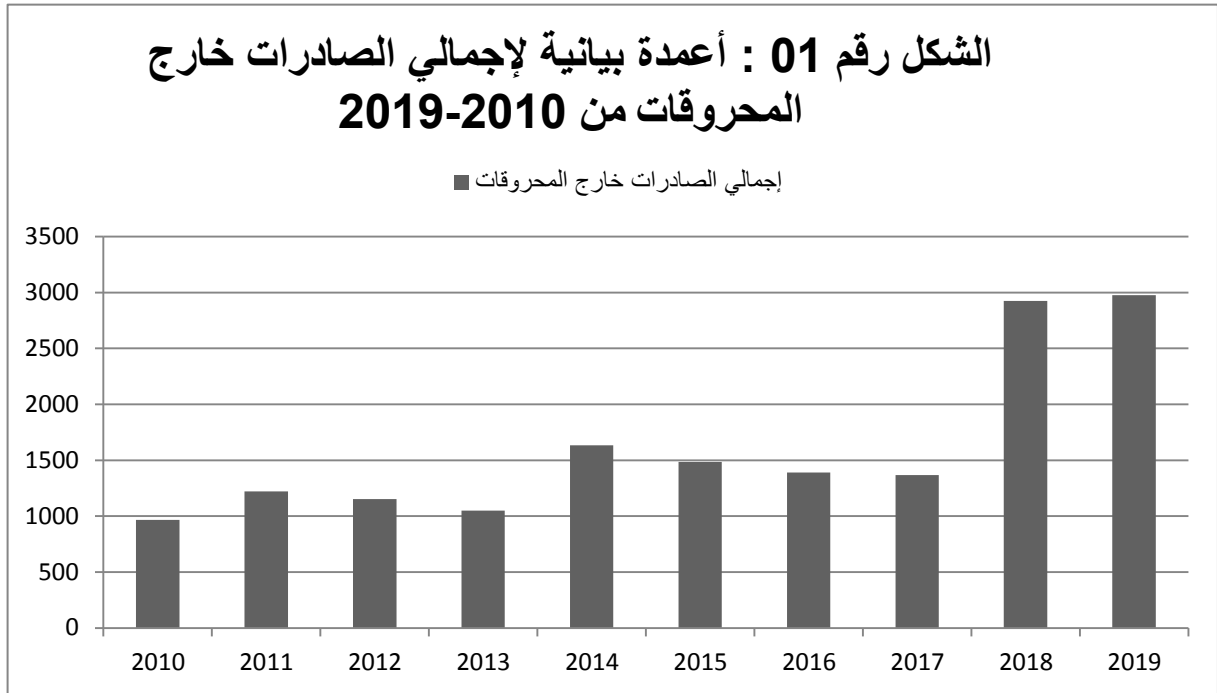
ملحوظا من 315 مليون دولار سنة 2010 إلى 404 مليون دولار سنة 2013، ثم لتعاود الانخفاض سنة 2014 و 2015 إلى 238 مليون دولار وهي أدنى قيمة في الفترة المدروسة ثم لتعاود الارتفاع إلى غاية سنة 2019 مسجلة قيمة 407 مليون دولار.

أما بالنسبة للمواد الأولية وهي المواد الخام والتي تشمل الزنك، النحاس، الحديد والصلب إضافة إلى الكالسيوم والفوسفات فقد سجلت انخفاضا متتاليا لمدة 5 سنوات بداية من سنة 2013 إلى غاية سنة 2017، ثم لتعاود الارتفاع سنتي 2018 و 2019 بقيمة 96 مليون دولار.

أما بالنسبة للتجهيزات الصناعية والفلاحية هي الأخيرة لم ترقى إلى المستوى المطلوب خاصة بالنسبة لصادرات التجهيزات الفلاحية والتي لم تتجاوز في أفضل حالاتها 1 مليون دولار.

أما بالنسبة للسلع الاستهلاكية غير الصناعية فمساهمتها في إجمالي الصادرات خارج المحروقات نسبتها تراوحت ما بين 0.7% و 3.1%.

ومن خلال كل ما سبق نخلص إلى أن الاقتصاد الوطني يعاني من ضعف كبير في التنوع الاقتصادي، وهو ما يفسره ارتكاز الصادرات خارج المحروقات على 3 فئات من المنتجات والتي تستحوذ على 71% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، وهي الأسمدة المعدنية أو الكيماوية الأزوتية، السكر، الأمونياك اللامائي.



المصدر : الجدول رقم 02 : هيكل الصادرات السلعية خارج المحروقات (2010-2019)

## 2- التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات في الفترة (2010-2019) :

أما بخصوص التوزيع الجغرافي نقوم بدراسة ومعرفة اتجاه المبادلات التجارية (الصادرات والواردات) نحو أهم المناطق الاقتصادية والأقاليم الجغرافية، ومدى مساهمة كل تجمع اقتصادي أو اقليمي جغرافي وحصته من إجمالي الصادرات أو الواردات الجزائرية. حيث أن تنوع الشركاء التجاريين يسمح للدولة بتقليص درجة تبعية اقتصادها، ونفاذي ما قد يتسبب فيه أي انقطاع للتموين بالمواد الضرورية الذي من شأنه أحداث أزمة داخلية، وفي الحالة المعاكسة تفادي كساد المواد الموجهة للتصدير.

(أ) **درجة التركيز الجغرافي للصادرات :** أي مدى اعتماد الدولة على دولة واحدة أو عدد قليل من الدول في تصريف السلع التي تصدرها، فإذا تعدى نصيب تلك الدولة أو الدول في مجموع الصادرات حدود الأمان أصبحت الدولة في تبعية، حيث يمكن لهذه الأخيرة ممارسة ضغوطات على الدولة بالامتناع عن شراء صادراتها، مما قد يتسبب في كساد السلع، وقد



## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

يكون لغرض اقتصادي مثل التأثير على الأسعار، كما يكتسي تنويع الصادرات من حيث تركيزها الجغرافي أهمية كبيرة، حيث يسمح بتنويع سلة العملات الأجنبية.

(ب) **درجة التركيز السلعي للواردات** : وهي مدى اعتماد الدولة على دولة واحدة أو على مجموعة من الدول في الحصول على حاجاتها من السلع والخدمات، فذلك من شأنه إعطاء فكرة عن تبعية الإقتصاد من حيث تموينه بالسلع الضرورية سواء كانت استهلاكية أو استثمارية، أو تعرضه لنقص أو انقطاع في التموين.<sup>1</sup>

### الجدول رقم 03 : التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات (2010-2019) :

السنوات	المنظمة	الاتحاد الأوروبي	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	الدول الأخرى الأوروبية	دول أمريكا الجنوبية	آسيا دون الدول العربية	أستراليا	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الإفريقية	المجموع
2010	القيمة	28009	20278	10	2620	4082	-	694	1281	79	57053
	النسبة	49.09	35.54	0.01	4.5	7.1	-	1.2	2.2	0.1	% 100
2011	القيمة	37307	24059	102	4270	5168	41	810	1586	146	73448
	النسبة	50.79	32.75	0.13	5.81	7.03	0.06	1.1	2.15	0.19	% 100
2012	القيمة	39797	20029	36	4228	4683	-	958	2073	62	71866
	النسبة	55.37	27.86	0.05	5.8	6.2	-	1.3	2.8	0.08	% 100
2013	القيمة	41277	12210	52	3211	4697	-	797	2639	91	64974
	النسبة	63.52	18.79	0.08	4.9	7.2	-	1.2	4.06	0.14	% 100
2014	القيمة	40378	10344	98	3183	5060	-	648	3065	110	62886
	النسبة	64.20	16.44	0.15	5.06	8.04	-	1.03	4.87	0.17	% 100
2015	القيمة	22976	4134	30	1131	1733	-	439	1319	84	31846
	النسبة	72.14	12.98	0.09	3.55	5.44	-	1.37	4.14	0.26	% 100
2016	القيمة	22976	5288	37	1683	2409	-	572	1550	82	34597
	النسبة	66.41	15.28	0.1	4.86	6.96	-	1.65	4.48	0.23	% 100
2017	القيمة	20386	6465	4	2530	3595	71	799	1273	103	35262
	النسبة	57.81	18.33	0.11	7.17	10.19	0.2	2.26	3.61	0.29	% 100
2018	القيمة	23386	6950	40	2660	5351	245	712	1669	132	41148
	النسبة	56.83	16.89	0.09	6.46	13	0.6	1.73	4.05	0.32	% 100
2019	القيمة	20496	-	23.18	3884	6424	531	-	1787	382	35822
	النسبة	57.21	-	6.47	17.93	17.93	1.48	-	4.98	1.06	% 100

المصدر: المديرية العامة للجمارك إحصائيات (2010-2019).

<sup>1</sup> عبابسة نوال، التخصص الدولي بين النظرية والواقع حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 75.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

من خلال ما سبق نرى بأنه أكثر من 50% من صادرات الجزائر توجه نحو دول الاتحاد الأوروبي، والذي يعتبر الزبون الأول للجزائر، فعلى سبيل المثال سنة 2015 بلغت نسبة صادرات الجزائر نحو الاتحاد أكثر من 72% أي ما يقارب الـ 3/2 من إجمالي الصادرات، وهذا راجع بالأخص إلى التقارب الجغرافي ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عن طريق البحر الأبيض المتوسط، ثم الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتي تضم جميع الدول الصناعية المتقدمة (كندا، اليابان، كوريا الجنوبية، بلجيكا، ألمانيا، سويسرا، إيطاليا، ... إلخ)، والتي تعتبر منطقة جذب و الجزائر تعتبر شريك مهم في إمداد دول المنظمة بالمواد الأولية، أما بالنسبة للدول الأوروبية الأخرى فهي تمثل نسبة قليلة لم تتجاوز ما نسبته 3% إلى 10% من إجمالي الصادرات وهو معدل ضئيل لا يرقى إلى المستوى المطلوب وهذا راجع إلى التباعد الجغرافي والاختلاف الذهني وعدم وجود علاقات وطيدة مع هذه الدول، أما بالنسبة للعامل الجغرافي فنراه يتجلى في الدول العربية والتي لم تتجاوز نسبة 2%، ثم دول المغرب العربي والذي يعتبر بعيدا كل البعد عن المستوى المطلوب وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف أنظمة الحكم، بالرغم من المؤهلات التي يتوفر عليها الاتحاد المغاربي والتي من شأنها أن تكون فعالة في محاولة بناء كتل اقتصادي يسمح بمجابهة التكتلات العالمية، وأخيرا الدول الإفريقية والتي نسبة وارداتها من الجزائر تؤول إلى 0%.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

الجدول رقم 04 : أهم المستوردين من الجزائر

التطور ( % )	النسبة ( % )	القيمة	بلد الاستيراد
8.69	14.08	6127	إيطاليا
21.73	12.15	5002	إسبانيا
4.37	11.25	4631	فرنسا
11.06	9.37	3857	و.م.أ.
72.33	6.73	2771	بريطانيا
25.98	5.63	2318	تركيا
18.05	5.47	2250	هولندا
5.49	5.46	2248	البرازيل
85.8	3.94	1622	الهند
89.18	3.18	1311	الصين
41.55	3.07	1264	جمهورية كوريا

المصدر : عباسة نوال، التخصص الدولي بين النظرية والواقع حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 77.

من خلال الجدول أعلاه نرى بأن إيطاليا تأتي في المرتبة الأولى بقيمة 6127 مليون دولار بنسبة 14،88% بزيادة تقدر بـ 8،69% ثم إسبانيا وفرنسا وتركيا بـ 15،12% و 11،25% و 5،63% على التوالي بزيادة تقدر بـ 21،73% و 4،73% و 25،98% والجدير بالذكر أن كل هذه الدول تنتمي للاتحاد الأوروبي.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

كما أشرنا سابقا يستحوذ على أكثر من 50% من إجمالي صادرات الجزائر بحجم التقارب الجغرافي، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فقيمة ما تستوردانه من الجزائر هو 3857 و 2771 مليون دولار على التوالي بنسبة 9,37% و 6,73%.

### الفرع الثاني : الميزان التجاري

إن الهدف المرجو من دراستنا في هذا المبحث هو تحليل تطور وضعية الميزان التجاري من خلال توضيح حركة التدفقات السلعية المصدرة والمستوردة، ودرجة تغطية الصادرات للواردات، وفقا لما مرت به السياسة التجارية في الجزائر من مراحل وصولا إلى مرحلة تحرير التجارة الخارجية.

بالإضافة إلى إبراز تأثير كل من الصادرات والواردات على الاقتصاد الوطني وتطور التجارة الخارجية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، ومن وجهة نظر أخرى نبرز درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي.

وعليه سنقوم أولا بدراسة تحليل تطور الميزان التجاري، ثم نتطرق بعد ذلك إلى دراسة تطور الصادرات والواردات بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

### الجدول رقم 05 : تطور الميزان التجاري الجزائري (2010-2019).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات (F.O.B)	57090	72888	71726	64867	60129	34566	29309	34569	41682	33817
الواردات (C.A.F)	38890	44940	51596	54987	59670	52649	49437	48981	49151	39777
الميزان التجاري	18220	27948	20140	9880	459	-18083	-20128	-14412	-7469	-5960
معدل التغطية %	146.79	162.18	139.03	117.96	100.76	65.65	59.28	70.57	84.80	85.01

**المصدر:** من إعداد الباحث بناء على التقرير السنوي لبنك الجزائر سنوات 2015 - 2011  
2017 - سنتي 2018 و 2019 بالاعتماد على TRADE MAP متاح على الرابط :

[https://www.trademap.org/Product\\_SelCountry\\_TS.aspx](https://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx)

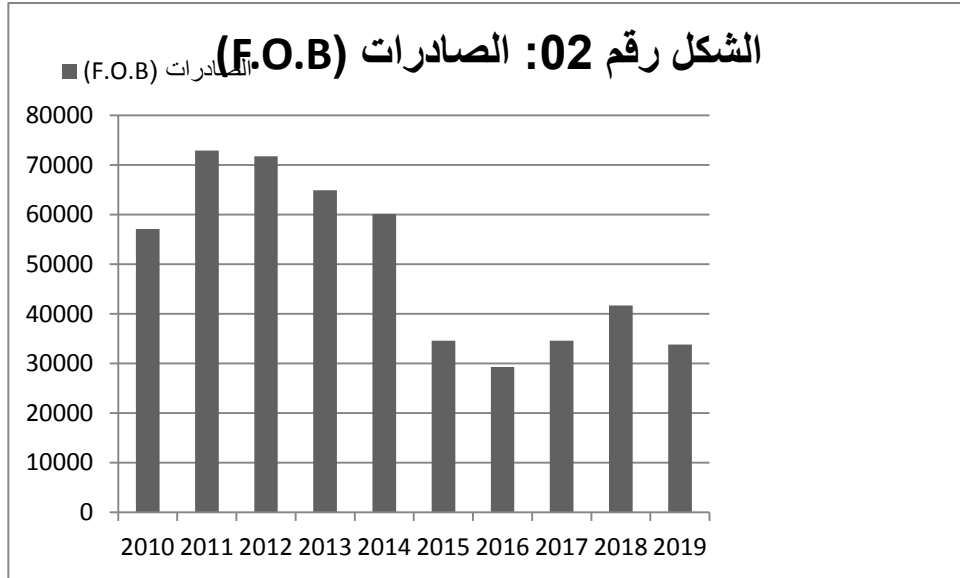
من خلال ما هو مبيّن في الجدول أعلاه نرى بأن الواردات الجزائرية لم تتخفّض بالرغم من الأزمة البترولية التي عصفت بالصادرات الجزائرية، فخلال الفترة (2010-2014) تزايدت قيمة الواردات الجزائرية من 38890 مليون دولار سنة 2010 إلى 59670 مليون دولار سنة 2014 أي بقيمة 20 مليون دولار في ظرف 5 سنوات، وهو الأمر الذي أثار سلبا على المجتمع خاصة فيما يتعلق بالعادات الاستهلاكية مما يجعل الاقتصاد الجزائري في تبعية دائمة للاقتصادات الأجنبية.

وفي ظل نفس الفترة سجّل الميزان التجاري فائض سنوي مستمر ومتناقص من 27948 مليون دولار سنة 2011 إلى 459 مليون دولار سنة 2014، وهي السنة التي تعدّ بداية أزمة انهيار أسعار البترول بمعدّل تغطية بلغ 100.76% أي أن إجمالي الصادرات يغطي إجمالي الواردات.

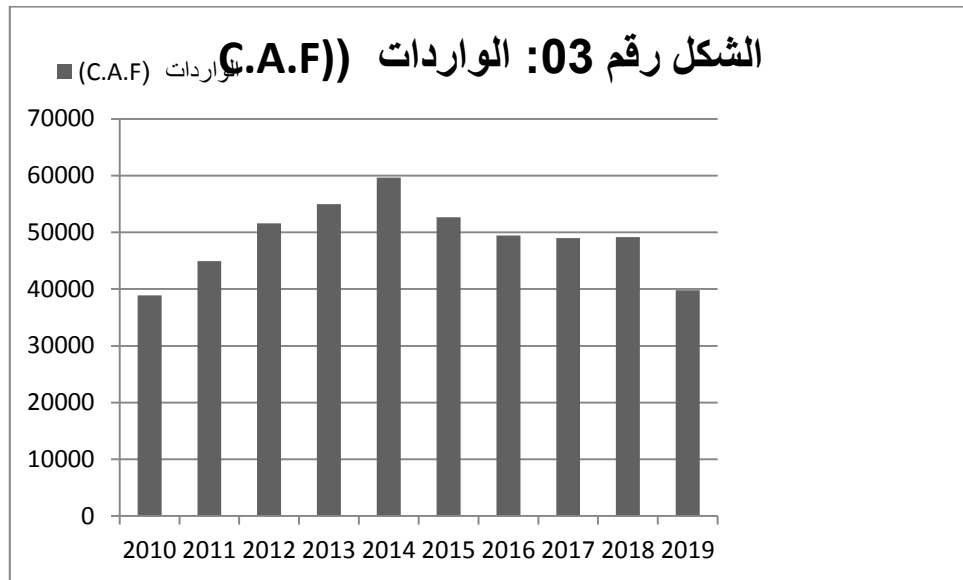
أما بالنسبة للفترة ما بين (2015-2019) فهي فترة انهيار الاقتصادات الريعية بسبب انهيار أسعار البترول ومن ضمنها الجزائر، فقد تم تسجيل عجز مستمر في الميزان التجاري على طول هذه الفترة بداية من 5960 مليون دولار إلى غاية 20128 - مليون دولار

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

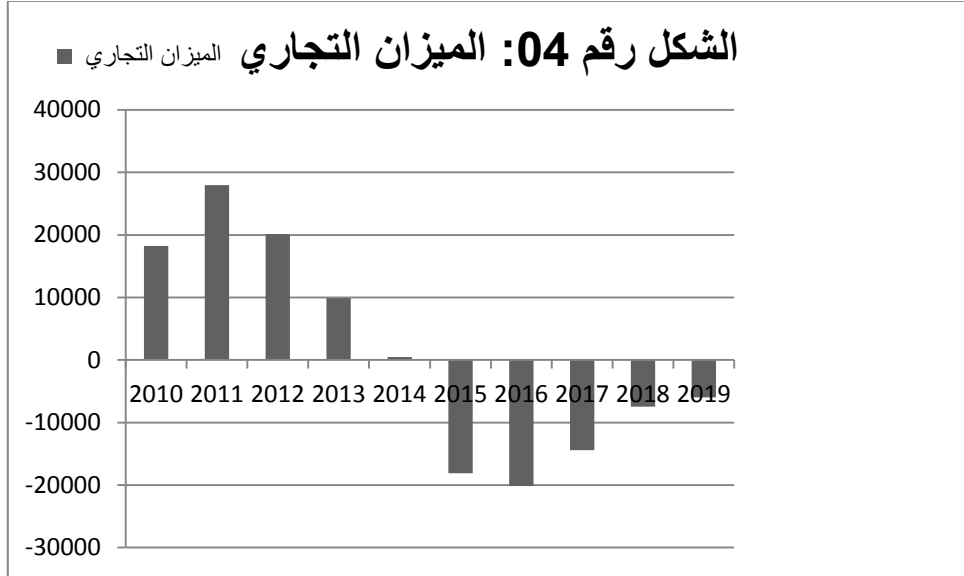
بمعدّل تغطية تراوح ما بين 59.28% سنة 2016 و 85.01% سنة 2019 وهو الأمر الذي يجعل السلطات أمام حتمية البحث عن البدائل الاستراتيجية وضرورة تنويع الاقتصاد وهذا لضمان تنوع الإيرادات.



المصدر: الجدول رقم 05: تطور الميزان التجاري الجزائري (2010-2019).



المصدر: الجدول رقم 05: تطور الميزان التجاري الجزائري (2010-2019).



المصدر : الجدول رقم 05 : تطور الميزان التجاري الجزائري (2010-2019).

المطلب الثاني: إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

أولا /إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات

إن ترقية الصادرات خارج المحروقات تبقى من التحديات الكبرى التي تواجهها السلطات العمومية الجزائرية، و لهذا الغرض عملت هذه السلطات على تسطير مجموعة من الاستراتيجيات التي من شأنها أن تساهم في النهوض بهذا القطاع، فهذا التفكير الجديد كان نتيجة الأزمة البترولية لعام 1986 أين انخفض سعر البترول إلى أدنى مستوى له مما أجبر السلطات بأن تهتم بتحسين أداء الاقتصاد الوطني في إطار محدد ألا وهو القطاع غير النفطي.

1. استراتيجية تحرير التجارة الخارجية :عملت الحكومة على تحرير هذا القطاع بصفة تدريجية في إطار برنامج يسمى بالتعديل الهيكلي سنة 1989، حمل في طياته سلسلة من التدابير تمثلت في:

- تخفيض عجز الميزانية : في البداية يمكن أن يتحقق هذا الخفض عن طريق :  
تقليص الانفاق العام بما في ذلك الإعانات.
- تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

- إعادة النظر في سياسة الدعم وتحديد الأسعار.
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

ومن أجل تفعيل عملية تنفيذ تدابير برنامج التعديل الهيكلي عملت الحكومة على اتخاذ مجموعة إجراءات تمثلت في:

- القانون رقم 89-12 المتعلق بنظام السعار، يخضع لعدة مقاييس أبرزها حالة العرض والطلب.

- القانون رقم 90-16 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 1990 وذلك من خلال :  
تبني نظام الوكلاء المعتمدين وتجار الجملة، والسماح للوكلاء المعتمدين وتجار المقيمة داخل التراب الوطني باستيراد البضائع من أجل إعادة بيعها على حالها مع إعفائهم من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف

- /المرسوم التنفيذي 37/91 المتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، عمل على تحرير التجارة الخارجية بصورة فعلية على حساب الترخيصات و التدخلات الإدارية.  
- إعادة جدولة الديون

- إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة بموجب التعليم رقم 24-20 المؤرخة في 12/04/1994.<sup>1</sup>

وبالتالي استراتيجية تحرير التجارة الخارجية التي اعتمدها الجزائر تكشف لنا عن نية الحكومة في تبني مبادئ و قواعد اقتصاد السوق، حيث عملت جاهدة على الخروج من منهج الاحتكار الممارس على التجارة الخارجية إلى منهج حر يخضع لضوابط السوق.

2. سياسة سعر الصرف : شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة تزامنت أغلبتها مع الإصلاحات الاقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية

<sup>1</sup> مدوري عبد الرزاق، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران، الجزائر، 2011-2012، صص 210، 210.



## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

الداخلية الخارجية للدينار الجزائري قبل هذه التعديلات أدى إلى عجز الحساب الجاري الخارجي للدولة، قد كان من وراء هذه التعديلات هو القضاء على هذا الحجز طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات والإقلال من الواردات عن طريق إعطاء سعر حقيقي لقيمة الدينار يتناسب وهذا الهدف.<sup>1</sup>

3. **الإجراءات الجبائية** : قامت السلطات باصطلاح النظام الجبائي وترشيد معدل الضريبة لتخفيف العبء الضريبي خارج قطاع النفط ولتضييق الوعاء الضريبي على التجارة الخارجية، وذلك من خلال إعفاء كلي أو جزئي على الصادرات من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على القيمة المضافة أو الضريبة على النشاط المهني.<sup>2</sup>

4. **الإجراءات الجمركية** : اتبعت الجزائر سياسة لدعم الصادرات على المستوى الداخلي ترمي إلى تصدير المنتجات الوطنية بأسعار تنافسية، من خلال الإعفاء من الحقوق والرسوم الجمركية في إطار حوافز الأنظمة الجمركية التي يستفيد منها المصدرون.<sup>3</sup>

### ثانيا /إجراءات متعلقة بالاستثمار

اعتبرت الجزائر أن الإعداد لفترة ما بعد النفط، بناء اقتصاد إنتاجي لا بد أن يتم من خلال الكثير من الإصلاحات الخيارات تتمثل في:

<sup>1</sup> بلقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص ص164،165.

<sup>2</sup> قاسمي لخضر، أثر الصادرات الغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، باتنة، الجزائر، 2013/2014، ص ص64.

<sup>3</sup> قاسمي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص ص67.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

1. إجراءات الاستثمارات الأجنبية المباشرة : أفرزت العولمة و التقدم التكنولوجي الكثير من التغيرات على الصعيد الدولي، كان أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم الإجراءات التي قامت بها الجزائر لتشجيع الاستثمار الأجنبي نذكر :<sup>1</sup>

1.1. إصدار قانون النقد والقرض في 1990 : دعا قويا باتجاه تحرير التجارة الخارجية وحرية تنقل رؤوس الأموال لتمويل المشاريع الاقتصادية، وترخيص الغير مقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر.

2.1. قانون تطوير مناخ الاستثمار وآلياته لسنة 2001 : الجديد في هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخوصصة بالإضافة إلى إنشاء شبك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

### 2. تشجيع القطاع الخاص:

أفرد المشرع الجزائري في إطار ترقية الاستثمار لمعاملتي القطاع الخاص امتيازات مختلفة عينية وجبائية ومالية لحثهم على المساهمة في التنمية الوطنية، نوضحها في الآتي:<sup>2</sup>

1.2. امتيازات عينية : ترتبط بالعقار الصناعي و التجهيزات و المواد الأولية، فالمستثمر الخاص الذي تم قبول مشروعه الإنتاجي من قبل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تمنح له مساحة أرضية لإقامة مصنعه أو وحدته الإنتاجية، مع إمكانية استفادته من التجهيزات والمواد الأولية عن طريق الغرفة الوطنية للتجارة.

<sup>1</sup> رحالية بلال، جابر مهدي، تنمية الصادرات خارج المحروقات كآلية للإقلاع الاقتصادي في الجزائريين الواقع و التحديات -حالة الجزائر-، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، 30/29 نوفمبر 2016 ، جامعة اكلي محند، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر، ص 13.

<sup>2</sup> شيخي بلال، رحيم سعيد، حتمية تفعيل دور القطاع الخاص وتحسين مناخ الأعمال لإنجاح السياسة التنموية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، 30/29 نوفمبر 2016 ، جامعة أكلي محند، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر، ص6.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

2.2. امتيازات جبائية : بغرض تخفيض الضغط الضريبي على القطاع الإنتاجي، ولأجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، فقد قدمت له امتيازات جبائية مختلفة تتضمن إعفاءات كلية أو جزئية من الضرائب والرسوم شبه الجبائية.

3.2. الامتيازات المالية : و تقترن بالتخفيض في معدل الفائدة على القروض البنكية الممنوحة لتجسيد المشاريع الاستثمارية الخاصة.

### 3. تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

شهد قطاع (م ص م) في الجزائر وتيرة نمو متسارعة نتيجة لانتهاج اقتصاد السوق الذي يقوم على القطاع الخاص التي تعتبر المصدر والقاعدة الأساسية له، كما أن الدولة أولت أهمية كبيرة لهذا القطاع بالنظر إلى مساهمته المعتبرة في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وتجلت هذه الأهمية في استحداث هيئات واعتماد برامج لدعم وترقية هذه المؤسسات مما أدى إلى حدوث زيادة ملحوظة في عدد هذه المؤسسات.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث : تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الغير نفطية في الجزائر

بات رفع القدرة التنافسية لاقتصاديات دول العالم أمرا ملحا يفرضه النظام العالمي الجديد الذي يتسم بالانفتاح و التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات نتج عنه ظهور العولمة الاقتصادية الهادفة إلى بناء اقتصادي عالمي بلا حدود عن طريق توجه الشركات بإنتاجها من الأسواق المحلية إلى الأسواق العالمية وهذا بالاستفادة من مزايا تحرير التجارة العالمية من خلال إزالة جميع القيود الجمركية والعراقيل أمام حركة السلع، وأصبح هذا الاتجاه يلقي دعما متزايدا من طرف صناعات القرار والكثير من الاقتصاديين خاصة بعد قيام المنظمة العالمية للتجارة وانضمام العديد من الدول إليها، حيث إن تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة حركة وحجم التجارة العالمية وزيادة حدة المنافسة بين الشركات على المستوى المحلي

<sup>1</sup> فراح رشيد، زميت الخير، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، 30/29 نوفمبر 2016، جامعة أكلي محند، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 6، 7.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

والعالمي، لذلك لم يبق سبيل لتنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر في ظل المنافسة الشديدة بالأسواق الخارجية إلا بتحقيق التميز للمنتجات الوطنية أمام مثيلاتها في هذه الأسواق مما يتطلب تعزيز القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية التي تصب في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ككل، مما يؤدي إلى زيادة قدرة الدولة على اختراق الأسواق الخارجية وتحقيق معدلات نمو عالية.

### 1- مفهوم القدرة التنافسية

أصبح مفهوم القدرة التنافسية يحظى باهتمام واسع النطاق على الصعيد العالمي نظرا لما تمثله القدرة التنافسية من أهمية قصوى للمؤسسات للحفاظ على حصصها السوقية وزيادتها حتى للدول في حد ذاتها لتضمن التقدم الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة أفرادها، لقد تعددت تعريفات القدرة التنافسية نظرا لعدم الإجماع على محدداتها ومؤشراتها، نستعرض بعض التعريفات لمفهوم القدرة التنافسية كما يلي:

✓ القدرة التنافسية تعني قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تلبي احتياجات الأسواق العالمية، وتساعد في ذات الوقت على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لرعايا الدولة المعنية، والعمل على الحفاظ واستمرار هذا الارتفاع.

✓ وعرف منتدى الإدارة الأوروبي القدرة التنافسية بأنها "عبارة عن قدرة وفرص المؤسسة الراهنة والمستقبلية على تصميم وإنتاج وتسويق السلع في بيئتها المحيطة والتي تشكل خصائصها السعرية وغير السعرية أكثر جاذبية من منافسيها في الأسواق الخارجية والمحلية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> خيارى زهية، شاولي شافية، القدرة التنافسية للصناعة التحويلية دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلوي، الشلف، 9 و10 نوفمبر 2010، ص3.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

✓ وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القدرة التنافسية بأنها "قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاومة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل الحقيقي".<sup>1</sup>

✓ وعرفت أيضا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القدرة التنافسية بأنها "قدرة البلد على زيادة حصصها في الأسواق المحلية والدولية".<sup>2</sup>

✓ وعرفها المعهد العربي للتخطيط بأن "القدرة التنافسية ترتبط بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى في مجالات الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمار الأجنبي".<sup>3</sup>

ويلاحظ من هذه التعاريف بأن القدرة التنافسية للدول تكمن في قدرتها على إنتاج سلع تحترم فيها المواصفات والمعايير الدولية لزيادة حصصها السوقية، وقدرتها أيضا على مدى جلب الاستثمارات الأجنبية بالشكل الذي يؤدي إلى المحافظة على الدخل و يضمن مستوى معيشي أفضل لأفرادها، وهذا ما يجعل القدرة التنافسية تحظى بأهمية قصوى لدول العالم، نتيجة ما تضمنه التنافسية من الصدارة في الاقتصاد العالمي ومركز قوة أثناء التفاوض في الاتفاقيات متعددة الأطراف، مما يجعل بعض الدول كالولايات المتحدة تعتبر انخفاض تنافسية اقتصادها تهديدا للأمن القومي.

### 2- البرنامج الوطني للرفع من القدرة التنافسية

قامت السلطات الجزائرية في سنة 1996 بإطلاق برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاحات الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية بمشاركة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، من خلال

<sup>1</sup> القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، العدد الرابع والعشرون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص6.

<sup>2</sup> القدرة التنافسية وقياسها، مرجع سبق ذكره، ص6.

<sup>3</sup> القدرة التنافسية وقياسها، مرجع سبق ذكره، ص7.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

الاهتمام بالجوانب المادية والجوانب غير المادية، وخلق المناخ والبيئة المنافسة والمساعدة على تسهيل تأدية المؤسسات لمختلف نشاطاتها، فضلاً

على المساعدات المالية التي تحصل عليها المؤسسات المشاركة في هذا البرنامج خلال مختلف مراحل عملية التأهيل، وتشرف على تطبيقه وزارة الصناعة بمساعدة العديد من الهيئات منها اللجنة الوظيفية للتنافسية الصناعية والبنوك الجزائرية وصندوق ترقية التنافسية الصناعية والمراكز التقنية المتخصصة.<sup>1</sup>

ويهدف برنامج تأهيل المؤسسات إلى تنشيط البيئة التي تنشط فيها المؤسسة الجزائرية، من خلال ترقية وتطوير تنافسية القطاع الصناعي في الأسواق المحلية انطلاقاً من تحسين مؤشرات الأداء والتنافسية الصناعية، بالإضافة إلى رفع القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية بالاعتماد على إعادة هيكلة الصناعة من خلال تحديث وسائل الإنتاج وتدعيم القدرات التسييرية وتطوير الجودة بما يتوافق مع المعايير العالمية وتطوير الفكر التسويقي في المؤسسة والمساهمة في تحسين المستوى التكنولوجي.

ويمكن القول بأن برنامج تأهيل المؤسسة يعمل على رفع الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات، الأمر الذي يؤدي إلى تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية، لكن النتائج المتحصل عليها جراء تطبيق برنامج تأهيل المؤسسات لم تكن في المستوى المرغوب نظراً لشرط الواجب توافرها في المؤسسة للاستفادة من هذا البرنامج وصعوبة استخراج الوثائق الإدارية والمصرفية والآجال الطويلة لتكوين الملفات، ولم تستطع عملية التأهيل رفع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي حتى إلى ما كانت عليه في منتصف الثمانينات، حيث بلغت نسبة تقدر بـ 15%،<sup>2</sup> ويمكن توضيح مساهمة القطاع الصناعي غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي كما يلي :

<sup>1</sup> كمال عايشي، مرجع سبق ذكره، ص 307.

<sup>2</sup> خياري زهية، شاوي شافية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

جدول رقم 06 : مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي للفترة 2001-2009

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نمو الناتج المحلي	2.6	4.2	6.8	5.9	6.5	6.5	6.4	5.1	4.7
مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج	6.29	6.21	5.58	5.48	4.71	4.38	4.35	4.48	4.40

Source : <http://www.sesric.org/baseind-step5-ar.php> (10-05-2021)

يسجل معدل نمو الناتج المحلي ارتفاعا خلال العشرة السنوات الأخيرة، حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي حوالي 5.41% خلال الفترة 2001-2009 ويعزى هذا الأداء الجيد إلى التوسع في بعض القطاعات كقطاع الصناعة، حيث مازال معدل النمو مرتبطا بشكل مباشر بالصناعات الاستخراجية بينما تبقى مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي ضعيفة وهامشية، فمن الجدول السابق نلاحظ أن نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي تسجل تراجعا مستمرا في السنوات الأخيرة، حيث بلغت 6.29% سنة 2001 لتتخفض إلى 5.48% سنة 2004 لتواصل التراجع إلى 4.40% سنة 2009، ويلاحظ أيضا بينما تشهد دول الجوار تطورا في قطاع الصناعة تشهد الجزائر تدهورا في مستويات التصنيع، حيث ترتفع القيمة 12% المضافة للصناعة التحويلية التونسية والمغربية لتصل إلى نسبة تقدر بـ 18.1% سنة 2008 على التوالي، في حين تسجل القيمة المضافة للصناعة التحويلية، الجزائرية تراجعا لتبلغ نسبة تقدر بـ 5% سنة 2008 مقارنة بـ 6.02% سنة 2001،<sup>1</sup> مما يعكس الوضعية الحرجة التي تعيشها الصناعات التحويلية بالرغم من الجهود المبذولة لجعل القطاع الصناعي قطاعا محوريا يقود النمو في الجزائر، وهو ما انعكس على انخفاض القدرة التنافسية للقطاع وضعف نسب مساهمة صادرات الصناعات التحويلية في الصادرات الإجمالية، وحتى تصل نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي كما كانت عليه في الثمانينات على القطاع الصناعي تحقيق معدل نمو يتجاوز 10% سنويا، وهذا ما يصعب تحقيقه في الوضع الراهن للصناعة الجزائرية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> التقرير الصناعي العربي، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المغرب، 2009-2010، ص196.

<sup>2</sup> خيارى زهية، شاوي شافية، مرجع سبق ذكره، ص13.

### 3- مؤشر التنافسية العالمية لسنة 2010/2009 :

يصدر مؤشر التنافسية العالمية عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، ويعتبر من أهم المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالية للدلالة عن تنافسية دول العالم، حيث قفزت الجزائر في هذا المؤشر بـ 16 مرتبة في الترتيب العالمي، وبمرتبتين على المستوى العربي لتسجل المرتبة 83 عالمياً من أصل 133 دولة، والمرتبة 11 عربياً في سنة 2009 مقارنة بالمرتبة 99 عالمياً من بين 134 دولة، والمرتبة 13 عربياً في سنة 2008، وبالرغم من هذا التحسن في الترتيب على المستوى العالمي والعربي إلا أن الجزائر مازالت تصنف ضمن الدول ذات القدرة التنافسية الضعيفة خاصة إذا ما قورنت ببلدان عربية كقطر والسعودية وتونس، حيث تحتل هذه الدول المرتبة 22، 28، 40 عالمياً على التوالي<sup>1</sup>، وهذا ما يعني أن تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية سوف تواجه منافسة كبيرة خاصة بعد الانضمام المتوقع إلى المنظمة العالمية للتجارة مما يستوجب إعادة النظر في السياسة الصناعية الحالية وتطويرها.

### 4- السبل الممكنة لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية :

توفر التجارة الإلكترونية فرص زيادة معدلات الصادرات، وذلك من خلال سهولة الوصول إلى مراكز الاستهلاك الرئيسية وإمكانية التسويق للسلع عالمياً بتكلفة محدودة والقدرة على سرعة عقد وإنهاء الصفقات التجارية، وكذلك القدرة على تحليل الأسواق والاستجابة لتغير أذواق المستهلكين، وهذا ما يعني ضرورة وسائل الاتصال الحديثة لتدعيم القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية مما يساعد المنتجات الوطنية على خروجها من إطارها المحلي المحدود إلى إطار أوسع لا يعترف بالحدود الجغرافية إلى أي مستهلك في أي مكان في العالم عبر الشبكة العنكبوتية. وحتى تساهم التجارة الإلكترونية في دعم التجارة الخارجية

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المنظمة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات، الكويت، 2009، ص169.



## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

الجزائرية يتطلب ذلك توفير البيئة التحتية للاتصالات التي تعد أمراً ضرورياً لتحسين خدمات الوصول إلى الانترنت، وهذا ما يتطلب وضع سياسات من طرف السلطات الجزائرية لتدارك هذا التأخير في مجال المعلوماتية، بالإضافة إلى توعية مؤسسات التصدير بأهمية التسويق الإلكتروني وتفعيل وبناء المواقع التجارية للترويج للصادرات غير النفطية.

أصبحت المقدر على التفكير الإبداعي وتزويد السوق بالمنتجات الجديدة ذات القيمة المضافة العالية أحد أهم الأسس التي تقوم عليها تنافسية الشركات والدول على حد سواء والتي هي نتيجة أنشطة البحث والتطوير، فالشركات العالمية التي قطعت شوطاً مهماً في مجال التصنيع والتطوير وامتلاك التكنولوجيا المميزة استطاعت أن تكسب ميزة تنافسية وأن تكون رائدة في المنافسة على اعتبار أن أنشطة البحث والتطوير هي أحد أهم عناصر تعزيز القدرة التنافسية،<sup>1</sup> وفي المقابل نجد الشركات الجزائرية مازالت تعتمد اعتماداً كلياً على التقنيات المستوردة من الخارج وبالتالي عدم قدرتها على مواكبة التسارع التكنولوجي وعدم تحقيق القدرة التنافسية لمنتجاتها، ولتحقيق وتعزيز القدرة التنافسية لابد من تبنى الاستراتيجية المناسبة من قبل الشركات الجزائرية التي تعتمد على استخدام أساليب إنتاجية جديدة وتحسين الكفاءة الاقتصادية بالاستغلال الأمثل لمدخلات الإنتاج - اليد العاملة، رأس المال، المواد الخام، المعرفة - بهدف الوصول إلى منتج عالي الجودة وبأقل تكلفة ممكنة.

يعتبر تطوير مهارات وزيادة خبرات عمال المؤسسات الجزائرية من أهم العوامل التي تؤثر بشكل كبير في تنمية رأس المال البشري، لأن الالتزام بمعايير الجودة العالمية واستعمال التكنولوجيا الحديثة لا يتحقق حتى في ظل توفر الموارد المالية للمؤسسة إلا بتوفر العنصر البشري المؤهل وذلك ليس بالاهتمام بتنمية المهارات فحسب بل بالتركيز على نوعية هذه المهارات التي تحتاجها المؤسسات لتحقيق أهدافها الاقتصادية المنشودة فبدلاً من الاهتمام بعدد الموارد البشرية التي تحتاجها المؤسسة لأداء عملها لابد أن ينصب الاهتمام على تحديد العمالة المتخصصة والتي يمكنها أن تحقق مستويات أداء مرتفعة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> التقرير الصناعي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

<sup>2</sup> التقرير الصناعي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

### المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية لترقية الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كورونا المطلب الأول: التعريف بالجائحة

ظهر فيروس كورونا المستجد COVID-19 أو كما يسميه البعض SARS-2 في الصين وتحديدا في مدينة ووهان الصينية في شهر كانون الأول 2019، ثم بدأ بالانتشار السريع، الأمر الذي حدا بمنظمة الصحة العالمية إلى الإعلان في 11 آذار 2020 أن هذا الوباء يصنف على أنه جائحة، فقد انتشر هذا الفيروس ليطال أكثر من مائتي دولة، خلال هذه المدة الزمنية القياسية (5 أشهر تقريبا) غير هذا الفيروس الكثير من عادات البشر وسلوكياتهم ودفعهم لإعادة النظر في أشكال تواصلهم وأنماط روابطهم الاجتماعية، ومع تزايد معدلات الإصابة اليومية بهذا الفيروس بل وتزايد أعداد الوفيات بسببه، أصبح هذا الوباء اختبارا حقيقيا للحكومات في مدى مكافحته والحد من انتشاره نظرا لأن آثاره تتعدى القطاعات الصحية لتؤثر في عدد كبير من القطاعات الحيوية وفي طبيعتها قطاعات السياحة والطيران والخدمات والتجارة الخارجية وغيرها، هذا وتمثل هذه الجائحة العابرة للحدود والقارات -حسب رأي الكثيرين- تذكيرا مروعا بمدى هشاشة الحياة البشرية، ولكنها في المقابل تمثل -برأي الشخصي- الحقيقة الأكثر ديمقراطية في عصرنا الحالي، نظرا لما تمثله من قدرة فائقة على عدم التمييز بين المتناقضات.<sup>1</sup>

#### 1- بداية ظهور الجائحة (نقطة البداية):

إن فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) أو (سارس 2) هو من عائلة الفيروسات التاجية الحادة التي تصيب الجهاز التنفسي، فالسارس مثلا SARS-COV (متلازمة التهاب الرئوي الحاد) الذي ظهر في الصين عام 2003، انتشر إلى 17 دولة مسببا الذعر العالمي قبل أن تتم السيطرة عليه بسرعة، بعد أن خلف وراءه أكثر من 770 حالة وفاة

<sup>1</sup> غيث طلال فايز المجالي، التداعيات السياسية والاقتصادية لجائحة كورونا المستجد على النظام السياسي والاقتصادي الدولي، دفتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 01، الأردن، 2021، ص2.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

تقريباً، أما فيروس كورونا ميرس MERS-COV (متلازمة الشرق الأوسط التنفسية) فقد ظهر عام 2012 (حتى الآن)، وقد خلف وراءه 850 حالة وفاة تقريباً حتى الآن، أما فيروس كورونا المستجد COVID-19 فهو المرض التنفسي (متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد)، وكلمة كوفيد 19 هي اختصار لـ Corona Verus Disease والرقم 19 هو تعبير عن سنة 2019 التي ظهر فيها الفيروس لأول مرة في الصين، والفيروس نفسه أطلق عليه تسمية SARS-COVI-2 اختصاراً لـ 2 Respiratory Syndrome Coronavirus<sup>1</sup>.

ظهرت أول إصابة بفيروس كورونا المستجد أول مرة في مدينة ووهان الصينية في شهر كانون الأول 2019، وبعد ثلاثة أشهر من ظهوره في الصين تحوّل فيروس كورونا من أزمة وبائية تخص الصين إلى وباء عالمي وفق تصنيف منظمة الصحة العالمية التي ترددت قبل أن تعلنه جائحة بتاريخ 11 آذار 2020، وحسب تفسيرات المنظمة فإن مفهوم الجائحة يعني: "الانتشار العالمي لوباء جديد"، فقد اجتاح هذا الفيروس في فترة زمنية قصيرة معظم دول العالم متسبباً بأعداد هائلة من الإصابات والوفيات، ولا تزال أرقام ضحاياه في تزايد مع التوقعات بأن تزايد أكثر فأكثر قبل التوصل إلى علاج أو لقاح له.<sup>2</sup>

### 2- سرعة انتشار الفيروس العالمي كورونا المستجد:

سبقت الإشارة إلى منظمة الصحة العالمية صنفّت وباء فيروس كورونا المستجد على أنه جائحة نظراً لانتشاره السريع، فقد اجتاح الوباء 210 دولة من دول العالم متسبباً بوفاة أكثر من 370 ألف شخص و أكثر من 6 ملايين إصابة مؤكدة، ولا تزال أرقام ضحاياه تتصاعد كل دقيقة مع التوقعات بأن تزايد أعداد الإصابات والوفيات، في مدة زمنية قياسية (5شهور) استطاع هذا الفيروس أن يغير الكثير من عادات البشر وسلوكياتهم المختلفة، بل ودفعهم لإعادة النظر في أشكال تواصلهم وأنماط روابطهم الاجتماعية، وتجدر الإشارة هنا إلى سرعة انتشار الفيروس وتحوله إلى جائحة يعود إلى تأخر اكتشافه والتأخر في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمحاصرته سواء في الصين ابتداءً أو في الدول الأخرى التي

<sup>1</sup> غيث طلال فايز المجالي، مرجع سبق ذكره، ص6.

<sup>2</sup> غيث طلال فايز المجالي، مرجع سبق ذكره، ص6.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

كانت تكتفي بقياس درجة الحرارة، أضف إلى ذلك ضراوة وشراسة الفيروس ذاته، وتزامن ظهوره مع حالة ضعف الاهتمام العالمي بالقطاع الصحي من ناحية، وتزامن حالات التنقل والسفر والاختلاط من ناحية أخرى.<sup>1</sup>

تشير الإحصائيات المؤكدة إلى أن عدد الإصابات بفيروس كورونا حول العالم قد تجاوزت 6 ملايين إصابة، وأن عدد الوفيات تجاوز 370 ألف حالة وفاة (آخر تحديث 2020/05/31 الساعة العاشرة مساءً)، هذا وتشمل قائمة الدول التي لديها أكثر من 500 حالة إصابة مؤكدة 134 دولة من بينها دول مجموعة الثمانية الصناعية الكبرى بالإضافة إلى الصين، والجدول التالي يوضح ذلك:<sup>2</sup>

**الجدول رقم 07 : عدد إصابات وضحايا فيروس كورونا المستجد في الدول الصناعية**

الثمانية والصين حتى تاريخ 2020/05/31.

الدولة	عدد الإصابات	عدد الوفيات
الولايات المتحدة	1.813.296	105.383
المملكة المتحدة	274.762	38.489
كندا	90.927	7.294
فرنسا	151.753	28.802
ألمانيا	183.442	8.602
إيطاليا	233.019	33.415
اليابان	16.851	891
روسيا	405.843	4.693
الصين	83.001	4.634

المصدر : غيث طلال فايز المجالي، المرجع السابق، ص 8.

<sup>1</sup> غيث طلال فايز المجالي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

<sup>2</sup> غيث طلال فايز المجالي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

### المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر

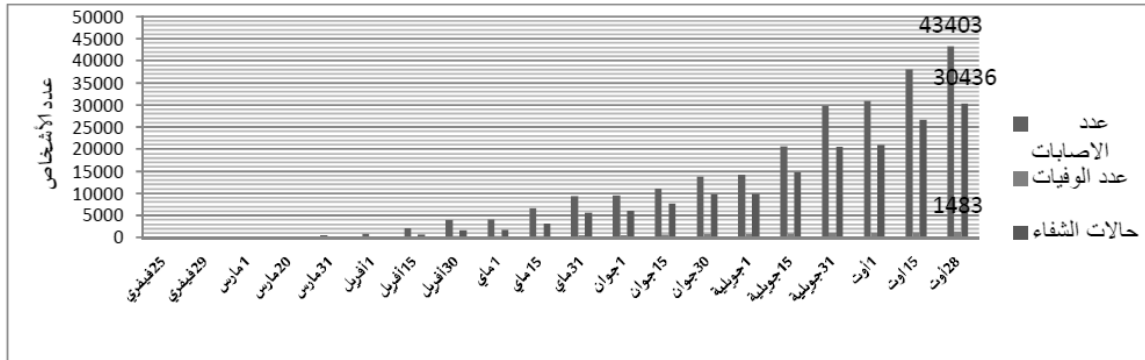
انتقلت جائحة كورونا لعام 2020 إلى الجزائر في 25 فبراير 2020، عندما فحص إيجابيا بمرض فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة النفسية الحادة الشديدة ( SARS-CoV-2) لعينة من مواطن إيطالي و قد أكدت الدولة الجزائرية أول إصابة بفيروس كورونا لدى رجل إيطالي الجنسية وصل إلى الجزائر في 17 فبراير، وقامت الجزائر بترحيله في 28 فبراير من مطار حاسي مسعود الدولي في رحلة خاصة بعد أن تعرض للحجر الصحي حتى تلك الفترة.

في يوم الجمعة 28 فبراير 2020 مغادرة المصاب الإيطالي إلى بلاده على متن طائرة إيطالية (الوكالة الانباء الجزائرية، 2020). ثم كشف عن حالات اخرى مصابة بكوفيد-19، وقد بلغ مجموع الحالات المؤكدة 43403 حالة من بينها 1483 وفاة و 30436 حالة تعاف حتى أغسطس 2020 واحتلت الصدارة ولاية الجزائر بـ 4600 حالة وتلتها ولاية وهران بـ 3461 حالة وولاية البليدة بـ 3827 حالة ثم رابعا ولاية سطيف بـ 2936 حالة والشكل الموالي يوضح تطور عدد الإصابات بفيروس كورونا في الجزائر.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> سيد امر زهرة، بللعا أسماء، قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر -الآثار والإجراءات، جامعة أحمد دراية، أدرار، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص 142، 143

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

الشكل 05 : تطور عدد الإصابات بفيروس كورونا في الجزائر خلال الفترة (فيفري 2020 - أوت 2020)



المصدر: سيد امير زهرة، بللعا اسماء، قراءة في التدايعات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر - الآثار والإجراءات، جامعة أحمد دراية، أدرار، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص 143.

لا تتحصر آثار فيروس كورونا على الصحة العالمية و تعداد الضحايا فحسب، و لكن آثاره السلبية و تكاليفه الباهضة بسبب الإجراءات الوقائية المتخذة في مختلف المجالات الاقتصادية الصناعة و النقل، الخدمات، التجارة، و للوقوف على حجم الضرر المتوقع على الاقتصاد الجزائري جراء تداعيات جائحة كورونا، و خاصة في ظل الحيلة و الحذر التي اتخذتها الدولة و الإجراءات و التدابير الوقائية التي اتخذتها الحكومة.<sup>1</sup>

### الفرع الأول: تداعيات جائحة كورونا على النمو في الجزائر:

لم يلبث اقتصاد الجزائر أن بدأ في التعافي بعد ركود طويل امتد لفترة (2019) بسبب الحراك الشعبي الذي هز الشوارع و غير السلطة حتى تعرض لانهايار أعنف من ذي قبل بسبب تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) في العالم و هبوط سعر برميل النفط الذي وصل إلى ما دون 25 دولارا في 18 مارس، و الذي قلب الموازين في الجزائر 2020.

<sup>1</sup> سيد امير زهرة، بللعا اسماء، مرجع سبق ذكره، ص 143.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

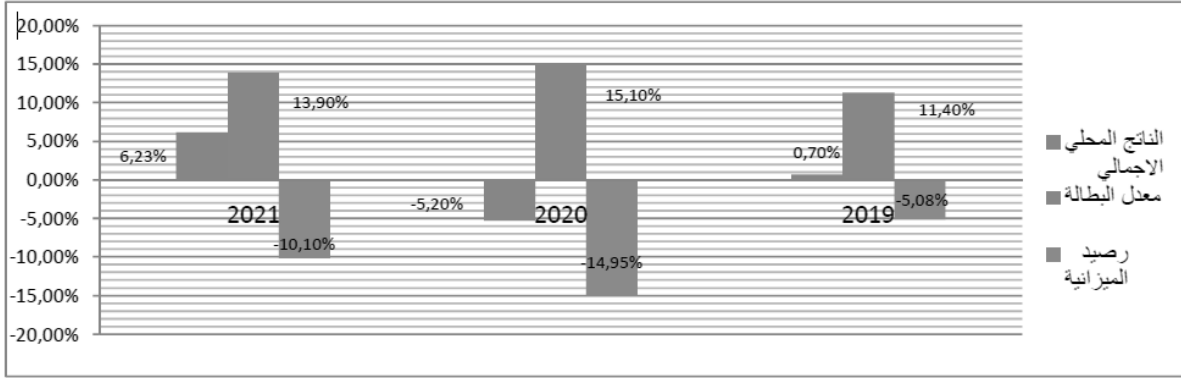
سيقل سعر النفط 30 دولارا للبرميل في 2020 من إجمالي الإيرادات المالية بنسبة 21.2 %، و على الرغم من خفض الاستثمار العام 9.7- % و الاستهلاك العام 1.6- % حسب ما نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 2020 فإن عجز الموازنة إلى 16.3% من إجمالي الناتج المحلي، حيث من المرجح أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي حسب توقعات صندوق النقد الدولي بنحو 5.2- %، ليعاود النمو من جديد في سنة 2021 بـ 6.23 % مستفيدا من حالة التعافي الاقتصادي و كذا التحسن في اسعار النفط بحسب تقديراته.

و يشهد عجز الميزانية ارتفاعا مطردا من سنة إلى اخرى ليصل إلى 19.97% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020، بعد ان كان 9.32% في سنة 2019، و من المتوقع ان يصل هذا العجز في سنة 2021 إلى 15.03% في حين بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 60.97% بعد ان كانت 46.26% في سنة 2019، و من المتوقع أن يصل هذا العجز إلى 65.83% في سنة 2021، و لم يكن قطاع الشغل بعيدا عن هذه الازمة، فمن المتوقع أن يصل معدل البطالة خلال سنة 2020 إلى نحو 15.1%، كما أن تدابير احتواء جائحة كورونا مثل تقييد الحركة والتجمعات، إلى جانب المستوى المرتفع لعدم اليقين الاقتصادي، ستنشط الاستهلاك الخاص والاستثمار، وسينخفض الطلب على الخدمات و السلع الاستهلاكية غير الأساسية والاستثمارات الخاصة، في حين قد تتعطل سلسلة العرض، وسيرتفع التضخم إلى 4% عام 2020، كما ان انقطاع الإمدادات من الصين واوروبا نتيجة تفشي فيروس كورونا، والتي تمثل اكثر من 80% من الواردات الجزائرية قد يتسبب في تأخير وزيادة أسعار الواردات، والشكل الموالي يوضح آخر التوقعات للأهم 3 مؤشرات اقتصادية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> سيد امير زهرة، بللعا اسماء، مرجع سبق ذكره، ص143،144.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

الشكل 06 : توقعات النمو المحلي الإجمالي و البطالة رصيد الميزانية خلال الفترة 2019-2021



المصدر: سيد امر زهرة، بللعا اسماء، مرجع السابق، ص144.

### الفرع الثاني: تداعيات جائحة كورونا على قطاع الصناعة في الجزائر:

يعتمد كل من القطاع الصناعي والاستهلاكي في الجزائر بدرجة رئيسية على الخارج، وتعتبر الصين من بين أهم موردي الاقتصاد الجزائري بالمواد الأولية كالحديد والألمنيوم، إضافة إلى بعض المعدات الكبية والصيدلانية، كما تعتبر المصانع الصينية المورد الرئيسي لبعض القطاعات التحويلية، وغدا نظرا إلى حظيرة السيارات في الجزائر، خاصة وسائل النقل والشاحنات، فإن مجمل قطاع غيار السيارات مصدره الصين، وفي ظل غلق المصانع الصينية، فغن قطاع غيار السيارات في الجزائر سيعرف بدوره عجزا بشكل ملحوظ، كما توفر قطع غبار الصناعات الكهربائية و الكهرو منزلية، على غرار الهواتف ولوازم الإعلام الآلي.<sup>1</sup>

وقد انخفض الانتاج الصناعي في القطاع العام الوطني بنسبة 6.7% في الربع الاول من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وبعد التغيرات الإيجابية في الربع

<sup>1</sup> سيد امر زهرة، بللعا اسماء، مرجع سبق ذكره، ص144.



## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

الثالث من عام 2018 من جانبها سجلت " المناجم والمهن " تغيرا سلبيا للربع الرابع على التوالي، بتراجع نسبته 4.8% في الربع الأول من عام 2020، وينطبق الامر نفسه على الأنشطة الاخرى وعلى رأسها مواد البناء وصناعات النسيج التي انخفض انتاجها بنسبة 11.5% و 14.6% على التوالي في الربع الاول من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: تداعيات جائحة كورونا على قطاع التجارة في الجزائر

سيؤدي تدهور سعر النفط إلى ما دون 40 دولار للبرميل بسبب جائحة كورونا انخفاض حاد في عائدات التصدير بـ 51% مما سينجم عنه زيادة العجز التجاري غلى 18.2% من إجمالي الناتج المحلي وعجز الحساب الجاري إلى ذروته عند 18.8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 على الرغم من الجهود المبذولة لاحتواء الواردات وضعف الطلب المحلي بدون اتخاذ مزيد من التدابير، ستخفيض الاحتياطات غلى 24.2 مليار دولار أو حوال 6.1 شهر من الواردات في نهاية 2020.<sup>2</sup>

من جهة أخرى ومنذ بداية الوباء في الصين تكبدت شركات الاستيراد والتصدير والتوزيع الجزائرية خسائر فادحة بسبب اعتمادها على الواردات من الصين بـ 25% من إجمالي واردات الجزائر أي 8 مليارات دولار. والقطاعات الأكثر تضررا كانت البناء والأشغال العامة. بدورها اعلنت الشركة الجزائرية للمعارض والصادرات (Safex) عن تأجيل جميع المعارض والفعاليات المقررة في شهري مارس وأفريل 2020، وهو معرض البيئة والطاقة المتجددة الدولي، والمعرض الدولي للزيتون وزيت الزيتون ومشتقات الزيتون، والمعرض الدولي لتقنيات المصاعد والسلالم المتحركة (Lift Expo)، والألعاب الكوميدية، ومعرض الجزائر الدولي للسياحة، ومعرض باتيماتيك "Batimatec" للفاعلين في مجال

<sup>1</sup> سيد امر زهرة، بللعا اسماء، مرجع سبق ذكره، ص144،145.

<sup>2</sup> سيد امر زهرة، بللعا اسماء، مرجع سبق ذكره، ص145.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

المركبات الصناعية. ارتفعت أسعار الخضار والفاكهة بشكل حاد في 17 مارس بعد الانتشار السريع لفيروس كورونا في البلاد. في 24 مارس سجلت المحال التجارية ومحلات السوبر ماركت عبر الوطن نقصا في السميد القمح الصلب ( القمح الصلب والدقيق، القمح اللين) بسبب التوافد الكبير للمواطنين بعد التوجيهات التي تلقتها مصالح الدرك الوطني والشرطة وفرق مراقبة الجودة وقمع الغش من السلطات العليا، قامت بتكثيف حملاتها ضد المضاربيين والمحتكرين في كامل الولايات وتمكنت من حجز مئات الاطنان من المواد التي كانت تشهد ندرة. كما زادت الجزائر إمدادات القمح اللين إلى المطاحن إلى 6.3 مليون قنطار في مارس مقارنة ب 5.8 مليون قنطار في فيفري و 5.7 مليون قنطار في جانفي.<sup>1</sup>

### الفرع الرابع: تداعيات جائحة كورونا على قطاع الخدمات المالية:

يوفر قطاع الخدمات في الجزائر 60% من فرص العمل، 44% من الناتج الداخلي الخام، و 2.2% من القيمة المضافة، يتوقع مراقبون تضرر قطاع الخدمات من تداعيات فيروس كورونا، الذي يعتبر ثالث قطاع رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي، يشمل قطاع الخدمات المصرفية، التأمينات والترفيه والاتصالات وخدمات الانترنت والمعلومات والسياحية والنقل وغيرها.<sup>2</sup>

فمن ناحية الخدمات المالية خيمت أزمة نقص السيولة المالية على المؤسسات المالية في الجزائرية قبيل عطلة عيد الأضحى، بعد أن انتقلت من البنوك إلى مكاتب البريد المتجه في مختلف أنحاء البلاد، وقد كشف قسم التمويل والتخطيط في إدارة مؤسسة بريد الجزائر "أن مكاتب البريد سجلت سحب 144 مليار دينار(1.1 مليار دولار) في الفترة بين 18 و 28 جويلية الماضي، من 22 مليون حسابي من أصل 27 حساب مفتوح لدى البريد منها ثلاث ملايين تعود على المتقاعدين والباقي عمال وموظفي القطاع العمومي والقطاعات الأمنية بمختلف أنواعها".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> سيد امر زهرة، بللعا اسماء، مرجع سبق ذكره، ص145.

<sup>2</sup> سيد امر زهرة، بللعا اسماء، مرجع سبق ذكره، ص145.

<sup>3</sup> سيد امر زهرة، بللعا اسماء، مرجع سبق ذكره، ص145.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

وشهد شهر جويلية وأوت ارتفاعا في الطلب على النقود، إلا أن هناك أيضا تراجعاً في السيولة لدى بريد الجزائر بنحو 15% في الربع الثاني من السنة الحالة 2020 مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية 2019 وكانت أزمة السيولة النقدية قد بدأت في البنوك والمؤسسات والمصرفية قبل انتقالها إلى مراكز البريد حيث هوى حجم السيولة المتداولة في البنوك إلى ما دون 8 مليارات دولار، لأول مرة منذ أكثر من 20 سنة، وقد قدرت نسبة العجز في السيولة قفزت من 49% في مارس إلى 55% في نهاية ماي، بينما كانت 20% في مطلع 2019. (حمزة 2020).<sup>1</sup>

### الفرع الخامس: تداعيات جائحة كورونا على قطاع النقل و السياحة

كشفت وزارة المالية الجزائرية ان خسائر شركات القطاع الحكومي في الطاقة النقل والسياحة بسبب فيروس كورونا، بلغت نحو 620 مليون دولار، وفيما يلي أهم الأرقام المتعلقة في خسائر القطاعات الاقتصادية والتي تضمنها تقرير اللجنة الوزارية المشتركة الخاصة بالتخفيف من آثار الوباء على الاقتصاد الوطني (تشرف عليها وزارة المالية):<sup>2</sup>

- الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية: سجلت خسائر خلال الفترة 20 مارس إلى 29 أبريل 2020 بقيمة 288 مليون دينار في مجال نقل المسافرين و 72 مليون دينار بالنسبة لنقل البضائع. بينما بلغت الأعباء الاستثنائية المتعلقة بتغطية وسائل الوقاية 106 مليون دينار. و جات هذه الخسائر بعد تعليق 280 رحلة يوميا ( -4.9 مليون مسافر).

- الخطوط الجوية الجزائرية: سجلت خسائرا في الفترة بين 18 مارس و 30 أبريل بـ 31.16 مليار دينار جزائري وتتوقع ارتفاع هذه الخسائر على 35 مليار دينار بنهاية السنة ( دون احتساب التسديدات المحتملة للزبائن). ويأتي ذلك بعد إلغاء 4357 رحلة في هذه الفترة وهو ما يمثل 1.07 مليون مقعد.

<sup>1</sup> سيد امر زهرة، بللعا اسماء، مرجع سبق ذكره، ص146.

<sup>2</sup> سيد امر زهرة، بللعا اسماء، مرجع سبق ذكره، ص146.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

- مجمع النقل البري للمسافرين (ترانستيف): سجلت خسارة إجمالية بـ 1.32 مليار دينار جزائري بنهاية أفريل. ويأتي ذلك بعد التوقف التام لنشاط النقل بواسطة الحافلات والترامواي والميترو والنقل بالكابل ونشاط محطات الحافلات.

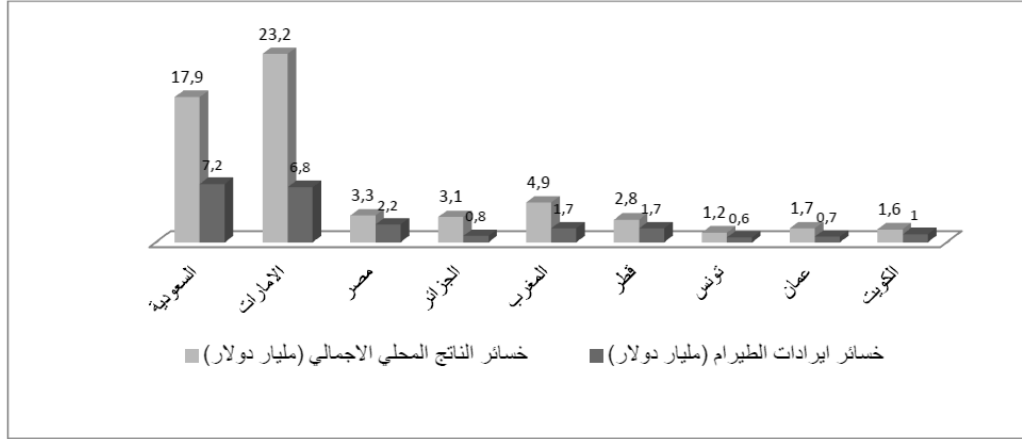
- مجمع "غاتما": خسائر بـ 792.84 مليون دينار جزائري بنهاية مايو بسبب توقف جميع سفن نقل المسافرين و 326.25 مليون دينار بسبب خفض خدمة الشحن عبر السفن بـ 30% وخسائر بـ 95 مليون دينار بسبب استمرار خدمة الدعم للسفن الأجنبية الراسية في الموانئ الوطنية وخسائر بـ 80 مليون دج بسبب استمرار خدمة الدعم للسفن الأجنبية فيما يخص نقل الحاويات والبضائع إلى الموانئ إضافة إلى 156 مليون دج بسبب ضمان الحد الأدنى من الخدمة التي يفرضها انخفاض عدد عمال ورشات الصيانة لوحدات الجزائر ووهران وبجاية.

- مجمع خدمات الموانئ "سيربور": خسائر في رقم الأعمال بـ 378.19 مليون دج (الإذاعة الجزائرية في 2020).

إضافة على ما سبق، يتوقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي أعداد المسافرين انخفاضا في أعداد المسافرين في تسع دول عربية تلعب بها قطاعات الطيران دورا بارزا بنحو 114 مليون مسافر من بينها الجزائر بسبب جائحة كورونا حيث أدى انتشار هذا الفيروس إلى انخفاض في أعداد الوظائف في قطاع الطيران في الجزائر بنحو 5.8 مليون مسافر.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

الشكل 07 : تداعيات أزمة كوفيد 19 على قطاع الطيران في الدول العربية- الانخفاض المتوقع في إيرادات القطاع و الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)



المصدر: سيد أمير زهرة، بللعماء أسماء، مرجع السابق، ص 143، 144.

من خلال البيان أعلاه نلاحظ تراجع إيرادات قطاع الطيران في الجزائر بنحو 0.8 مليار دولار، وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بـ 3.1 مليار دولار وهذا يرجع إلى الإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية والمتمثلة في تعليق الرحلات الجوية الداخلية و الدولية، أما قطاع السياحة فقد قدرت الوزارة خسارته على النحو التالي :

- الفنادق الخاصة و وكالات السياحة و السفر: تسبب وقف النشاط في نقص رقم الأعمال بـ 27.3 مليار دج شهريا.

- مجمع الفنادق والسياحة والمعالجة بالمياه: نقص في رقم الأعمال بـ 2.7 مليار دج شهريا.

- الديوان الوطني الجزائري للسياحة: 87.6 مليون دج شهريا.

-الوكالة الوطنية لتنمية السياحة: 31.56 مليون دج.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

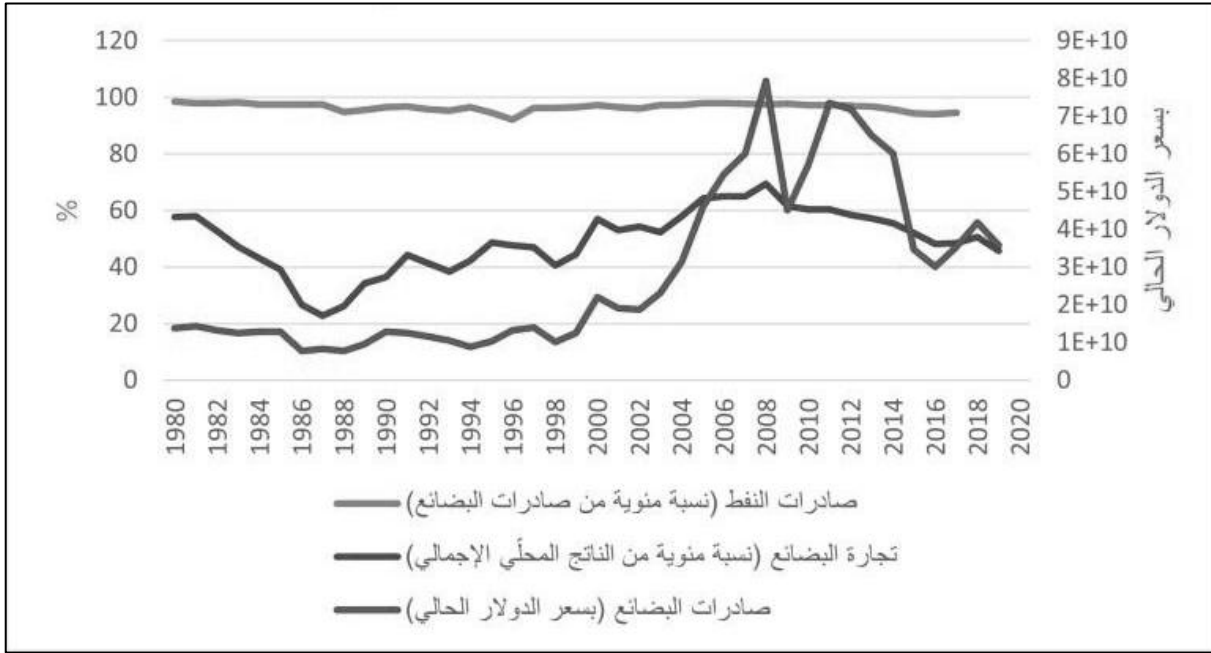
المطلب الثالث: التوجه لمنح الأولوية للتغيير الاقتصادي في خضم جائحة كورونا

يُعزى الامتعاظ الشعبي الواسع النطاق الذي يجتاح الجزائر جزئياً إلى أوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد والمصاعب الاقتصادية. فقد فاقمت تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد وإجراءات الإغلاق المرتبطة بها، مترافقة بالانخفاض في أسعار النفط في العام 2020، مكامن الخلل في الاقتصاد الجزائري، إذ يعاني الاقتصاد عدّة مسائل بنيوية ترتبط بسوء إدارة الربوع المتراكمة في العقد الأول من القرن وبيئة أعمال غير مؤاتية يطغى عليها الجيش وقطاع خاص مقيد. والأهم أنّ الاقتصاد شديد الاعتماد على الغاز والنفط، اللذين يتأثران بتقلبات الأسعار.

وبالفعل، استأثرت ربوع الغاز والنفط بنسبة 19 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري للعام 2018 و 40 في المئة من الموازنة الحكومية للعام 2018، فيما استأثرت صادرات النفط بنسبة 94 في المئة من صادرات البضائع في العام 2017 (راجع الرسم رقم 1) ونظراً إلى الضغوط المفروضة مؤخراً على الموازنة الوطنية، من المتوقع أنّه ينبغي على شركة سوناطراك، وهي شركة الغاز والنفط الجزائرية المملوكة من الدولة (وتسيطر على أكثر من 75 في المئة من إنتاج الهيدروكربون الإجمالي)، أن تحدّد سعر برميل النفط عند 118,20 دولار في العام 2020 و 135,20 دولار في العام 2021 للوصول إلى نقطة التعادل المالي.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

الشكل رقم 08 : صادرات النفط والبضائع

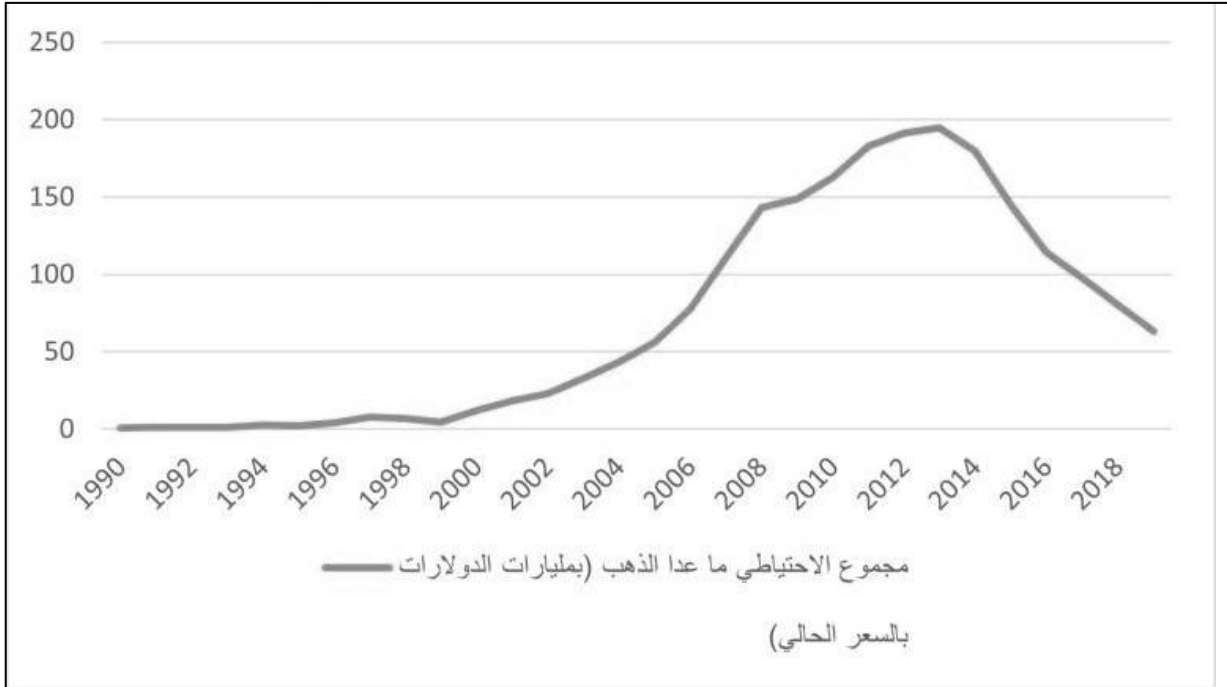


المصدر: بنك المعلومات لمؤشرات التنمية العالمية في البنك الدولي.

وتفاقم الوضع بسبب تراجع أسعار النفط التي انخفضت إلى سعر قياسي وصل إلى 16-17 دولاراً للبرميل في أبريل 2020 ومن المتوقع أن تبقى ما دون 45 دولاراً طوال سنة 2021. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يؤدي تراجع الطلب على صادرات الوقود مقروناً بانخفاض الأسعار إلى استنفاد احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية أكثر فأكثر. ومن المتوقع أن يبلغ هذا الاحتياطي 44 مليار دولار بحلول نهاية العام 2020، متابعاً بذلك المنحى الانحداري الذي اتخذته منذ العام 2014 عندما بلغ 195 مليار دولار (راجع الرسم 2). وبالإجمال، وتبعاً لأحدث توقعات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يتقلص الاقتصاد بنسبة 5,5 في المئة في العام 2020.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

الشكل رقم 09 : مجموع الاحتياطي بالعملة الأجنبية ما عدا الذهب (بمليارات الدولارات  
بالسعر الحالي)



المصدر: بنك المعلومات لمؤشرات التنمية العالمية في البنك الدولي.

### عدم مساواة مستمر

أرغم هذا التراجع في العائدات الدولة على إعادة النظر في سياستها المالية. ففي مايو 2020، أعلنت عن تخفيض نسبه 50 في المئة في الإنفاق العام وتأجيل عدّة مشاريع اقتصادية واجتماعية كانت قد وعدت بها. وقد تُسبب خطوات كهذه امتعاضاً أكبر في صفوف الحراك، الذي يطالب بإصلاحات على مستوى القاعدة تقضي على الفساد وأوجه عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية.

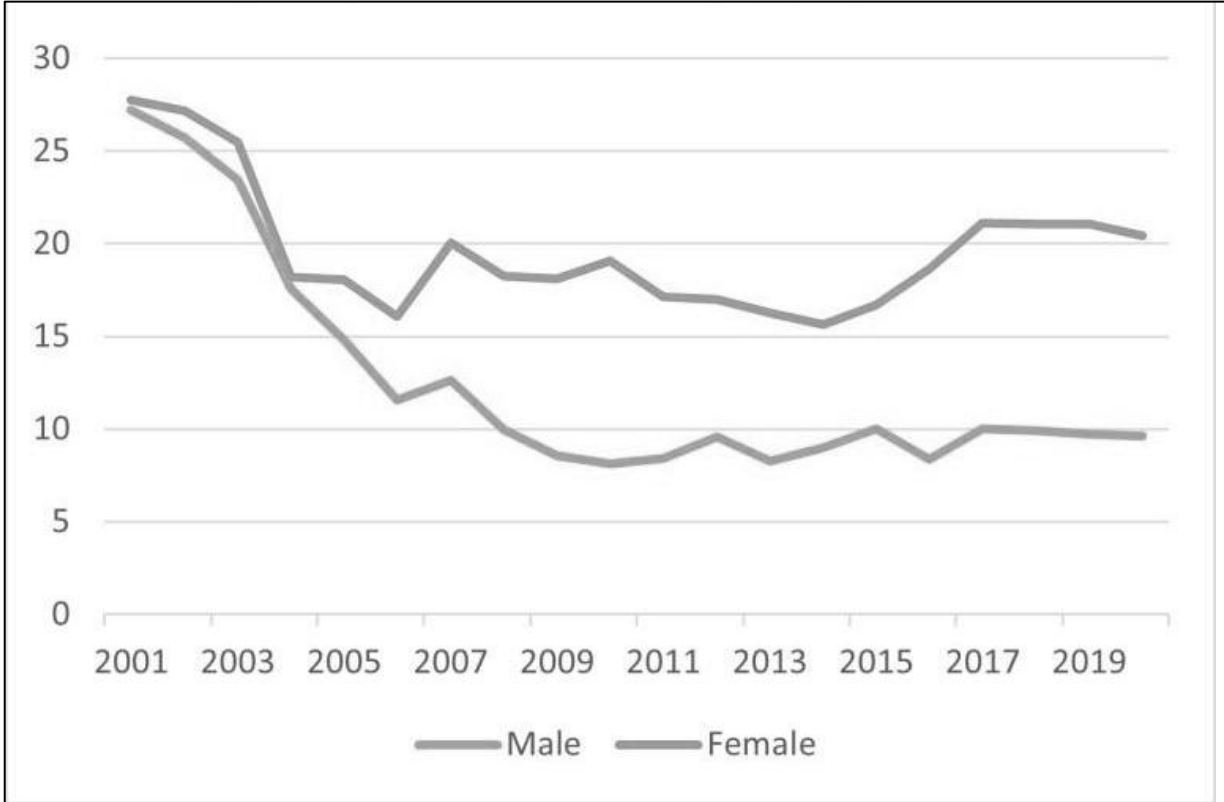
وبالفعل، تعاني الجزائر تفاوتات متعدّدة المستويات، بما فيها تفاوتات جنسانية ومناطقية (بين المدن والأرياف) وتفاوتات في فئات الدخل. فعلى مدى العقد المنصرم، ثبت معدّل البطالة الإجمالي للذكور عند نسبة 10 في المئة ونسبة البطالة للشباب الذكور عند 26 في المئة. أما لدى النساء، ولا سيّما الشابات، استمرت البطالة بالازدياد، ممّا وسّع



## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

الفجوة الجنسانية (راجع الرسمين 3 و4). بالتالي، بات للجزائريات اللواتي يرغبن في الانخراط في سوق العمل فرصاً متضائلة أكثر فأكثر للعثور على عمل مقارنة بنظرائهن الذكور.

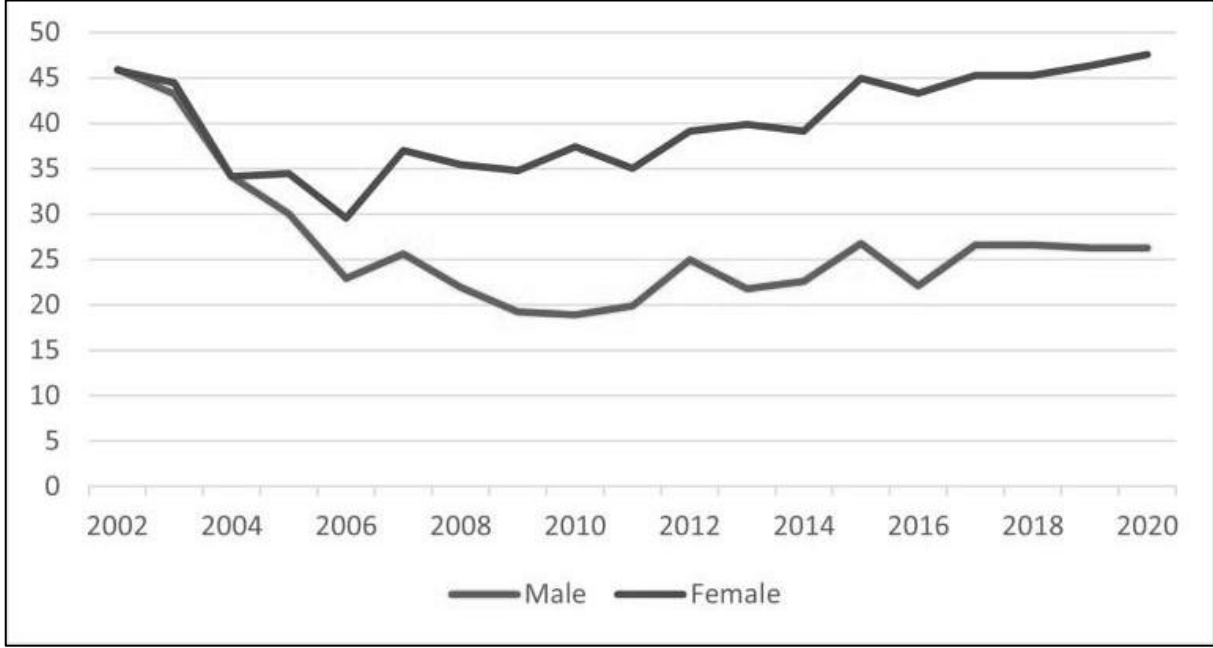
الشكل رقم 10 : معدل البطالة الإجمالي



المصدر: بنك المعلومات لمؤشرات التنمية العالمية في البنك الدولي.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

الشكل رقم 11 : معدل بطالة الشباب (15-24 سنة)



المصدر: بنك المعلومات لمؤشرات التنمية العالمية في البنك الدولي.

مع ذلك، حاولت الدولة تحسين إطار الأعمال التنظيمي لصالح النساء لمنحهن قدرة وصول أعلى إلى الفرص الاقتصادية. وقد ارتفع حاصل الجزائر في مؤشر أعمال النساء وقوانينها 17 نقطة على مدى السنوات العشرين الماضية (لكنه ما زال متأخراً عن المغرب وتونس المجاورين). وقد أظهرت البلاد تحسناً من ناحية توزيع الدخل. فنتبعاً لأحدث البيانات المتاحة، تراجع التفاوت في الدخل إلى مستوى أدنى بكثير من مستويات الدول المجاورة. لكن فيما استأثرت نسبة 10 في المئة الأثرى في البلاد بنسبة 23 في المئة من الدخل للعام 2011، لم تكن حصة نسبة الـ 10 في المئة الأفقر سوى 4 في المئة. من ناحية أوجه عدم المساواة في الاستهلاك، تناهز الفجوة بين الأغنياء والفقراء نسبة 28 في المئة.

علاوة على ذلك، ما زالت الجزائر تواجه تفاوتات بين المناطق الحضرية والريفية. فمع أن الفجوة من ناحية قدرة الوصول إلى البنى التحتية والمرافق الأساسية تضاءلت مع الوقت، ما زالت بعض التفاوتات الأخرى قائمة، إذ يعاني سكان الصحراء والسهوب الجزائرية مثلاً معدلات فقر تفوق المعدل الوطني بضعفين أو ثلاثة أضعاف على التوالي.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

### التوقعات: التنويع، التوزيع، ثم التنويع

مع مساحة مالية محدودة لتغطية النفقات الحكومية وتمويل المشاريع الوطنية، لا خيار للدولة سوى الحدّ من النفقات ومراكمة دينٍ داخلي أكبر بتمويل من مصرفها المركزي. وعند اقتران هذا الأمر بالأزمة السياسية الجارية، سيؤجج على الأرجح المزيد من الاضطراب السياسي. وفي وسع النظام معالجة هذا الأمر بشكل مؤقت عبر السعي إلى الحصول على قروض طويلة الأجل من مقرضين خارجيين. لكنّ هذه الخطوة مستبعدة لأنّ النظام تقاتى بيع الديون في الخارج منذ العام 2005 بسبب تجربتها السلبية التي عانتها عندما اقترضت من صندوق النقد الدولي في التسعينيات واضطرت إلى إعادة هيكلة ديون أجنبية بقيمة مليارات الدولارات.

ولتحقيق تغيير طويل الأمد، ينبغي على الدولة الجزائرية منح الأولوية للإصلاحات العميقة التي تعيد تأهيل الاقتصاد بعيداً عن الاتكال على النفط والغاز. وتوازي صادرات الجزائر غير الهيدروكربونية نحو 2 في المئة من مجموع صادراتها، ممّا يعني أنّها من أكثر الدول اتكالاً على الهيدروكربون في العالم. لكن تبعاً لصندوق النقد الدولي، ستستنفد الجزائر احتياطها الحالي من النفط والغاز بحلول أواسط ثلاثينيات هذا القرن وخمسينياته على التوالي. وكان ينبغي على الجزائر أن تتحضّر لخطة تنويع اقتصادي ضخمة منذ عقدين إلى أربعة عقود على غرار الدول الأخرى الغنية بالموارد مثل أندونيسيا وماليزيا. لكن ما زال أمام النظام بعض المجال لتطبيق الإصلاحات إن خفّض معدّل نموّ الاستهلاك المحلي عبر تخفيض الدعم على الهيدروكربون، فيؤخّر بذلك زمنيّ النفاد. وتُعتبر السياحة (ما بعد فيروس كورونا المستجدّ) قطاعاً ذا إمكانيات لتحقيق الربح، فبإمكانه العمل كمصدر بديل للعملات الأجنبية. لكن لجعل البلاد وجهة دولية جذابة وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع ينبغي على النظام الاستثمار بشدّة في الأمن وأماكن الإقامة وصورته. وعليه أيضاً إصلاح قوانين التأشيرة الصارمة التي يعتمدها.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

وتكمن طريقة أخرى لتحقيق تغيير طويل الأمد في تعزيز نموذج النمو بقيادة القطاع الخاص. فالاقتصاد الجزائري حالياً يعتمد نموذج نمو مدفوعاً بقطاع عام متضخم قيد بيئة الأعمال وتطوير القطاع الخاص. وفي مؤشر سهولة ممارسة الأعمال تُحقّق الجزائر نتائج رديئة وتتأخّر كثيراً عن الدول المجاورة بـ20 إلى 25 نقطة. وتعاني البلاد تقصيراً بشكل خاصّ من ناحية قدرة الوصول إلى الائتمان (المرتبة 181 من أصل 190 اقتصاداً) وحماية المستثمرين الأقليات (المرتبة 179) وتسجيل الملكية (المرتبة 165) وإطلاق الأعمال (المرتبة 152). وتحدّ قيود كهذه فرص مبادرات الأعمال واحتمالات صمود الشركات الناشئة، وهذان عنصران حاسمان لتطوير قطاع خاص مستدام قادر على استيعاب الأعداد الوافدة من الخريجين الشباب والمساهمة في النمو غير المرتبط بالغاز والنفط. في غضون ذلك، على المدى المتوسط، الدولة بحاجة إلى تنويع التدفّق في عائداتها وإعادة بناء المخزونات المالية الاحتياطية والاستمرار بإعادة توجيه الإنفاق الذي لا يحتلّ بالأولوية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني ، <https://www.brookings.edu> تم الإطلاع في 10 أوت 2021.

## الفصل الثالث: آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

### خلاصة :

بالرغم من التطورات الاقتصادية التي عرفتها التجارة الخارجية والميزان التجاري الجزائري ومختلف الإجراءات والسبل الرامية إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات الغير نفطية في الجزائر إلا أن قطاع النفط لا يزال هو المحرك الرئيسي للتجارة الخارجية وهو ما أدى إلى اتساع الفجوة التقنية والإنتاجية فيما بين الصناعة النفطية وبقية القطاعات الاقتصادية وكذلك تطرقنا إلى تحليل الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة والسعي إلى منح الأولوية للتغيير الاقتصادي في خضم الجائحة للحد من آثار الأزمة.

خاتمة

### خاتمة :

إن الجزائر مازالت بعد خمسين سنة من مسيرة التنمية الاقتصادية غير قادرة على تنويع هيكل بنيتها الانتاجية بالدرجة التي تجعل من الصادرات غير النفطية ترقى لمستوى يسمح لها بالمساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي.

لذا فإن إدراج ترقية الصادرات خارج المحروقات واعتبارها البديل الأساسي للصادرات النفطية والمصدر المستقبلي للنقد الأجنبي يساهم بشكل فعال في التراجع عن احتكار التجارة الخارجية وتحريرها لإعطاء دفعة قوية للقطاع الخاص لممارسة مختلف نشاطاته الإنتاجية والتسويقية بفضل التسهيلات الممنوحة لمختلف هذه القطاعات

وأوضحت الدراسة أهمية التنويع الاقتصادي على النمو، مما يزيد في الطلب على الإنتاج المحلي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبهذا فإن تنويع الصادرات أصبح من بين الأولويات الأساسية وذلك من خلال الاعتماد بشكل مباشر على التجارة الخارجية

اختبار الفرضيات فيما يتعلق بالفرضيات المفترسة في مقدمة الدراسة فقد تم التوصل إلى الآتي :

### 1- اختبار الفرضيات الأولى:

توصلنا لإثبات صحة هذه الفرضية وذلك من خلال أن التنمية الاقتصادية تتأثر بزيادة معدلات نمو الصادرات ونتيجة الارتباط القوي بينهما حيث تؤدي زيادة معدلات نمو الصادرات غير النفطية إلى التوسع في مجالات الإنتاج مما يسمح بتوفير المزيد من فرص العمل من جهة ومن جهة أخرى زيادة حصيلة الصادرات غير النفطية من النقد الأجنبي الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع حجم الدخل الوطني.

### 2- اختبار الفرضية الثانية :

تمحورت في أن الصادرات غير النفطية هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي بالجزائر حيث توصلنا إلى عدم صحة هذه الفرضية نظرا إلى ما كشفته نتائج الدراسة القياسية التي أكدت على الدور المحدود الذي تلعبه الصادرات غير النفطية، في النمو الاقتصادي بالجزائر نتيجة ضعف مساهمتها في إجمالي الصادرات السلعية.

### 3- اختبار الفرضية الثالثة :

توصلنا إلى صحة هذه الفرضية من خلال عرض التجارب تلك الدول الناجحة في تحقيق التنويع في اقتصادها واعتمادها على سياسات صناعية وتجارية حديثة ومختلفة لتنمية صادراتها وتمكنها من تدليل تلك العقبات التي تحول دون تطور الصادرات غير النفطية مما يسمح ببناء استراتيجيات مستقبلية تتركز على التجارة الخارجية الأمر الذي يؤدي إلى توفير مناسب زيادة معدلات الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي الجزائر مستقبلا

### \* نتائج الدراسة :

إن سعي الجزائر المتواصل لتحقيق التنمية الاقتصادية يمكنها من لعب دور مهم في تحقيق معدلات نمو عالية وخلق المزيد من فرص العمل وتوفير الموارد المالية اللازمة المشاريع التنموية تحسين وضعية التجارة الخارجية والميزان التجاري الجزائري لا يتوقف أساسا على فك القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على تبادل السلع فقط وإنما هو التنويع الاقتصادي الذي يقوم عليه الاقتصاد الجزائري من جهة والتخصص الذي يلعب دورا أساسيا في المبادلات من جهة أخرى إن إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة 2010-2019 توضح أن حجم المبادلات التجارية يرتكز بشكل كبير مع دول الاتحاد الأوروبي عن طريق البحر الأبيض المتوسط، ثم دول أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتي تضم جميع الدول الصناعية كندا، اليابان، ألمانيا، كوريا الجنوبية، الصين غير أن قطاع النفط بقي يستحوذ على النصيب الأكبر.



## خاتمة

### \* توصيات الدراسة :

- التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات حتمة ملحة بغية تنويع الإيرادات.
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات على غرار ماليزيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة.
- تشجيع القطاع الخاص في حوض تجارب خارجية واقتحام الأسواق العالمية بمنتجات جديدة خارج قطاع المحروقات من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها تسهيلات لضمان استمرارها في المنافسة.

### \* أفاق الدراسة :

نظرا لارتباط الموضوع بمختلف جوانب الاقتصاد فإنه مهما حاولت الإلمام به فدائما تبقى هناك جوانب يشوبها النقصان، وهذا من طبيعة العمل البشري مهما كانت الجهود المبذولة وتبعاً لذلك تقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث ودراسة وتتمثل في ما يلي :

- 1- أثر الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على ترقية الصادرات غير النفطية.
- 2- أثر الإصلاحات الاقتصادية على ترقية الصادرات الزراعية في الجزائر.
- 3- محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي بالجزائر.

\* الكتب :

- 1- أحمد البكر، تحديات تنويع القاعدة الانتاجية في المملكة العربية السعودية، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015.
- 2- القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، العدد الرابع والعشرون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.
- 3- التقرير الصناعي العربي، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المغرب، 2009-2010.
- 4- بودية سعاد، " المؤشرات الاقتصادية لسياحة في الجزائر في ظل نفقات أسعار البترول"، جامعة مستغانم.
- 5- بلعروز بن علي، انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 30، 2003.
- 6- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعية الجديدة، 2008.
- 7- لطفي طنطاوي، أغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، الكويت، 2009.
- 8- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، بدون دار نشر، الجزائر، 2008.
- 9- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل ( التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
- 10- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

## قائمة المراجع

- 11- ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، بحث مقدم ضمن المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 16-17 فيفري 2014.
- 12- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.
- 13- ساعد محمد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016. 2017.
- 14- عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962. 1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982.
- 15- عجة الجيلاني، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، 2007.
- 16- ضياء مجيد الموسوي، الخصوصية و التصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 17- قطاع شؤون السياسات الاقتصادية إدارة التخطيط ودعم القرار (2012)، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (2005-2015)، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد.
- 18- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2009.
- 19- خيربي عزيز، قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي، ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983.

## قائمة المراجع

20- غيث طلال فايز المجالي، التداعيات السياسية والاقتصادية لجائحة كورونا المستجد على النظام السياسي والاقتصادي الدولي، دفتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 01، الأردن، 2021.

\* مذكرات :

21- بوجاهم سهيلة، غاوي عبير، آليات دعم التنوع الاقتصادي في ظل تغيرات أسعار النفط في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مؤسسات مالية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة 2016.2017.

22- بلال بوشول، و آخرون، (واقع وتحديات التنوع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط)، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص التجارة المالية الدولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، السنة الجامعية 2017.2018.

23- بلقطة براهيم، آليات تنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008-2009.

24- جبيع نبيلة، (استراتيجية التنوع و أثرها على تنافسية المؤسسة الانتاجية). مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص استراتيجية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة لمسيلة ، السنة الجامعية 2006.2007.

25- زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

26- مدوري عبد الرزاق، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران، الجزائر، 2011-2012.

## قائمة المراجع

- 27-مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، المركز الجامعي بغيرداية، 2010/2011.
- 28-عباسة نوال، التخصص الدولي بين النظرية والواقع حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009.
- 29-قاسمي لخضر، أثر الصادرات الغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، باتنة، الجزائر، 2013/2014.
- 30-ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989 . 2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص نفود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015.
- \* مجلات :
- 31-بوزيان فتيحة، تقييم سياسات الفلاحة و التنمية الريفية في الجزائر، جامعة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد1، جوان 2018.
- 32-كمال عايشي، نظرية الأوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر والتحول إلى الهيكل التصديري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السادس، ديسمبر 2009.
- 33-محمد أزروال، الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق التنويع الاقتصادي و التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي قطاع الصناعة التحويلية نموذجاً، مجلة معالم و افاق اقتصادية، العدد 02، جامعة الحسن الأول، المغرب، 2017.

## قائمة المراجع

34- سيد أمر زهرة، بللعا اسماء، قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر- الآثار والإجراءات، جامعة أحمد دراية، أدرار، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 02، 2020.

35- عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، "متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري" المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية الدراسات الاقتصادية، عدد 4، الصادرة في جوان 2016.

\* الملتقيات والندوات :

36- أمال عياري و رحيم نصيب، تقييم أثار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر- ما بعد الإصلاح الاقتصادي -، الملتقى الوطني حول " المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد" جامعة باجي مختار، عنابة، 23/22 افريل 2003.

37- حميدي حميد، خصوصية المؤسسات العمومية في القانون الجزائري، ندوة حول الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخصوصية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

38- لعفيفي دراجي، بن الشيخ توفيق، تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول : المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار ، جامعة 8 ماي 1945 ، 26/25 أفريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

39- مراد تهتان، إسماعيل صاري، "سياسة التنوع الاقتصادي كخيار أمثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول : متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في

## قائمة المراجع

ظل انهيار أسعار المحروقات، البويرة 30/29 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

**40-** مرزوق أمال، أهمية التصنيع لتحقيق التنوع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار الأسعار، جامعة 8 ماي 1945، 26|25 أبريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، الجزائر.

**41-** مذكرة من أمانة الأونكتاد، التنوع وتحقيق القيمة المضافة، اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية (الدورة العاشرة) جنيف، 25.26 أبريل 2018.

**42-** سي محمد كمال، التنوع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمة لخضر، وادي السوف، الجزائر، يومي 3-4 نوفمبر 2016.

**43-** عبد الله بن دعيبة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، ندوة حول الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخصوصية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص362.

**44-** عبد الرزاق فوزي، كاتيا بوروية، التنمية المستدامة ورهانات النظام البيروالي بين الاعم و الأفاق المستقبلية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الاورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنش، 2009.

**45-** على مبروكي، تكيف عملية خصوصية المؤسسات العمومية مع متطلبات اقتصاد السوق والاهداف السياسية للدولة، ندوة حول الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخصوصية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص395.

## قائمة المراجع

- 46- فراح رشيد، زميت الخير، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، 30/29 نوفمبر 2016، جامعة ألكلي محند، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 47- قرود علي، كيحل عبد الباقي، "الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر ( دراسة قياسية للفترة 1990. 2015 )، ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول : بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة، جامعة حمادة لخضر، 03 . 04 نوفمبر 2016 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 48- رحالية بلال، جابر مهدي، تنمية الصادرات خارج المحروقات كآلية للإقلاع الاقتصادي في الجزائريين الواقع و التحديات -حالة الجزائر-، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، 30/29 نوفمبر 2016، جامعة الكلي محند، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر.
- 49- شيخي بلال، رحيم سعيد، حتمية تفعيل دور القطاع الخاص وتحسين مناخ الأعمال لإنجاح السياسة التنموية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، 30/29 نوفمبر 2016 ، جامعة ألكلي محند، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر.
- 50- خيارى زهية، شاوي شافية، القدرة التنافسية للصناعة التحويلية دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج



## قائمة المراجع

المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،  
9 و10 نوفمبر 2010.

\* المواقع :

51- الموقع الالكتروني، <https://www.brookings.edu> تم الإطلاع في 10 أوت  
2021.

52- الموقع الالكتروني [https://www.trademap.org/Product\\_SelCountry\\_](https://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx)  
TS.aspx، في 12 أوت 2021.

53- النمو الاقتصادي الجدي، الموقع الالكتروني نموذج  
<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar>، تم الاطلاع في 2021/09/06.

\* المراجع الأجنبية :

54- Abdelouahab Rezig , **Algérie- Brésil- Corée du sud**, Trois  
expériences de développement, OPU , 2006.

55- Benissad hocine , **economie de développement de l'algérie** ,  
alger,opu,1982.

56- The Nine work areas of the nairobi work prgram "Economic  
Diversification", UNFCCC, 1999.

57- Martin . Hvidt , **“Economic Diversification in GCC  
Countries: Past Record and Future Trends “** kowait Program on  
Development, Governnace and Globalisation in the Gulf States , The  
London School of Economic and political science “LSE” , London,  
2013 .

## قائمة المراجع

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مختلف مظاهر التنويع الاقتصادي، والتي تكون ضرورية لنجاح اقتصادات الدول من خلال الاستفادة من تجارب دولية سابقة كما تطرقنا إلى مختلف استراتيجيات التنويع التي من شأنها تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، وكذا الجزء التطبيقي الذي عرضنا من خلاله تنمية الصادرات غير النفطية كآلية للتنويع الاقتصادي الجزائري. وبعد استخدام مجموعة من أدوات البحث العلمي بينت الدراسة ضرورة التركيز على القطاع غير النفطي لتحديد مسار التنمية في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** التنويع الاقتصادي، استراتيجيات التنمية في الجزائر، تنمية الصادرات غير النفطية، تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر.

## Summary:

Economy Economics in Algeria, as well as the applied part, of the Algerian economic diversification. After using a set of scientific research tools, study between universities and Iraq on the eastern coast, the development site in Algeria.

**Keywords:** development strategies in Algeria, development of oil exports, development of oil exports in Algeria.